جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم (١٣٠٥)

" تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعة ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٧٩ "

اعداد

الدكتور سعد حسن متولى

سبتمبر ١٩٨١

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعة
١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٩

دكتور

سعد حسن متولى

فهـــــرس

صفحـة

- مقدمـــــة ١

- الفصل الأول : الاطار التنظيمي للتخطيط بقطاع الزراعة

٠١ الاطار التنظيمي للتخطيط ٥
٠٢ هيئات التخطيط في قطاع الزراعة ٩
٠٣ أسلوب اعداد الخطة والعلاقة بين هيئات التخطيط ٢٠
٠٤ أسلوب المتابعة ٢٦

- الفصل الثاني : نتائج وانجازات التخطيط بقطاع الزراعة ٥٩/٦٠ـ١٩٧٩

٠١ الانتـــاج
١٠١ تطور الانتاج الزراعي ٣٣
٢٠١ تطور الانتاج والانتاجية ٣٨
٣٠١ تطور الموارد والمدخلات الزراعية ٤٢

٠٢ الدخـــل
١٠٢ حجم الدخل الزراعي ٥٠
٢٠٢ نصيب الفرد من الدخل الزراعي ٥٢
٣٠٢ عدالة توزيع الدخل ٥٣

٠٣ العمالـــة
١٠٣ عدد المشتغلين ٥٤
٢٠٣ تطور مشكلة البطالة ٥٥
٣٠٣ الأجـــور ٥٧

٠٤ الانتاجيـــة ٦١

٠٥ الاستثمـــار
١٠٥ حجم الاستثمار ٦٥
٢٠٥ معامل رأس المال ٦٨

صفحة

٠٦ الصادرات والواردات الزراعية
١٠٦ تطور قيمة الصادرات الزراعية ٧٠
٢٠٦ تطور حجم الصادرات الزراعية ٧١
٣٠٦ تطور أسعار التصدير ٧٣
٤٠٦ تطور هيكل الصادرات الزراعية ٧٤
٥٠٦ تطور الأهمية النسبية للصادرات الزراعية ٧٧
٦٠٦ الواردات الزراعية ٧٩
٧٠٦ الميزان التجارى الزراعى ٨٤
٠٧ الفائض الزراعى وتعبئته ٨٦
١٠٧ تقدير حجم الفائض الزراعى ٨٧
٢٠٧ تعبئة الفائض الزراعى ٩٢
٣٠٧ مساهمة الزراعة فى تمويل التنمية الزراعية ١٠١

— الفصل الثالث : المشاكل والعقبات التى اعترضت التنمية الزراعية

٠١ المشاكل الطبيعية
١٠١ الأرض الزراعية ١٠٥
٢٠١ الموارد المائية ١٠٧
٠٢ المشاكل التكنيكية ١٠٨
٠٣ المشاكل المؤسسية
١٠٣ نظام حيازة الأرض ١١٣
٢٠٣ التمويـــل ١٢٠
٣٠٣ التسويق ١٢٥
٠٤ المشاكل الطبيعية ١٣٠

— خاتمـــــة ١٤١

مقدمـــــــة

بعد مرحلـــة التخطيط الجزئى والتى استمرت حتى نهاية الخمسينات انتقلت التجربة التخطيطية الى الاخذ بأسلوب التخطيط القومى الشامل الذى دخل مرحلة التطبيق مع بداية الستينات وذلك بالبدء فى تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ٥٩/٦٠ـ٦٤/١٩٦٥ والتى كانـــت تمثل المرحلة الاولى لخطة عشرية استهدفت مضاعفة الدخل القومى فى مصر .

ولقد كانت هذه الخطة هى الخطة الخمسية الاولى الـــــتى تم تنفيذها . ثم حالت ظروف طارئة من تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ٦٥/٦٦ـ٦٩/١٩٧٠ التى كان قد وضع اطارها المبدئى . و استبدلت بخطة سبعية للفترة ٦٥/٦٦ـ٧١/١٩٧٢ .

ورغم اعداد هذه الخطة السبعية فانها لم تصل أيضا الى مرحلة التنفيذ . ونظرا لانه فى سنـــتى ٦٥/٦٦ ، ٦٦/٦٧ تم تنفيذ خطط سنوية للتنمية ، فقد وضعت خطة ثلاثيـــــة للفترة ٦٧/٦٨ـ٦٩/١٩٧٠ اطلق عليها اسم خطة الانجاز . الا ان ظروف حرب ١٩٦٧ حالت وتنفيذ هذه الخطة ثم أعقب ذلك وضع خطط سنوية . وفى عام ١٩٧٣ وضعت خطة عشرية للفترة ١٩٧٣ـ١٩٨٢ مقسمة الى خطتين خمسيتين . وهذه الخطة لم تدخل أيضا مرحلـــــة التنفيذ . وعلى ذلك فان التجربة التخطيطية فى مصر سارت عمليا بعد تنفيذ الخطة الخمسيـــة الاولى ابتداء من ٦٥/١٩٦٦ على الخطط السنوية ، ان ذلك يمثل واحدا من الخصائـــص الاساسية لهذه التجربة ، وهو غياب التخطيط طويل الاجل . ان فقدان التجربة التخطيطية لاستراتيجية التنمية طويلة الاجل ، وان لم يكن عملا اختياريا وانما وضع فرضته الظروف ، الا أنه كان من المشاكل الهامة التى أحاطت بتجربة التخطيط والتى أثرت الى جانب غيرها من المشاكل على نتائج هذه التجربة فى مصر .

والآن وبعد انقضاء هذه الفترة الزمنية الطويلة نسبيا على بداية الاخذ بنظـــــام التخطيط القومى الشامل فان الامر يتطلب القاء نظرة تقييمية للتعرف على نتائج هذه التجربـــة وما حققته من انجازات وما صادفته من مشاكل وعقبات .

ان مثل هذا التقييم انما هو أمر ضرورى حيث أنه يرتبط بجوهر العملية التخطيطيـــة ، والتى يعتبر التقييم أحد جوانبها الهامة وذلك للتعرف على درجة تحقيق الأهداف التخطيطية وتحديد جوانب القصور والانحراف ومعرفة المشاكل والصعوبات التى عرقلت تحقيق أهـــداف التنمية • كل ذلك بغرض معالجة أسباب المشاكل والانحرافات والارتفاع بمستـــوى الأداء التخطيطى • أيضا فان مثل هذا التقييم يكتسب أهمية كبيرة فى هذه المرحلة والتى يجـــرى الأخذ فيها بسياسات اقتصادية جديدة ، يهم واضعيها دون شك التعرف على المشكـــلات والعقبات الاقتصادية التى برزت فى الفترة الماضية والتى عاقت التنمية الاقتصادية ، حتى يمكـــن لهم وضع الاستراتيجيات والخطط الكفيلة بالقضاء عليها ومعالجتها حتى يمكن الارتفاع بمعدلات التنمية والاسراع بها وحتى يمكن الوصول الى الاستقرار الاقتصادى لمجتمع تسوده العدالـــة والتكافل الاجتماعى •

واذا كان تقييم التجربة التخطيطية للاقتصاد القومى ككل بهذه الأهمية فى هذه المرحلة فان تجربة التنمية بقطاع الزراعة تصبح بالغة الأهمية • ان ذلك يرجع لعدة أسباب : أول هذه الأسباب أن قطاع الزراعة لا زال يحتل أهمية كبيرة فى الاقتصاد القومى ، ثانيا ان قطاع الزراعـة يلعب دورا أساسيا فى عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام • وليس هناك تجاوزا للحقيقة عندمـا يقال ان العديد من مشاكل التنمية الاقتصادية فى مصر فى المرحلة الماضية انما ترجع الى قصور الزراعة عن تحقيق الواجبات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة منها فى عملية التنمية ، ثالثا ان الواقع الحالى لقطاع الزراعة خاصة فى مدى مواجهته للطلب المتزايد على الغذاء يواجه الكثـير من الصعوبات والمعوقات يستلزم بالضرورة الحد منها • ليمكن لهذا القطاع أن يكون دعامـــة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية •

لكل ذلك فان دراسة تخطيط قطاع الزراعة وتقييم التنمية الزراعية يصبح أمرا ضروريا • ومن هنا كانت هذه الدراسة التى استهدفت تقييم التنمية الزراعية خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٧٩ •

وتنقسم الدراسة الى ثلاثة فصول ، يعالج الاول منها الاطار التنظيمى للتخطيط بقطاع الزراعة ، ويتناول الفصل الثانى تحليل نتائج التنمية الزراعية خلال الفترة ٥٩/٦٠ـ ١٩٧٩ . أما الفصل الثالث فيتعرض لدراسة المشاكل والعقبات التى واجهت التنمية الزراعية خلال هذه الفترة .

وينبغى الاشارة هنا الى أن هذه الدراسة قد استندت فى تقييمها لنتائج التنمية الزراعية على البيانات والاحصائيات المقدمة من وزارة التخطيط ، كما وأنها اعتمدت على بعض نتائج الدراسات السابقة التى قام بها معهد التخطيط القومى فى هذا المجال .

الفصـــل الأول

الاطار التنظيمى للتخطيط بقطاع الزراعـة

١ــ الاطار التنظيمى للتخطيط

تحتل قضية الاطار التنظيمى لاجهزة التخطيط اهمية بالغة فى التخطيط الاقتصادى . ان اداء العمل التخطيطى ، سواء فى مرحلة اعداد الخطة او فى مرحلة متابعة تنفيذها يتوقف بدرجة كبيرة ليست فقط على الاساليب التخطيطية وانما ايضا على الاطار التنظيمى للتخطيط . " فلكى يعدو التخطيط حقيقة واقعة ولا يكون مجرد تعبير عن نية حسنة ، فلابد من ان تحظى باقصى اهتمام مشكلة اقامة هيكل متين للاجهزة التى تتولى اعداد الخطط واعمالها . " (١)

ففى نظام الاقتصاد المخطط ، الذى ظهرت فيه هياكل اقتصادية واجتماعية جديدة يتحتم وجود شكل تنظيمى معين للادارة الاقتصادية يضمن ان تعمل الوحدات الاقتصادية بشكل منسق ومتكامل من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية التى حددها المجتمع والتى وضعها فى صورة خطة للتنمية الاقتصادية . ان ذلك يعنى ضرورة وجود سلطة مركزية لادارة الاقتصاد القومى مهمتها توجيه نشاط كافة الوحدات الاقتصادية والتأكد من انها تعمل فى اطار الخطة الموضوعة . ونظرا لتعذر قيام السلطة المركزية بتوجيه عمل الوحدات الاقتصادية المختلفة والمتنوعة فى نشاطاتها الاقتصادية ، بصورة مباشرة ، فان الامر يحتم وجود هيئات وسطية للتسيير الاقتصادى ، تكون الصلة التنظيمية بين السلطة المركزية والوحدات الاقتصادية المختلفة . ان وجود هيئات التسيير الاقتصادى وتسلسلها بين السلطة المركزية والوحدة الاقتصادية لابد وان يكون فى تنظيم معين لا يعيق الوحدة الاقتصادية عن القيام بنشاطها الانتاجى والانطلاق نحو تحقيق الاهداف الاقتصادية المحددة ، وفى نفس الوقت يضمن متابعة عمل الوحدة الاقتصادية والتأكد من انها تعمل فى اطار خطة التنمية الاقتصادية . ان نمط هذا التنظيم هو احد العوامل المؤثرة على كفاءة الجهاز الانتاجى وعلى الوضع الاجتماعى لمختلف الفئات الاجتماعية المشتركة فى عملية الانتاج . (٢)

---

(١) شارل بتلهيم : التخطيط والتنمية ــ ترجمة الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله . القاهرة ١٩٦٦ ــ ص ٢٢٦

(٢) محمد دويدار (دكتور) فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى ــ الاسكندرية ١٩٧٦ ، ص ١٥٣

ان تحديد هذا النمط يتضمن تحديد هيئات الادارة الاقتصادية فى تسلسلها بين السلطة المركزية والوحدات الانتاجيـــــة ، وسلطة هذه الهيئات فى عملية التسير الاقتصادى ، والعلاقات القائمة بين المستويات المختلفة للتسير . ان تحديد نمط التنظيم الاقتصادى يتوقف على مستوى التطور الذى وصلت اليه القوى الانتاجية للمجتمع ومدى سيطرة قيم معينة فى المجتمع . انه يتحدد بمستوى تطور الاقتصاد القومى ، ومن ثم فانه يتوقف على المرحلة التى يمر بها الاقتصاد المخطط أو الاقتصاد الذى يراد تخطيطه . (١)

ان عملية التسير الاقتصادى فى النظام الاقتصادى المخطط هى عملية اتخاذ القـــرارات اللازمة لتنفيذ الخطة او العمل التنفيذى ، وهى تمثل احد شقى العملية التخطيطية ، اما الشق الاخر فهو العمل التخطيطى ، وهو العمل الخاص بتحضير الخطة واعدادها . يقوم بالعمـــل التخطيطى هيئات اخرى غير هيئات التسير الاقتصادى هى هيئات التخطيط . تعمل هيئـــات التخطيط الى جانب هيئات التسير الاقتصادى ، اى انها لابد وان توجد على كل مستوى مـــن مستويات هيئات التسير الاقتصادى . وعلى ذلك فان تنظيم هيئات التسير الاقتصادى يمثـــل الاطار الذى تعمل فيه هيئات التخطيط ، ما يكون الاطار التنظيمى لهيئات التخطيط ، اى الاطار الذى تجرى فى داخله الاتصالات بين المركز والقاعدة فى اثناء القيام بالجهود الخاصـة باعداد الخطة .

ويقصد بالاطار التنظيمى للتخطيط نوعية الاجهزة او الهيئات التى تقوم باعداد الخطـة خلال مراحلها المتعددة ودور او وظيفة كل من هذه الاجهزة او الهيئات فى العملية التخطيطية والعلاقات القائمة بينها واخيرا طبيعة العلاقات القائمة بين هيئات الادارة الاقتصادية وهيئـات التخطيـــط .

---

(١) المرجع الســـابق .

وكما ان الاطار التنظيمى لهيئات الادارة الاقتصادية من العوامل المؤثرة على كفاءة الجهاز الانتاجى ، فان سلامة الاطار التنظيمى لهيئات واجهزة التخطيط وملاءمة هذا الاطار لمقتضيات اعداد الخطة فى مراحلها المختلفة وفى التوقيت الزمنى المحدد لها هى من العوامل المؤثرة فى نجاح التخطيط . (١) ويخضع تنظيم هيئات التخطيط للاعتبارين التاليين (٢) :

— : ضرورة مساهمة الوحدات الاقتصادية المختلفة فى تحضير الخطة ، والتنسيق بين مشروعات وبرامج الوحدات المتعددة وذلك بتجميع هذه الوحدات فى مجموعات اقتصادية متماثلة طبقا لمعايير معينة ، وتنظيم هذه المجموعات الاقتصادية فى تسلسل هرمى يضمن استمرار الصلة بين المركز والقاعدة عند وضع الخطة .

— : ضمان سهولة جريان تيار المعلومات والبيانات والاحصائيات بين القاعدة والمركز، حتى يكون المركز ملما بواقع الحياة الاقتصادية فى الوحدات المختلفة ، مما يساعده فى وضع الخطة على اسس واقعية ، وحتى يحصل المركز على المعلومات الخاصة بمتابعة تنفيذ الخطة .

ولوضع اطار تنظيمى سليم للتخطيط فان يجب ان تتحقق الشروط الثلاثة التالية : (٣)

(—) ان تكون تكلفة ادارة هذا النظام اقل تكلفة ممكنه .

(—) ان يكون هناك اتساق وعدم تعارض بين الوظائف والمهام التى تقوم بها هذه الاجهزة وان لايكون هناك تكرار لبعض الوظائف التى تؤديها .

(—) ان يكون هناك اتساق وعدم تعارض بين جهاز التخطيط ككل وبين الاجهزة القائمة بتنفيذ الخطة .

---

(١) عطية مهدى سليمان (دكتور) واخرين رؤية شاملة لقضايا التخطيط القومى .

(٢) محمد دويدار — مرجع سابق ص ١٥٦

(٣) عطية مهدى سليمان (دكتور) : نظام التخطيط القومى الشامل . معهد التخطيط القومى مذكرة خارجية ١٢٦ .

وبناء على الاعتبارات السابقة فى تنظيم هيئات التخطيط وفى نظام التخطيط القومى الشامل يتطلب الامر وجود هيئات تخطيطية على المستويات التالية : (١)

- : المستوى القومى الشامل لكل قطاعات المجتمع وانشطته وعلاقته بالعالم الخارجى .
- : المستوى القومى لكل قطاع من قطاعات المجتمع وعلاقته بالقطاعات الاخرى وبالعالم الخارجى .
- : مستوى انشطة كل قطاع من قطاعات المجتمع ومايتدرج تحتها من الوحدات الانتاجية والادارية .
- : المستوى الاقليمى والمحلى وعلاقته بالمستوى القومى .

الا ان هذا الهيكل التنظيمى لهيئات التخطيط يخضع واقعيا فى تشكيله لاعتبارات متعددة اهمها درجة تطور الاقتصاد القومى او درجة تطور قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة . ففى قطاع الصناعة الذى يتكون من وحدات انتاجية كبيرة والتى تكون فى ملكية المجتمع ، يكون من السهل بناء هذا الهيكل التنظيمى الهرمى لهيئات التخطيط ابتداء من الوحدة الانتاجية صعودا للمؤسسة التى تجمع الوحدات الانتاجية المتماثلة فى نشاطها الاقتصادى ثم الى الوزارة ثم الى هيئة التخطيط المركزية . اما فى القطاعات الاقتصادية المتخلفة او التى فى مرحلة تطور والتى تتصف بتعدد الوحدات الانتاجية الصغيرة المتخلفة فى درجة تطورها والتى تكون مملوكة فرديا تكون هناك صعوبة فى بناء هذا التنظيم لهيئات التخطيط ، مما يخلق صعوبة فى تخطيط التنمية لمثل هذه القطاعات ، مما يتولد عنه تناقضا بين ضرورة التخطيط الشامل لكل قطاعات الاقتصاد وصعوبة وضع الخطط وتنفيذها للقطاعات الاقتصادية ذات المستوى الاقل تطورا . من هنا كانت الضرورة الى البحث عن

---

(١) محمود احمد الشافعى (دكتور) : العلاقة بين اجهزة التخطيط فى الدولة . معهد التخطيط القومى مذكرة رقم ٤٤١ فبراير ١٩٦٦ .

الاطر التنظيمية للتخطيط التى تضمن اعداد خطط التنمية لمثل هذه القطاعات • ماهى خبرات التجربة التخطيطية المصرية فى خلق الاطار التنظيمى لتخطيط قطاع الزراعة ؟ هذا ماسوف تتعرض له فى الجزء التالى من الدراسة •

٢ . هيئات التخطيط فى قطاع الزراعة

٢ . ١ على المستوى القومى

قبل التعرض الى دراسة الهيكل التنظيمى للتخطيط فى قطاع الزراعة نود اولا ان نتعرف على تنظيم وحدات التخطيط المختصة بقطاع الزراعة فى هيئة التخطيط المركزية على المستوى القومى ، نظرا لارتباط هذا التنظيم بالهيكل التنظيمى القطاعى ، وايضا بحث مدى ملاءمة هذا التنظيم لمتطلبات العمل التخطيطى •

عند ظهور الحاجة الى الاخذ باسلوب التنمية المخططة الشاملة تشكلت فى عام ١٩٥٥ هيئة مركزية للتخطيط على المستوى القومى هى " لجنة التخطيط القومى " ، مهمتها وضع خطة قومية شاملة للنمو الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة تنفذ فى امد محدود • (١) وفى عام ١٩٥٧ تطلب الامر اعادة تنظيم اللجنة على اساس ان يتولى رسم سياسة التخطيط القومى للدولة ومتابعة تنفيذها هيئتان : (٢)

(ا) مجلس اعلى للتخطيط القومى يختص بتحديد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة واقرار خطط التنمية فى مراحلها المختلفة •

(ب) لجنة للتخطيط القومى تختص باعداد الخطة العامة وبيان مراحلها واجزائها السنوية وجميع مايتصل بذلك من تشريعات وتوصيات واقتراحات وذلك فى ضوء ماتقوم به اللجنة من دراسات وماتعده الوزارات من مشروعات • كما تقوم اللجنة بمتابعة سير العمل فى الخطة ومراجعتها وتقييمها دوريا والاشراف الفنى على تنظيم وتنسيق جميع الاحصاءات

---

(١) اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦٠ — ١٩٦٥ الملحق الاول — الوثائق الرسمية ص ٣٦١ •

(٢) نفس المصدر •

ونشرها وتقديم تقارير الى المجلس الاعلى للتخطيط القومى .

ولكى يتسنى للجنة التخطيط القومى النهوض بالاعباء والمهام الملقاة عليها ، كان لابد من تكوين جهاز للجنة التخطيط . ولذا فقد تشكل جهاز اللجنة من عدد من الشعب والوحدات الفنية ومجموعات دراسة وابحاث . وكان من بين الوحدات الفنية التى بلغت ١٧ وحده ، وحده الزراعة والرى والصرف .

وقد تحددت مهمة وحده الزراعة والرى والصرف فيما يلى : (١)

- جمع البيانات وعلى وتحضير التحليلات والدراسات الاولية والضرورية فى قطاع الزراعة والتى تعين المخطط على رسم خطة التنمية الزراعية .
- بيانات الموارد المائية وحصر مشروعات الرى .
- بيانات الاحتياجات المائية الحالية .
- بيان المساحات المنزرعة وتوزيعها جغرافيا حسب طريقة الرى .
- بيان آلات وماكينات وطلبات الرى المختلفة والمستخدمة والمساحة التى تروبها كل منها .
- الاستثمارات السنوية فى اعمال الرى والصرف .
- التكوين الراسمالى من انشاء وتجهيز .
- الاستثمارات الضرورية لصيانة اعمال الرى والصرف .
- الموارد المستخدمة فى التشغيل ماليا وعدديا .

وعندما تحولت لجنة التخطيط القومى الى احدى وزارات الجهاز التنفيذى هى " وزارة التخطيط القومى " واعادة تنظيم الجهاز الفنى للتخطيط قسم الجهاز الفنى الى وحدات جديدة اطلق عليها اسم " الشعب المركزية " بلغ عددها ١٢ شعبة مركزية . وفى اطار هذا التنظيم الجديد تحولت وحده الزراعة والرى والصرف الى " الشعبة المركزية لتخطيط الزراعة " و"الشعبة المركزية لتخطيط الرى والصرف والسد العالى" وقد قسمت كل شعبة مركزية الى شعب .

---

(١) نفس المصدر - الملحق السابع ص ٤٦٧

فقد قسمت الشعبة المركزية لتخطيط الزراعة الى الشعب التالية :

- شعبة التنظيم الاجتماعى والتعاونى للزراعة .
- شعبة استصلاح الاراضى .
- شعبة الثروة السمكية .
- شعبة الانتاج الزراعى النباتى والحيوانى .

كما قسمت الشعبة المركزية لتخطيط الرى والصرف والسد العالى الى الشعب التاليه :ـ

- شعبة الرى والصرف .
- شعبة السد العالى

ويلاحظ على هذا التقسيم الجديد انه جاء انعكاسا لتطلعات الخطة الخمسية الثانية وطموحها لان تكون خطة شاملة لكل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية . لذا فقد توزعت الشعب المركزية الى شعب فرعية ذات تخصصات ادق تعبر عن اهتمام الخطة بمجالات جديدة فى التنمية الزراعية وضرورة اجراء الدراسات التفصيلية اللازمة لوضع خطط تنموية لها مثل مجالات استصلاح الاراضى والثروة السمكية . ايضا يعكس هذا التقسيم زيادة الاهتمام ببعض التنظيمات أو المشروعات المؤثرة على عملية التنمية الزراعية ، مثل الاهتمام بالتنظيمات التعاونية كأداة للتنمية الزراعية المخططة فانشأت شعبة خاصة لدراسة السياسات التعاونية فى مجالات التمويل والائتمان والتسويق ودراسة الاستشارات اللازمة لدعم المؤسسات العاملة فى مجال التعاون الزراعى .أيضا كأن الاهتمام بتنفيذ مشروع السد العالى ، لما له من أثار بعيدة فى عملية التنمية الزراعية استدعى انشاء شعبة خاصة له .

اما عن اختصاصات الشعب فقد اتسعت بحيث شملت :

- ـ : القيام بحصر الموارد المتاحة للانتاج ، سواء الموارد الانتاجية القائمة ومعدلات انتاجيتها ، او الطاقات المتعطلة مع دراسة سبل استخدامها فى تكوين طاقات انتاجية جديدة .
- ـ : القيام بدراسة مستوى استغلال الموارد المتاحة .

— — : اجراء الدراسات المتعلقة بمعدلات النمو القطاعية ٠

— — : دراسة مشروعات وبرامج القطاع ٠

— — : القيام بمتابعة تنفيذ المشروعات والبرامج القطاعية بالدراسات اللازمة واقتراح ادخال التعديلات التى تستوجبها مقتضيات الموقف ٠

— — : تجميع البيانات والاحصاءات والدراسات التى تخص نشاط الوحدة واجراء الدراسات التخطيطية عليها ٠

— — : دراسة واقتراح التعديلات المطلوب ادخالها على التنظيمات الادارية والتنفيذية ٠

— — : الاشتراك فى مناقشات اعداد مشروع ميزانية الوزارة والمصالح والمؤسسات والهيئات والشركات المتصلة بعملها ٠

الا انه يلاحظ ان هذا التنظيم الجديد قد قسم الجهاز المسئول عن التخطيط لقطاع الزراعة ٠ وهى وحدة الزراعة والرى والصرف — الى شعبة مسئولة عن التخطيط للزراعة واخرى مسئولة عن التخطيط للرى والصرف ، (١) رغم الارتباط العضوى الوثيق بين الاثنين وضرورة يقائهما فى اختصاص هيئة واحدة ٠ وهذا ما تداركه التنظيم الجديد لوزارة التخطيط الذى تم فى عام ١٩٧٨ ، حيث اعيد تقسيم الجهاز الفنى بالوزارة الى قطاعات هى (٢)

(أ) قطاع الانتاج السلعى ٠

(ب) قطاع التخطيط والموازنات ٠

(جـ) قطاع الاستثمار والتمويل ٠

(د) قطاع الانتاج الخدمى ٠

(هـ) قطاع الخدمات ٠

(و) قطاع التخطيط الاقليمى ٠

---

(١) محمد عبد المنعم عفر (دكتور) واخرين : تقييم تجربة التخطيط فى الجمهورية العربية المتحدة ٠ معهد التخطيط القومى مذكرة ١٠٧٧ سبتمبر ٧٤ ص ٦٦ ٠

(٢) قرار وزير التخطيط رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن تنظيم وتحديد اختصاصات وزارة التخطيط ووحداتها التنظيمية ٠

وقد توزع قطاع الانتاج السلعى الى ثلاث ادارات مركزية هى :

- الادارة المركزية للزراعة والرى ٠
- الادارة المركزية للصناعة والثروة المعدنية ٠
- الادارة المركزية للطاقة

وقد تحددت اختصاصات الادارات المركزية فى التنسيق بين الخطط القطاعية التى تعدها هذه الادارات والشعب المركزية التابعة لها وبين علاقات التشابك القائمة بينهما والتاكد من مطابقتها للاتجاهات العامة لاعداد الخطط القومية ٠

اما عن الادارة المركزية للزراعة والرى فأنها تنقسم الى :

١) الشعبة المركزية للزراعة وتضم الشعب التخصصية التاليه :
   أ) شعبة الانتاج النباتى
   ب) شعبة الانتاج الحيوانى
   جـ) شعبة التعاونيات الزراعية
   د) شعبة الثروة المائية ٠
٢) الشعبة المركزية لاستصلاح الاراضى ، وتضم الشعب التخصصية التاليه :
   أ) شعبة استصلاح واستزراع الاراضى
   ب) شعبة تنمية المجتمعات الحديثة والمجمعات الزراعية الصناعية ٠
   جـ) شعبة تقييم مشروعات استصلاح الاراضى ٠
٣) الشعبة المركزية للرى والصرف ، وتضم الشعب التخصصية التاليه :
   أ) شعبة الرى والموارد المائية ٠
   ب) شعبة الصرف

أما عن وظائف واختصاصات الشعب المركزية فانها تختص بما يلى :

١ـ القيام بالاعمال التحضيرية لوضع الخطة وبصفة خاصة التعرف على الموارد المتاحة للانتاج فى القطاع سواء كانت خامات ام طاقات ، ودراسة مستوى استغلال

هـــــذه الموارد وتحديد حجم العاطل فيها ودراسة معدلات النمو السابقـــة والحالية فى القطاع وامكانية الارتقاء بها فى ضوء التطوير العلمى والتكنولوجى ٠

٢ـ وضع تصور مبدئى لدور القطاع فى الخطة القومية وفقا للتوجيهات العامة التى تتقـــرر بشان معدلات الاستثمار ومعدل نمو الناتج القومى ومعدل نمو الكفاءة الانتاجيـــة للعمل وغيرها من المعدلات والنسب الرئيسية فى الاقتصاد القومى ٠

٣ـ اخطار جهات التنفيذ بالمؤشرات العامة التى يجب مراعاتها عند اعداد خطة القطاع فى مجالات الاستثمار والانتاج والاستهلاك الانتاجى والدخل والعمالة والصـادرات والواردات والتوطن الاقليمى ٠

٤ـ دراسة مشروعات خطة القطاع وبرامج تنفيذها المقترحة من جهات التنفيذ والمفاضلـــة والاختيار بينها بمختلف معايير التقييم وترتيب اولويات تنفيذ هذه المشروعات زمنيـــا وتحقيق التناسق فيما بينها من حيث الترابط والتكامل والتوازن فى اطار رقمـــــى لاهداف خطة القطاع ، اخذا فى الاعتبار اختيار افضل السبل لاستغلال المـــوارد العاطلة لخلق او تشغيل طاقات انتاجية اضافية ٠

٥ـ دراسة وتقييم واقتراح السياسات والاجراءات التنظيمية الكفيلة بتحقيق اهـــــداف القطـــــاع ٠

٦ـ دراسة الاثار المباشرة وغير المباشرة لخطة القطاع على مختلف القطاعات الاخرى ٠

٧ـ متابعة تنفيذ خطة القطاع بصفة دورية ووفقا للبرامج التنفيذية المعتمدة وبيان معوقـات التنفيذ واقتراح الحلول لمعالجتها ٠

يلاحظ على هذا التنظيم الجديد لهيئة التخطيط المركزية ـ وزارة التخطيـط ـ ان تقسيم الجهاز اتجه الى تشكيل وحدات تخطيطية تخصصية ادق لفروع الانتاج الزراعـى المتعددة تتولى وضع الخطط التفصيلية لهذه الفروع الانتاجية فى اطار خطة التنمية الزراعية ٠

والسؤال الذى يثار هنا هو ، هل هناك من الظروف الموضوعية التى ظهرت فى قطـاع الزراعة تتطلب وضع هذا الاطار التنظيمى لتخطيط التنمية بهذا القطاع ؟ هل حدث نمو فعلى

لفروع الانتاج الزراعى المتعددة وظهرت وحدات الانتاج الزراعى المتخصصة الذى يتحتم معه انشاء وحدات متخصصة لتخطيط التنمية لهذه الفروع والتنسيق بين علاقات التشابك المعقدة القائمة بينهما ومع ملاحظة أن التخطيط قد انكمش دوره كثيرا فى مرحلة السبعينات .

اما عن وظائف الشعب فقد جاءت شاملة واكثر تطورا عن سابقتها ، فقد اصبح من اختصاص الشعب والشعب المركزية والادارة المركزية وضع تطور مدقق لدور القطاع فى الخطة .

٢ . ٢ . على المستوى القطاعى

تتولى الدولة الاشراف على قطاع الزراعة من خلال ثلاث وزارات ، هى وزارة الزراعة ، ووزارة استصلاح الاراضى ووزارة الرى . وحتى اوائل السبعينات كان يتبع كل وزارة من هذه الوزارات عدد من المؤسسات والهيئات النوعية ، البعض منها خدمى والاخر انتاجى . وتقوم كل مؤسسة من هذه المؤسسات بالاشراف على مجموعة من الوحدات الاقتصادية المتماثلة النشاط الاقتصادى ، منها من كان يأخذ صورة وحدة اقتصادية مستقلة ماليا كما هو الحال فى مؤسسة استصلاح الاراضى التى كان يتبعها عدد من شركات استصلاح الاراضى ، ومؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى التى كان يتبعها عدد من بنوك الائتمان الزراعى والتعاونى فى المحافظات ، والاخر يأخذ صورة تنظيم ادارى داخلى ذى مسميات مختلفة ، مثل قطاع ، كما هو الحال فى مؤسسة استغلال وتنمية الاراضى المستصلحة ، او محطة كما هو الحال فى مؤسسة الدواجن ومؤسسة اللحوم والالبان . وفى الغالب كانت هذه الوحدات الاقتصادية هى الوحدات الاقتصادية القاعدية ، اما فى البعض منها فكانت هناك وحدات انتاجية قاعديه تابعة لها ، كما هو الحال فى قطاعات مؤسسة استغلال وتنمية الاراضى المستصلحة التى كانت تتوزع الى مجموعة من مزارع الانتاج النباتى والحيوانى .

وعقب انشاء لجنة التخطيط القومى كهيئة تخطيط مركزية على المستوى القومى ومن اجل استكمال البناء التنظيمى لاجهزة التخطيط صدرت القرارات التى تنص على ضرورة انشاء الهيئات التخطيطية على المستوى القطاعى .

فجاء القرار الجمهورى رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٩ [١] ، والقرار الجمهورى رقم ١٧٢٩ لسنة ١٩٦٠ [٢] ينصان على انشاء الهيئات التخطيطية التاليه فى الوزارات والمؤسسات والصالح الحكومية :

- لجنة للتخطيط والمتابعة .
- مكتب للتخطيط

تختص لجنة التخطيط والمتابعة :

- باعداد مشروع الخطة العامة للسنوات الخمس والخطط السنوية وتقارير المتابعة وتقديم جميع البيانات والقيام بالدراسات اللازمة للتخطيط والمتابعة وذلك فيما يتصل باختصاص الوزارة او الصلحة او المؤسسة العامة وكذلك بنشاط القطاع الخاص المقابل .

اما مكتب التخطيط :

فهو الجهاز الفنى المعاون للجنة التخطيط والمتابعة فى القيام باختصاصاتها وكقنوات اتصال بين هيئة التخطيط المركزية والوزارات والصالح والمؤسسات فقد نص على ان ينشأ فى كل وزارة مكتب اتصال لشئون التخطيط مهمته معاونة جهاز التخطيط القومى فى الحصول على البيانات ودراسة وتحليل مايخص الوزارة من برامج ومشروعات واعمال .

الا ان الملاحظ ان هذه الهيئات التخطيطية التى نصت عليها التشريعات التخطيطية لم يوجد منها فى الواقع الا مكاتب التخطيط والمتابعة ، اما لجنة التخطيط والمتابعة وهيئات الاتصال المختلفة فانها لم تنشأ . وفى قطاع الزراعة فقد تم انشاء مكاتب التخطيط والمتابعة بكل الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات الموجودة فى القطاع . وقد امتد الهيكل التنظيمى حتى مستوى بعض الوحدات الانتاجية القاعدية ، حيث انشات مكاتب التخطيط والمتابعة فى شركات استصلاح الاراضى وفروع بنوك مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى . اما غالبية

---

(١) وزارة التخطيط : المكتب الفنى . مذكرة عن التشريعات المنظمة للتخطيط الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٤ .

(٢) نفس المرجع .

الوحدات الاقتصادية القاعدية العاملة فى القطاع فلم ينشا بها مكاتب للتخطيط والمتابعة القاعدية .

والشئ الجدير بالملاحظ ان مكاتب التخطيط والمتابعة اخذت مسميات مختلفة ففى وزارة الزراعة مثلا ضمت مسئولية التخطيط والمتابعة فى هيئة واحدة اطلق عليها اسم " الادارة العامة للتخطيط والمتابعة والتقويم " . بينما فى وزارة استصلاح الاراضى كانت هناك هيئة للتخطيط اطلق عليها " الادارة العامة للتخطيط " وهيئة اخرى للمتابعة اطلق عليها اسم " الادارة العامة للمتابعة " . اما فى مؤسسة استغلال وتنمية الاراضى المستصلحة فقد كانت هناك ادارة عامة للتخطيط وادارة عامة للمتابعة يضمهما تنظيم علوى اطلق عليه " قطاع التخطيط والمتابعة " تتولاه مسئول بدرجة وكيل وزارة . ان اختلاف تنظيم هيئات التخطيط والمتابعة ينم عن غياب معايير تنظيمية محددة وموحده لانشاء هذه الهيئات ، وترك الامر لاجهزة التسير الاقتصادى التى قامت بانشاء هذه الهيئات وفقا لمعايير ذاتيه قد تكون بعيده عن متطلبات حسن العمل التخطيطى .

ذلك فيما يتعلق بمؤسسات الدولة فى قطاع الزراعة . اما فيما يتعلق بالقطاع الزراعى الخاص ، والذى يمثل مركز الثقل فى القطاع الزراعى وهو محور عملية التنمية ، فقد كانت التنظيمات الزراعية القائمة عقبة رئيسيه امام امتداد الهيئات التخطيطية الى هذه الوحدات الانتاجية القاعدية . ان تشتت الانتاج الزراعى فى الملايين من الزارع الفردية الصغيرة الحجم المتخلفة تكنيكيا ، يخلق صعوبة ، بل تصبح هناك استحالة لبناء هيئات تخطيطية فى هذا الكم الهائل من التنظيمات الزراعية . ونظرا لاهمية الدور الذى تقوم به الوحدة الانتاجية فى العمل التخطيطى فقد كانت هناك ضرورة بل حتمية لخلق الاداة التنظيمية التى تعمل على تجميع هذه الوحدات الانتاجية المشتته على المستوى القاعدى بحيث تكون القاعدة الاحصائية التى تمد التخطيط بالاحصاءات الزراعية الخاصة بالموارد الزراعية الطبيعية والبشرية والمالية ومتوسطات الانتاج واسعارها وتطورها واحصاءات العمالة وبيانات الاجور وتطورها ومستلزمات الانتاج واسعارها وتطورها ، حتى تتضح للمخطط صورة واقعية للموارد

الزراعية مما يعينه فى وضع الخطة الزراعة على اساس سليم . [1] ومن هنا ظهرت الضرورة الى جانب غيرها من الضرورات الاقتصادية والاجتماعية ـ الى بناء التنظيمات التعاونية الزراعية فى الريف . ولقد انتشرت التعاونيات الزراعية فى الريف خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠ ، كما تضمنت التشريعات واللوائح المنظمة لعمل هذه التنظيمات مهام تخطيطية الا ان المشكلات التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية التى عانت منها التنظيمات التعاونية لم يمنعها ليس فقط عن اداء وظيفتها التخطيطية ، بل ايضا عن تنفيذ واجباتها الخدمية والانتاجية .

نخلص من ذلك الى ان الهيكل التنظيمى لهيئات التخطيط فى قطاع الزراعة لم يرتكز على هيئات تخطيطية فى المستوى القاعدى . اى على مستوى الوحدة الانتاجية مما يعنى غياب مشاركة القاعدة ، رغم دورها البالغ الاهمية ، فى العمل التخطيطى . [2]

٢.٣. على المستوى الاقليمى

بدأ الاهتمام بالتخطيط الاقليمى مع اوائل الستينات بادخال نظام الادارة المحلية وتشكيل المجالس المحلية للمحافظات والقرى كأجهزة للحكم المحلى . وتشكلت فى المحافظات مكاتب للتخطيط والمتابعة . كما اصبحت لاجهزة الحكم المحلى وظائف تخطيطيه .

اما على مستوى قطاع الزراعة فقد بدأ فى منتصف الستينات بانشاء هيئات تخطيط اقليمية ، حيث انشئت مكاتب للتخطيط والمتابعة بمديريات الزراعة فى المحافظات . اما على المستويات الادنى ، وهى المراكز فلم ينشأ بها هيئات تخطيطيه . ايضا فان التنظيمات

---

(١) وزارة التخطيط : الشعبة المركزية لتخطيط الزراعة عرض عام لقطاع الزراعة فى الخطة القومية الشاملة الاولى ـ والثانية .

(٢) انظر عمرو محى الدين (دكتور) : التنمية والتخطيط الاقتصادى . بيروت ١٩٧٢ ص ٣٠٨ ، محمد دويدار (دكتور) : مرجع سابق . ص ٢٥٦ وما بعدها

الزراعية المحلية على مستوى القرى وهى التعاونيات الزراعية ، فلم يوجد بها هيئات تخطيطية ، هذا وان كان لكل من هذه المستويات وظائف تخطيطيه عند اعداد الخطة ومتابعتها فى قطاع الزراعة ، وهو اعداد مكاتب التخطيط والمتابعة بمديريات الزراعة بالاحصائيات والبيانات والمعلومات الضرورية لوضع الخطة الزراعية ، وايضا بيانات المتابعة . الا انه كما سبق القول فان التعاونيات الزراعية لم تقم بوظائفها التخطيطيه ، نظرا للمشكلات والصعوبات العديدة التى تعرضت لها هذه التنظيمات الزراعية المحلية ، التى عرقلت قيامها بوظائفها الانتاجية والخدمية .

والملاحظ ان مكاتب التخطيط والمتابعة بمديريات الزراعة بالمحافظات تعتبر هيئات التخطيط والمتابعة الاقليمية لوزارة الزراعة ، الا انها ايضا تمثل مكاتب التخطيط والمتابعة على المستوى القطاعى لمكاتب التخطيط والمتابعة على المستوى الاقليمى ، اى للمحافظة اى ان مكاتب التخطيط والمتابعة بمديريات الزراعة مرتبطة بهيئات التخطيط والمتابعة على مستوى قطاع الزراعة وهى وزارة الزراعة ، وايضا بهيئات التخطيط والمتابعة على مستوى المحافظة . وبناء على ذلك فانه عند ادراج ايه مشروعات او برامج بخطة قطاع الزراعة ، فأن هيئة التخطيط بالوزارة تشترط موافقة هيئة التخطيط الاقليمية . اى مكتب التخطيط بمديرية الزراعة - على هذا المشروع ، وان يكون مدرجا ضمن خطة الاقاليم .

والملاحظ ان هذا التنظيم لايعتبر تخطيطا اقليميا بالمفهوم العلمى وانما تخطيطا لاقليم ادارى . ولقد تم مداركه هذه الوضع وبدئ منذ منتصف السبعينات تقسيم الجمهورية الى ثمانية اقاليم تخطيطية أنشئت لكل اقليم منها هيئة مركزية للتخطيط الاقليمى ، تتماثل فى طبيعتها وفى فلسفة وجودها مع طبيعة وفلسفة وجود جهاز التخطيط القومى (وزارة التخطيط) ، وانها وسيلة لتحقيق التخطيط القومى فى ابعاده المكانية . (١)

---

(١) كمال الجنزورى (دكتور) : التخطيط للتنمية الاقتصادية ولمحة عن التجربة المصرية . المركز التجريبى للتدريب على تقديم المشروعات الاجتماعية . مذكرة ٢٣

٣. اسلوب اعداد الخطة فى قطاع الزراعة والعلاقة بين هيئات التخطيط

اتبعت التجربة التخطيطية فى مصر اسلوب التقريب المتتابع فى وضع الخطة القومية . ويتلخص هذا الاسلوب فى شكله النموذجى فى ان عملية اعداد الخطة فى مراحلها المختلفة تتنقل صعودا ونزولا بين هيئة التخطيط المركزية والوحدات الانتاجية فى القاعدة — من خلال التسلسل التنظيمى لهيئات التخطيط بمستويات التسير الاقتصادى المتتاليه داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة . (١) ففى المرحلة التحضيرية تقوم هيئة التخطيط المركزية بوضع الاطار المبدئى للخطة طبقا للتوجيهات التى حددتها السلطة السياسية ، وعلى اساس البيانات والمعلومات والاحصائيات التى حصلت عليها من الوحدات الاقتصادية القاعدية عن واقع الحياة الاقتصادية .

بعد ذلك تبدا مرحلة انتقال الاطار المبدئى من هيئة التخطيط المركزية الى الوحدات الانتاجية والخدمية عبر الهيكل التنظيمى لهيئات التخطيط بكل قطاع اقتصادى ، حيث يتعرف كل مستوى من مستويات الادارة الاقتصادية عن دوره فى تنفيذ الخطة طبقا لما هو وارد بالاطار المبدئى ، كما يقوم بوضع مقترحاته/آراءه حول هذا الاطار . ويحدث اثناء نزول الخطة ان يزداد اطار الخطة تفصيلا تدريجيا عند كل مستوى من المستويات حتى تصل الى الوحدة الانتاجية التى تقوم بوضع خطتها تفصيليا .

بعد الانتهاء من هذه المرحلة تبدأ مرحلة صعود الخطة من القاعدة الى المركز . وهنا يقوم كل مستوى اعلى بتلقى الخطط التفصيليه من المستويات التابعة له ، والتى وضعت على اساس الظروف الخاصة لكل وحده ، حيث تقوم بتجميعها والتنسيق بينها .. تتوالى هذه العملية حتى تصل اطار الخطة الى هيئة التخطيط المركزية اكثر تفصيلا من القطاعات المختلفة . تقوم هيئة التخطيط المركزية/ بالتنسيق بين الخطط المختلفة التى تلقتها وادخال التعديلات اللازمة والضرورية فى ضوء المقترحات والاراء التى تاتيها من المستويات المختلفة ، اى وضع الخطة فى صورتها النهائية .

---

(١) انظر عمرو محى الدين مرجع سابق ص ٢٩٣ ومابعدها .

تقوم هيئة التخطيط المركزية بارسال اقتراح الاطار النهائى مرة اخرى الى المستوى التنظيمى القاعدى ـ اى مستوى المشروع او الوحدة الانتاجية ـ عبر المستويات التنظيمية المتتالية ـ حيث يقوم كل مستوى بتعديل خططه . يعود مشروع الاطار النهائى صعودا من المستوى القاعدى الى هيئة التخطيط المركزية عبر المستويات التنظيمية المختلفة ، حيث تقوم بوضع الخطة فى صيغتها النهائية بعد وضع اللمسات الاخيرة عليها ثم تقوم بارسالها الى السلطة السياسية العليا للموافقة عليها ثم اقرارها من قبل السلطة التشريعية وصدورها فى صوره قانون ملزم لكل وحدات الادارة الاقتصادية .

الا ان الملاحظ ان التشريعات التخطيطية المنظمة لطريقة اعداد الخطة القومية لم تنص على هذا الاسلوب . اى اسلوب التقريب المتتابع ـ بصورته المتكاملة وبالشكل التفصيلى بل انها كانت متناقضة مع هذا الاسلوب . فقد نص القرار الجمهورى رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن مراجعة مشروع اطار الخطة العامة للدوله (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) بأن " تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط مراجعة مشروع اطار الخطة العامة وتحديد الاهداف الاقتصادية للدوله واقتراح مايتصل بذلك من تشريعات وتوصيات وذلك فى ضوء ماتقدمه الوزارات من مشروعات " . (١) يفهم من ذلك ان مرحلة وضع مشروع اطار الخطة العامة يسبق مرحلة تحديد الاهداف والاتجاهات العامة لها . (٢)

ايضا فقد نص نفس القرار على ان تصدر اللجنة الوزارية لشئون التخطيط القرارات والقواعد اللازمة لتكليف الوزارات والمؤسسات العامة بمراجعة بيانات الاطار فيما يخصها فى نواحى الانتاج والاستثمار والاستهلاك والعمالة والاستيراد والتصدير والادخار والرقابة

---

(١) وزارة التخطيط : المكتب الفنى . مذكرة عن التشريعات المنظمة للتخطيط الاشتراكى مرجع سابق .

(٢) محمد عبد المنعم عفر مرجع سابق ص ٥

والتنظيم وعلى الوزارات والمؤسسات العامة تقديم مقترحاتها فى هذا الشأن فى المواعيد التى تحددها اللجنة . الا ان القرار رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن اعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها يتضمن بان " تقوم الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة باعداد مشروع الخطة العامة والخطط السنوية وذلك فيما يدخل فى اختصاصها وفيما يخص القطاع الخاص المقابل لنشاطها " .

يتضح من ذلك ان التشريعات التخطيطية الصادرة بشأن اعداد الخطة لم تكن واضحة بحيث تبين بشكل تفصيلى واضح تدرج العملية التخطيطية بين المستوى المركزى والمستوى القطاعى . والحقيقة ان اسلوب التقريب المتابع فى وضع الخطة يفترض ان الشروط التنظيمية للتخطيط الاقتصادى واولها الاطار التنظيمى لعملية التخطيط ، متوافرة وقائمة الا ان الواقع اوضح ـ كما سبق ذكره ـ ان الجزء المملوك للدولة فى قطاع الزراعة هو الذى توافر فيه هذا الشرط الى حد ما ، بينما القطاع الزراعى الخاص افتقد الاطار التنظيمى السليم ، وهذا الجزء هو الممثل فى الواقع ومن الناحية الانتاجية لقطاع الزراعة . لذا فان التخطيط لقطاع الزراعة افتقد احد عوامل النجاح الاساسية .

وفى واقع الامر فأن بناء الخطة فى قطاع الزراعة بدايته ان تقوم الوزارات المشرفة على القطاع باعداد مشروعات الخطط السنوية الخاصة بها . وهنا فان الوزارات تطلب من الهيئات والمؤسسات والادارات او المصالح التابعة لها التقدم بقائمة البرامج والمشروعات التى نرغب فى ادراجها فى الخطة . بعد ذلك تقوم هيئة التخطيط على مستوى الوزارة بتجميع هذه المشروعات ووضعها فى صورة خطة ، دون اجراء دراسات اقتصادية حادة لتقييم هذه البرامج والمشروعات ـ تتقدم بها الى وزارة التخطيط .

يقوم الجهاز الفنى المختص بوزارة التخطيط بمناقشة الوزارة المختصة فى مشروع الخطة ، وغالبا مايتركز النقاش حول حجم الاستثمارات المطلوبة دون النظر الى طبيعة المشروعات المقدمة ، من حيث اهدافها والنواحى الفنية بها والاسلوب التكنولوجى المقترح

او الجدوى الاقتصادية لها . وفى اغلب الاحوال فأن وزارة التخطيط كانت تتقدم بالرأى الذى كان يركز على خفض حجم الاستثمارات المطلوبة . ونظرا لان الوزارة لم تقم بوضع خطتها بناء على برامج ومشروعات مدروسة تستطيع الدفاع عنها قبل وزارة التخطيط . كما وأن وزارة التخطيط لم تقم بتقييم للمشروعات والبرامج المقترحة من قبل الوزارات بحيث تستبعد المشروعات او البرامج الذى تثبت عدم جدواها اقتصاديا فان خفض الاستثمارات كان تجرى بصورة عشوائية ، اما باجراء خفض نسبى لجميع المشروعات المقدمة او بالغاء مشروعات او برامج باكملها . هنا فأن عملية خفض الاستثمارات كانت تتم بواسطة هيئة التخطيط على مستوى الوزارة ، دون الرجوع الى الوحدة المسئولة عن تنفيذ المشروع . بعد خفض قيمة الاستثمارات تنفيذا لطلب وزارة التخطيط ، يعاد عرض الخطة على وزارة التخطيط التى تقوم باقرارها وقبولها .

والحقيقة ان عدم قدرة هيئات التخطيط بالجهات التنفيذية على التقدم بمشروعات مدروسة انما يرجع الى عدم توافر البيانات والاحصائيات والمعلومات والدراسات الميدانية الواقعية والذى من الفروض ان تقوم بها جهات التنفيذ الزراعية وغيرها من الجهات المرتبطة بالزراعة سواء فى القطاع العام او الخاص ، والتى يجب ان تنبع من القاعدة .[1] ونظرا لعدم قيام هيئات التخطيط بالجهات التنفيذية بهذه الدراسات وتجميع هذه البيانات فانها بالتالى لم تكن متوافرة بجهاز التخطيط المركزى ، حيث ان المفروض أن جهاز التخطيط المركزى يحصل على هذه المعلومات والبيانات والاحصائيات من هيئات التخطيط القطاعية ، التى ترد اليها أصلا من الوحدات الانتاجية القاعدية

ان عدم وجود هذه البيانات والمعلومات كان يحجب المشاكل الزراعية الاقتصادية والاجتماعية عن الجهات التنفيذية وعن جهاز التخطيط المركزى ويجعل مقترحات الجهات التنفيذية للمشروعات ليس مبنيا على اسس او احتياجات نابعة من المشاكل الحقيقية التى

---

(١) وزارة التخطيط : الشعبة المركزية لتخطيط الزراعة

تواجه التنمية الزراعية ، ويترتب على ذلك عدم وضوح وتحديد اهداف المشروع او مجموعات المشروعات الزراعية وامكان تقييمها قبل اقرار تنفيذها . [١] والملاحظ هنا ان الجهات التنفيذية لم تكن تستجيب لطلبات جهاز التخطيط المركزى حول استبيان طبيعة الاستثمارات المطلوبة او استيفاء البيانات حول النشاط الاقتصادى . [٢] ان ذلك يوضح شكل العلاقة التى كانت قائمة بين جهاز التخطيط المركزى وبين الاجهزة العاملة فى قطاع الزراعة ، وكيف تدهورت علاقات الالتزام من اجهزة التسير قباله جهاز التخطيط المركزى ، وهو مايعتبر احد المبادئ التخطيطية الهامة . [٣] يضاف الى ذلك ان وزارة التخطيط ـ او الجهاز المختص ببحث خطة قطاع الزراعة بوزارة التخطيط لم يطلب منه المشاركة بالرأى او فى الدراسات المتعلقة بالاجراءات التشريعية او التنظيمية او التحويليه او التسويقية او السعرية التى كانت تتخذها الجهات التنفيذية ، رغم ما لهذه الاجراءات من تاثيرات على تنفيذ الخطة ، حيث ان الجهات التنفيذية كانت تنفرد باتخاذ هذه الاجراءات دون اخذ راى التخطيط المركزى[٤]. ايضا فان الجهات التنفيذية لم تكن تشرك وزارة التخطيط عند وضع الخطة التنفيذية لاطار الخطة فيما تشمله من استثمارات ومشروعات او اهداف انتاجية او دخليه او عماله [٥] ، بعكس ماهو حادث فى قطاع الصناعة مثلا .

اما التخطيط للقطاع الزراعى الخاص من حيث تقدير الاهداف الانتاجية والانتاج ومستلزمات الانتاج والتكلفة والقيمة الضافة والعمالة .. الخ ، فانه كان يتم بصورة مركزية اعتمادا على البيانات والاحصائيات التى تحصل عليها هيئة التخطيط بالوزارة من الادارات

---

(١) المرجع السابق
(٢) نفس المرجع
(٣) عمرو محى الدين (دكتور) مرجع سابق
(٤) وزارة التخطيط الشعبة المركزية لتخطيط الزراعة
(٥) نفس المرجع

والصالح المختلفة بالوزارة او مديريات الزراعة . وهذه البيانات والاحصائيات كانت ناقصة وغير دقيقة بل ومتضاربه ، كما انها كانت عن فترات زمنية مختلفة . ايضا فان الخطة لم تكن توضع على اساس الدراسات الخاصة بالمشاكل التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية القائمة والتى تستجد . (١) لقد عجز جهاز التخطيط المركزى عن تقييم الخطة تقييما صحيحا فى هذا الجانب نظرا لعدم توافر البيانات والاحصائيات والمعلومات الدقيقة والواقعية ، نظرا لان الجهات التنفيذية لم تكن تمده بها بصورة دورية ومنتظمة وفى الاوقات المناسبة ، طبقا لما تنص عليه التشريعات التخطيطية . (٢) ان ذلك يوضح ان الخطط الزراعية لم تكن توضع على اسس واقعية وبذلك افتقدت احد الاسس التخطيطية الاساسية . (٣) ان ذلك يمكن ارجاعه الى القصور الموجود فى الاطار التنظيمى لتخطيط قطاع الزراعة ، والذى يتحدد فى عدم وجود هيئات تخطيطيه قاعدية بقطاع الزراعة وبالتالى عدم توافر البيانات والاحصائيات والمعلومات الضرورية عند وضع الخطة ، ايضا عدم توافر البيانات والمعلومات عن متابعة التنفيذ وبالتالى عدم امكانية التعرف على المشاكل التى برزت اثناء التنفيذ ، او التغيرات والتطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية التى ظهرت فى ارض الواقع ، حيث ان كل هذه الاحصائيات والبيانات والمعلومات مصدرها الوحدة الانتاجية القاعدية ، تنساب منها الى هيئة التخطيط المركزية عبر الهيئات التخطيطية بالمؤسسة ثم الوزارة ، او عبر الهيئات التخطيطية الاقليمية ، ان ذلك يعنى ايضا ان اجهزة التخطيط فى قطاع الزراعة لم تقم باداء دورها فى العملية التخطيطية طبقا للمفهوم العلمى للتخطيط ولا حتى طبقا لما حدد لها من وظائف فى التشريعات التخطيطية (٤) فهى لم تقم باجراء الدراسات المطلوبة ولم تمد جهاز التخطيط المركزى بالبيانات والمعلومات والاحصائيات بصورة دورية ومنتظمة . يضاف الى ذلك ان العلاقة بين قطاع الزراعة وجهاز التخطيط المركزى لم تكن بالصورة السليمة التى يتطلبها حسن اداء العمل التخطيطى .

---

(١) نفس المرجع
(٢) المرجع السابق
(٣) انظر صفحة
(٤) انظر محمد عبد المنعم عفر (دكتور) مرجع سابق ص ٦٥

لقد انعكس الخلل الموجود بالاطار التنظيمى للتخطيط بقطاع الزراعة لظهور انحرافات فى تنفيذ الخطة • ففى الخطة الخمسية الأولى لم يحقق الانتاج الزراعى سوى ٦٠٪ فقط من الأهداف المقررة فى اطار الخطة ، نظرا لأن أهداف الانتاج لم تبنى على أساس واقعى ، مما اضطر معه الى تعديل الأهداف فى نهاية الخطة (١). أيضا فان القصور فى تنفيذ أهداف الانتاج والراجع الى عدم زراعة المساحات المستهدفة بالخطة من بعض المحاصيل ، انما يرجع الى أن الخطة فى هذا الجانب لم ترتكز على أساس بيانات واحصائيات واقعية عن تكلفة الانتاج والربحية • نموذج آخر وهو القصور الشديد فى تنفيذ خطط استصلاح الأراضى •

٤ ـ أسلوب المتابعة

تعتبر المتابعة أحد مراحل العملية التخطيطية الهامة • وترتبط عملية المتابعة بعملية تنفيذ الخطة • بل انهما فى الحقيقة يمثلان مرحلة واحدة هى مرحلة التنفيذ والمتابعة (٢) وفى هذه المرحلة يتم فيها متابعة تحقيق أهداف الخطة ونجاح الوسائل التى تبنتها الخطة فى تحقيق هذه الأهداف (٣).

وتتحدد أهداف المتابعة التخطيطية فيما يلى (٤):

- التعرف على ما يجرى أثناء تنفيذ الخطة وضمان هذا التنفيذ •
- تعديل الخطة التى يجرى تنفيذها ، عندما تظهر الضرورة لذلك •
- تزويد هيئات التخطيط بالبيانات والاحصائيات والمعلومات الحديثة التى برزت فى أرض الواقع والتى تشكل الأسس الموضوعية لتحضير الخطة التالية •

---

(١) وزارة التخطيط • الشعبة المركزية لتخطيط الزراعة • عرض عام لقطاع الزراعة فى الخطة القومية الشاملة الاولى والثانية • مرجع سابق •

(١) عمرو محى الدين (دكتور) مرجع سابق ، ص ٢٨٤ •

(٣) نفس المرجع •

(٤) محمد دويدار (دكتور) مرجع سابق ، ص ١٧٨ •

ان وجود الأجهزة اللازمة لمتابعة تنفيذ الخطة والقادرة على أداء مهمة المتابعة والرقابة يمثل أحد المتطلبات الأساسية التى يجب توافرها لنجاح الخطة والتخطيط . (١)
وهناك أنواع متعددة من الرقابة على التنفيذ تقوم بها أجهزة متعددة ، منها الرقابة التى يقوم بها الجهاز التخطيطى ، ومنها الرقابة الاحصائية ومنها الرقابة المالية أو المصرفية ، وهناك الرقابة السياسية . (٢)

وبخصوص المتابعة التخطيطية فان الجهة التى تقوم بها هى أجهزة المتابعة داخل قطاع الزراعة . وكما سبق ونوضح عند الحديث عن الأجهزة التخطيطية بقطاع الزراعة اما أن يكون جهاز المتابعة ضمن جهاز وضع الخطة ويضمهما تنظيم ادارى واحد وهو جهاز التخطيط والمتابعة . او يشكل تنظيم ادارى منفصل هو جهاز المتابعة .

وكما أن الوحدة الانتاجية القاعدية ذات دور هام فى وضع الخطة ، فان دورها هام أيضا عند متابعة تنفيذ الخطة فلكونها الوحدة القائمة بالتنفيذ فهى أقدر على القيام بعملية المتابعة من حيث التعرف على ما يجرى أثناء التنفيذ والحصول على البيانات والاحصائيات الدقيقة والتغيرات الواقعية . التى تقوم باخطارها الى أجهزة التخطيط والمتابعة على المستوى المركزى عبر التنظيمات الادارية الهرمية داخل القطاع . ولذلك فان وجود أجهزة متابعة ، سواء مندمجة أو منفصلة عن أجهزة التخطيط ، على مستوى الوحدة القاعدية يجعل أسلوب المتابعة اكثر كفاءة فى تحقيق مهام المتابعة التخطيطية . لذلك فانه يمكن القول أن أسلوب المتابعة فى القطاع المملوك للدولة داخل قطاع الزراعة يمكن أن يكون أكثر فاعلية من أسلوب المتابعة فى القطاع الزراعى الخاص ، نظرا لوجود أجهزة متابعة حتى مستوى القطاع . وهو المستوى الادارى الذى يعلو الوحدات الانتاجية ان تقارير المتابعة المقدمة من أجهزة المتابعة بقطاع استصلاح الأراضى كانت تتضمن بيانات تفصيلية عن تنفيذ مشروعات الاستثمار ، وهى مشروعات استصلاح الاراضى ، من حيث معدلات الاداء . كما

---

(١) عمرو محى الدين (دكتور) مرجع سابق . ص ٢٧١ .
(٢) نفس المرجع ، ص ٤٨١ .

كانت تشير بصفة دائمة الى المشكلات التي كانت تعترض تنفيذ خطط الاستصلاح . الا أنه نظرا الى أن مفهوم التخطيط القومى الشامل ، رغم تضمينه الوثائق التخطيطية ـ فانه لم يكن محل التنفيذ . لذا فان المشكلات التى أبرزتها تقارير المتابعة لم يمكن معالجتها حيث أنها كانت اما مشكلات ناجمة عن عدم وجود الاستثمارات الكافية أو التأخر فى تنفيذ المشروعات الهندسية ـ مبانى ـ شبكات كهربائية ـ محطات رى وصرف ... الخ أو نقص فى العمالة اللازمة . أيضا فان تقارير المتابعة كانت تتضمن بيانات واحصائيات عن الاراضى التى يجرى استصلاحها بواسطة الدولة من حيث الانتاج والانتاجية وقيمة مستلزمات الانتاج وقيمة الانتاج المتحقق ومقارنته بالمستهدف .. وغير ذلك . الا أن الملاحظ أن تقارير المتابعة فى مشروعات استصلاح الاراضى لم تكن تجرى على أساس المشروع . ولذا فان اجراء متابعة متكاملة على مستوى المشروع من حيث بدء التنفيذ ومراحل التنفيذ وتكلفة كل مرحلة وانتهاء التنفيذ واجمالى التكلفة موزعا على عناصر التكلفة ثم كيفية التصرف فى المشروع عقب الانتهاء منه ـ وحساب التكلفة والعائد كان من الصعب اجرائها حتى على مستوى أجهزة التخطيط المركزية حيث أنها لم ترد أصلا من أجهزة المتابعة بالاجهزة التنفيذية . ولهذا السبب كان من الصعب معرفة ما اذا كانت الاستثمارات المطلوبة هى أصلا استثمارات جديدة ، أو للاستكمال وتداخلت الاوضاع على أجهزة التخطيط المركزية فى هذا الشأن . أيضا فان تقارير المتابعة لم تتضمن أية مؤشرات عن نتائج بعض الدراسات التحليلية ، التى يمكن الاستفادة منها على المستوى المركزى فى وضع الخطط التالية . أيضا فان أجهزة المتابعة وأجهزة التنفيذ لم تكن تفرق بين واجبات المتابعة التخطيطية وأهميتها وواجبات التفتيش الادارى لتصيد الاخطاء . لقد أدى ذلك الى أن الاجهزة التنفيذية بحكم اشرافها الادارى على أجهزة المتابعة كان فى امكانها أن تعطى بيانات ومعلومات غير حقيقية عن متابعة تنفيذ الخطة خشية المؤاخذة أيضا فان أجهزة المتابعة لم تكن تتابع التنفيذ بغية التعرف على الايجابيات والسلبيات بهدف الاستفادة منها تخطيطيا ، وانما كأداة للعقاب ان عدم الادراك السليم لأهمية المتابعة فى العمل التخطيطى لدى القيادات التنفيذية صاحبة السلطة . وأيضا لدى العاملين بأجهزة المتابعة يعد مسئولا عن ذلك .

أيضا فان الملاحظ أن المتابعة كانت تركز بشكل واضح على متابعة تنفيذ الاستثمارات أو المتصرف من الاستثمارات المقررة فى الخطة . ان المتابعة لم تكن تستمر لتقييم الاداء للمشروعات التى نفذت وتقدير الدور الذى تلعبه أو تؤديه فى تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية . ان ذلك أوضح ما يكون فى مشروعات البحوث الزراعية حيث كانت تقرر استثمارات لتنفيذ مشروعات بحثية لتطوير الانتاج النباتى أو الحيوانى . وبعد تنفيذ هذه المشروعات وصرف الاستثمارات المقررة لم يجرى أى تقييم لما تحقق من وراء تنفيذ مثل هذه المشروعات . أما فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة فى القطاع الزراعى الخاص والممثل لمركز الثقل بقطاع الزراعة ، فانه نتيجة لغياب السيطرة الكاملة والتحكم فى توجيه هذا القطاع ، أصبحت هناك صعوبة فى متابعة تنفيذ الخطة أو ضمان تنفيذها . رغما عن وجود القرارات الملزمة بذلك ، ومحاولات التحكم فى توجيه الموارد الانتاجية عن طريق انشاء الهيئات العامة للائتمان والتجارة والتسويق التى يتعامل معها المنتجون . ايضا فان التنظيمات الجماعية والتعاونيات الزراعية ، التى أنشأت وانتشرت فى الريف لم تستطيع أن تقوم بمهمة الرقابة على تنفيذ الخطة وضمان تنفيذها ، نظرا للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية التى عاشتها تلك المنظمات . لقد كانت هناك الكثير من التجاوزات فى تنفيذ الأهداف التخطيطية فى مجال التنمية الزراعية ، سواء من حيث المساحات المنزرعة أو استخدام مستلزمات الانتاج أو استخدام الموارد الزراعية .

أما بخصوص تزويد هيئات التخطيط بالبيانات والاحصائيات والمعلومات التى ظهرت فى أرض الواقع من خلال المتابعة ـ فهى كما سبق وذكر من قبل كانت ناقصة ومتضاربة وغير دقيقة ومتقادمة ، حيث ان المتابعة هنا لم تكن نابعة من داخل الوحدات الانتاجية القاعدية فى القرى ـ وانما كانت تتم بواسطة الأجهزة الاقليمية وهى مديريات الزراعة بالمحافظات ويغلب عليها طابع الحصر اكثر منها الواقعية . اضافة الى ذلك فليس هناك أية دراسات خاصة بالمشاكل التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية التى تستجد تقوم بها أجهزة المتابعة ـ ولذا فقد غابت عن أجهزة التخطيط المركزية البيانات والاحصائيات والمعلومات الواقعية والمشاكل التى برزت أثناء التنفيذ . ولذا فقد غابت الأسس الموضوعية والضرورية

لوضع الخطط التالية . (١)

أما عن دور المتابعة التخطيطية فى تعديل الخطة عندما تظهر نتائج المتابعة ضرورة ذلك ، فانه نظرا لأن الخطط الموضوعة ، كانت خطط سنوية ، وللقصور الشديد فى تنفيذ مهام المتابعة التخطيطية وواجبها من حيث الدقة والواقعية فى البيانات ومن حيث الانتظام والسرعة فى اعداد أجهزة التخطيط المركزية بنتائج المتابعة ، كانت هناك صعوبة فى أداء هذا الواجب . ان تحقيق ذلك يكون أكثر امكانية فى الخطط المتوسطة والطويلة الأجل . وهذا ما حدث فى الخطة الخمسية الأولى فى مجال التوسع الأفقى والرأسى ، حيث تم اجراء بعض التعديلات على أهداف الخطة طبقا لما ظهر من نتائج متابعة الخطة فى السنوات الأولى منها. (٢)

وكما كان أسلوب الانتاج السائد فى الزراعة المصرية عقبة فى سبيل وضع الخطط الزراعية فقد كان بالتالى عقبة فى متابعة تنفيذها . ان ذلك يؤكد ان التخطيط القومى الشامل يتطلب شروطا أساسية (٣) لم تكن متوافرة فى القطاع الزراعى . وبالتالى فان ما كان مطبقا فى مصر لم يكن يتفق والمفهوم العلمى للتخطيط القومى الشامل ، ومن هنا فقد كان هناك قصور فى الاطار التنظيمى للتخطيط فى قطاع الزراعة (٤) .

---

(١) انظر فى ذلك الجزء الخاص بأسلوب بناء الخطة .

(٢) عرض عام لقطاع الزراعة فى الخطة القومية الشاملة الأولى والثانية ـ مرجع سابق .

(٣) انظر فى ذلك : عمرو محى الدين (دكتور) مرجع سابق .

(٤) قارن : محمد عبد المنعم عفر (دكتور) وآخرين ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

الفصـــل الثانى

نتائج وانجازات التخطيط بقطاع الزراعـــة

١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٩

تعتمد التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية ، خاصة فى مراحلها الأولى ، على قطاع الزراعة ، ففى اطار عملية التنمية يضطلع قطاع الزراعة بواجبات اقتصادية حيوية. فقطاع الزراعة مطالب أولا بتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان . ثانيا على الزراعة أن تمد الصناعة المحلية باحتياجاتها من المواد الخام اللازمة لنموها وتطورها . أيضا فان الزراعة مطالبة ثالثا بزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبى اللازم للتنمية الاقتصادية ، وذلك عن طريق زيادة عائدات الدولة من الصادرات الزراعية ، التى تمثل فى ذلك الوقت الجزء الأعظم . بل قد يكون الوحيد من الصادرات . وأخيرا فان الزراعة عليها عبء تمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة حجم الفائض الاقتصادى الزراعى وتعبئة هذا الفائض بحيث يكون متاحا للاستثمار فى القطاعات الاقتصادية الأخرى (١) .

وتتوقف قدرة قطاع الزراعة على تحقيق هذه الواجبات الاقتصادية الحيوية على زيادة معدلات النمو الحقيقية للزراعة بدرجة أعلى من معدلات النمو السكانى ومعدلات الاستهلاك . ان زيادة معدلات النمو الحقيقية لقطاع الزراعة بهذا القدر يتحقق عن طريق زيادة معدلات نمو الانتاج الزراعى وذلك من خلال برامج التنمية الزراعية بشقيها الأفقى والرأسى . ان تنمية الزراعة علاوة على ما تتطلبه من زيادة فى حجم المدخلات الزراعية فى صورها وأشكالها المختلفة ، فهى تتطلب أيضا وبدرجة كبيرة من الأهمية خلق الظروف الانتاجية الملائمة والتى تسمح بالاستغلال الأمثل للموارد والمدخلات الزراعية المتاحة .

وفى اطار الخطط القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية التى بدأ تنفيذها فى عام ٦٠/٥٩ وضعت خطط للتنمية الزراعية استهدفت زيادة الانتاج والانتاجية الزراعية .

ما هى النتائج الاقتصادية التى تحققت من تنفيذ هذه الخطط ، هذا ما سوف نبحثه فى هذا الفصل وذلك بتحليل المؤشرات الاقتصادية التالية :

١ ـ الانتاج
٢ ـ الدخل
٣ ـ العمالة
٤ ـ الانتاجية
٥ ـ الاستثمار
٦ ـ الصادرات والواردات الزراعية
٧ ـ الفائض الزراعى وتعبئته

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن دور الزراعة فى التنمية الاقتصادية : انظر ، كمال الجنزورى (دكتور) التخطيط القطاعى الزراعى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم (٢٣١) مايو ١٩٧٢ .

١- الانتاج

١٠١- تطور الانتاج الزراعى

يوضح الجدول (١) تطور قيمة الانتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٩

جـــدول (١) تطور قيمة الانتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩- ١٩٧٩

(بالمليون جنيه)

السنـــــة	قيمـــــة الانتاج الزراعى		اجمالى قيمـــــة الانتاج القومى	
	بالاسعار الجاريـة	باسعار ١٩٦٠/٥٩	بالاسعار الجاريـة	باسعار ١٩٦٠/٥٩
١٩٦٠/٥٩	٥٨١ر٦	٥٨١ر٦	٢٥٨٠ر٢	٢٥٨٠ر٢
١٩٦١/٦٠	٥٨٢ر٧	٥٨٢ر٧	٢٧١٩ر٢	٢٧١٩ر٢
١٩٦٢/٦١	٥٦٤ر٨	٥٦٤ر٨	٢٨٠٩ر٨	٢٨٠٩ر٨
١٩٦٣/٦٢	٦٢٥ر٧	٦٢٢ر١	٣١٨٧ر٣	٣١١٨ر٨
١٩٦٤/٦٣	٦٧٧ر٠	٦٥٠ر٨	٣٥٣٨ر٦	٣٢٧٨ر٨
١٩٦٥/٦٤	٨٢٢ر٨	٦٧٩ر١	٣٨٩٦ر٢	٣٥٠٢ر٧
١٩٦٦/٦٥	٨٨٤ر٠	٧٠٤ر١	٤٢٣٩ر٠	٣٧٥٣ر٠
١٩٦٧/٦٦	٩٢٨ر١	٦٨٩ر٥	٤٤٠٧ر٧	٣٧٥٦ر٢
١٩٦٨/٦٧	٩٥٠ر٠	٧٠٤ر٣	٤٥١٨ر١	٣٧٤٧ر٣
١٩٦٩/٦٨	٩٧٧ر٧	٧٠٧ر٨	٤٨٣٩ر١	٤٠٢٩ر١
١٩٧٠/٦٩	١٠٧٥ر١	٧٥٧ر٧	٥٢٠١ر٤	٤٢٧١ر٠
١٩٧١/٧٠	١١٠١ر١	٧٥٥ر٣	٥٦٠٩ر١	٤٤٧٤ر٠
١٩٧٢/٧١	١٢١٢ر٦	٧٨٧ر٨	٦٠٢٥ر١	٤٧٠٧ر١
١٩٧٣/٧٢	١٤٨٦ر٢	٨٠٧ر٤	٦٨٦٥ر٢	٥٠٣٢ر٥
١٩٧٤	١٨٤٦ر٦	٨١١ر٧	٦١٣٨ر١	٥١٠٣ر٧
١٩٧٥	٢٠٥٢ر١	٨٣١ر٢	٩٣٧٢ر٣	٥٥٧٩ر٥
١٩٧٦	٢٤٠٧ر٠	٨٥٣ر٣	١٠١٨٥ر٠	٥٩٧٣ر٥
١٩٧٧	٢٨٤٠ر٦	٨٣٦ر٤	١٤٠٤٩ر٥	٦٣٥٤ر٥
١٩٧٨	٣٤٧٢ر٨	٨٦٢ر٧	١٦٩٦٠ر٤	٦٨٠٢ر٧
١٩٧٩	٣٧٥٣ر٢	٨٩٦ر٤	٢١٠٥٣ر٤	٧٣١٣ر٦

المصدر:

وزارة التخطيـط

يتضح من الجدول مدى التطور فى الانتاج الزراعى خلال فترة السنوات ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٩ ٠
فقد ارتفعت قيمة الانتاج الزراعى من ٦ر٥٨١ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٢ر٣٧٥٣مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ بالاسعار الجارية ٠ اى أن قيمة الزيادة فى الانتاج الزراعى خلال الفترة بلغت ٦٠ر٣١٧١ مليون جنيه أى نسبة زيادة تصل الى ٤٥ ٥٪ ويلاحظ ان الزيادة فى الانتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٠/٦٩ بلغت ٤٩٣ر٠ مليون جنيه بالاسعار الجارية اى نسبة زيادة تبلغ ٨٥٪ من قيمة الانتاج الزراعى فى عام ١٩٦٠/٥٩ اما فى الفترة ١٩٧٠/٦٩ ـ ١٩٧٩ فقد قفز الانتاج الزراعى ٠ حيث ارتفعت قيمته من ١ر١٠٧٥ مليون جنيه الى ٢ر٣٧٥٣ مليون جنيه ٠ اى بزيادة قدرها ١ر٢٦٧٨ مليون جنيه بالاسعار الجارية ٠ وبهذا بلغت نسبة الزيادة فى قيمة الانتاج الزراعى خلال هذه الفترة ٢٤٩٪ من قيمة الانتاج فى سنة ١٩٧٠/٦٩ ٠
ولكن عند دراسة تطور النمو الزراعى على اساس الاسعار الثابته فان الصوره تتغير جذريا ٠ فخلال الفترة محل الدراسة ارتفعت قيمة الانتاج الزراعى من ٦ر٥٨١ مليون جنيه الى ٤ر٨٩٦ مليون جنيه على اساس الاسعار الثابتة لعام ١٩٦٠/٥٩ ٠ اى ان الزيادة بلغت ٨ر٣١٤ مليون جنيه ٠ بنسبه ٥٤٪ لقيمة الانتاج الزراعى عام ١٩٦٠/٥٩ ٠ وفى المرحلة الاولى من الفتره ارتفعت قيمة الانتاج الزراعى من ٦ر٥٨١ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٧ر٧٥٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠/٦٩ ٠ اى بزيادة قدرها قدرها ١ر١٧٦ مليون جنيه وبنسبه ٣٩٪ من قيمة الانتاج فى سنة ١٩٦٠/٥٩ ٠ اما فى الفترة الثانية فقد ارتفعت قيمة الانتاج الزراعى من ٧ر٧٥٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠/٦٩ الى ٤ر٨٩٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ ٠ اى بزيادة قدرها ٧ر١٣٨ مليون جنيه وبنسبة ١٨٪ من قيمة الانتاج الزراعى فى عام ١٩٧٠/٦٩ ٠

يتضح من ذلك ان الزيادة الحقيقى فى الانتاج الزراعى خلال المرحلة ١٩٧٠/٦٩ ـ ١٩٧٩ لاتمثل زيادة حقيقية فى الانتاج وانما ترجع الارتفاع الكبير فى الاسعار الذى صاحب هذه الفترة ٠ كما يتضح أيضا ان ارتفاع معدل النمو السنوى خلال الفترة الثانية ١٩٧٠/٦٩ ـ ١٩٧٩ (والذى بلغ ٥ر١٥ ٪) من معدل النمو السنوى خلال الفترة الاولى ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٠/٦٩ (والذى بلغ ٣ر٦ ٪) قد انقلب ليصبح ١/٩ ٪ فى المرحلة الثانية مقارنة بمعدل ٦ر٧٪ فى المرحلة الاولى وذلك عند تقدير الزيادة فى الانتاج طبقا للاسعار الثابتة ٠

ذلك يعنى ان معدل النمو للزراعة المصرية قد تعرض للانخفاض خلال السبعينات والحقيقة ان انخفاض معدلات نمو الانتاج الزراعى الحقيقية قد صاحب مرحلة النمو محل الدراسة (١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٩) ٠ فقد كان معدل النمو السنوى الحقيقى للانتاج الزراعى ٣ر٤٪ خلال الفترة ١٩٥٣/٥٢ ـ

١٩٦٠/٥٩ . (١)

أما عن مساهمة الزراعة فى اجمالى قيمة الانتاج القومى فقد تعرض الى تغير كبير خلال المرحلة محل الدراسة . ففى عام ١٩٦٠/٥٩ بلغت نسبة الانتاج الزراعى ٥ر٢٢٪ من اجمالى قيمة الانتاج القومى ، انخفضت فى عام ١٩٧٠/٦٩ الى ٦ر٢٠٪ . وفى عام ١٩٧٩ ساهمت الزراعة بنسبة ٨ر١٧٪ من اجمالى قيمة الانتاج القومى . واذا ما قوم الانتاج الزراعى بالأسعار الثابتة نجد أن نسبة قيمة الانتاج الزراعى انخفضت من ٥ر٢٢٪ فى عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٧ر١٧٪ عام ٧٠/٦٩ ثم الى ٣ر١٢٪ عام ١٩٧٩ . ان انخفاض مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج القومى الاجمالى يرجع الى النمو الكبير الذى حققته القطاعات الاقتصادية الأخرى وزيادة مساهمتها فى الناتج القومى ، وأيضا الى انخفاض معدلات النمو لقطاع الزراعة نفسه .

وعن دور كل من الأرض القديمة والجديدة فى الانتاج الزراعى ، فان الجدول التالى يوضح قيمة الانتاج الزراعى المتحقق بكل من الأرض القديمة والجديدة وتطوره خلال الفترة .

جدول (٢) تطور قيمة الانتاج الزراعى بكل من الارض القديمة والجديدة خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٨

(بالمليون جنيه وبأسعار ١٩٦٠/٥٩)

مصدر الانتاج	١٩٦٠/٥٩		١٩٧٠/٦٩		١٩٧٨	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الارض القديمة	٦ر٥٨١	١٠٠	٠ر٧٣٨	٤ر٩٦	٢ر٨٢٩	٣ر٩٧
الارض الجديدة	ـ	ـ	٧ر١٩	٦ر٢	٦ر١٤	٧ر١
جملة قيمة الانتاج	٦ر٥٨١	١٠٠	٧ر٧٥٧	١٠٠	٨ر٨٤٣	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ـ الشعبة المركزية للزراعة والرى .

ملحوظة : يلاحظ الفرق فى اجمالى قيمة الانتاج الزراعى لعام ١٩٧٨ عن التقديرات السابقة والذى يرجع الى اختلاف أسس التقدير .

---

(١) محمد محمود عبد الرؤوف (دكتور) حلمى عبد الغنى سعد : التنمية الزراعية الرأسية فى جمهورية مصر العربية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ١٠٢٩ ، ص ١٠٤ .

يتضح من الجدول أن الانتاج الزراعى المتحقق فى عام ١٩٦٠/٥٩ كان مصدره بالكامل الأرض القديمة أما فى عام ١٩٧٠/٦٩ فقد ساهمت الارض الجديدة بما قيمته ١٩ر٧ مليون جنيه ، وبنسبة ٢ر٦٪ من اجمالى قيمة الانتاج الزراعى لهذا العام .

وفى الحقيقة بدأت مساهمة الارض الجديدة فى الانتاج الزراعى ابتداء من عام ١٩٦٥/٦٤ وبما قيمته ١٠٨ر٨ مليون جنيه من اجمالى قيمة الانتاج الزراعى بهذا العام والبالغ ٦٧٩ر١ مليون جنيه وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٠/٥٩ ـ أى بنسبة ١ر٦٪ . أما فى عام ١٩٧٨ فقد بلغت قيمة الانتاج الزراعى من الارض الجديدة ١٤ر٦ مليون جنيه ، بنسبة ١ر٧٪ من اجمالى قيمة الانتاج الزراعى ، أى أنه حدث انخفاض فى دور الارض الجديدة فى تحقيق الانتاج الزراعى .

الا أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام هى ضآلة الدور الذى تقوم به الاراضى الجديدة فى الانتاج رغم انقضاء قرابة الربع قرن على البدء فى تنفيذ برامج استصلاح الاراضى . ودخول مساحات كبيرة من الاراضى الجديدة مرحلة الاستغلال الاقتصادى منذ فترة طويلة . ان ذلك يعد مؤشرا عن عدم نجاح السياسات التى اتبعت حتى الان لاستغلال الاراضى الجديدة .

أما عن توزيع الانتاج الزراعى على مصادره فالجدول التالى يوضح تطور قيمة الانتاج النباتى والحيوانى والسمكى خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٨ .

جدول (٣) تطور قيمة الانتاج النباتى والحيوانى والسمكى
خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٨

(القيمة بالمليون جنيه وبأسعار ١٩٦٠/٥٩)

نوع الانتاج	١٩٦٠/٥٩		١٩٧٠/٦٩		١٩٧٨	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الانتاج النباتى	٤٣٤ر٨	٧٥	٥٨٠ر١	٧٧	٦٣٤ر٦	٧٥
الانتاج الحيوانى	١٣٤ر٤	٢٣	١٦٧ر٣	٢٢	١٩٧ر٨	٢٣
الانتاج السمكى	١٢ر٤	٢	١٠ر٣	١	١١ر٤	٢
جملة الانتاج الزراعى	٥٨١ر٦	١٠٠	٧٥٧ر٧	١٠٠	٨٤٣ر٨	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ، الشعبة المركزية للزراعة والرى .

ملحوظة : يلاحظ الفرق فى اجمالى قيمة الانتاج الزراعى لعام ١٩٧٨ عن التقديرات السابقة والذى يرجع الى اختلاف فى أسس التقدير .

يتضح من الجدول السابق الحقائق التالية : ١٩٧٨ ـ ٦٠/٥٩

ـ ان الانتاج النباتى زادت قيمته خلال الفترة بمقدار ٨ر١٩٩ مليون جنيه وبنسبة ٤٦٪ الا انه فى المرحلة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٠/٦٩ بلغت قيمة الزيادة فى الانتاج النباتى ٣ر١٤٥ مليون جنيه وبنسبة ٤ر٣٣٪ من قيمته فى عام ١٩٦٠/٥٩ . اما فى المرحلة الثانية ١٩٧٨ـ٧٠/٦٩ فقد بلغت قيمة الزيادة ١ر٥٣ مليون جنيه فقط وبنسبة ٣ر٩٪ من قيمته فى عام ١٩٧٠/٦٩ .

ـ ان الانتاج الحيوانى زادت قيمته خلال نفس الفترة بمقدار ٤ر٦٣ مليون جنيه وبنسبة ٢ر٤٧٪ من قيمته فى عام ١٩٦٠/٥٩ . وقد بلغت الزيادة فى المرحلة الاولى من الفترة ١ر٣٢ مليون جنيه وبنسبة ٥ر٢٤٪ . وفى المرحلة الثانية بلغت قيمة الزيادة ٥ر٣٠ مليون جنيه ، اى بقيمة مساوية تقريبا لقيمة الزيادة فى المرحلة الاولى ، ولكن بلغت نسبة الزيادة ٢ر١٨٪ من قيمة الانتاج فى عام ٦٩/ ١٩٧٠ .

ـ ان الانتاج السمكى انخفضت قيمته خلال الفترة محل الدراسة بمقدار مليون جنيه وبنسبة ٨٪ الا أنه فى المرحلة الاولى من الفترة انخفض الانتاج بما قيمته ١ر٢ مليون جنيه وبنسبة ١٧٪ . ويرجع هذا النقص فى قيمة الانتاج السمكى الى عدة اسباب من ضمنها اقتطاع او عدم امكانية الصيد فى مساحات كبيرة من المسطحات المائية البحرية الهامة عقب العدوان الثلاثى . اما فى المرحلة الثانية من الفترة فقد ارتفعت قيمة الانتاج السمكى بمقدار ١ر١ مليون جنيه وبنسبة ٧ر١٠٪ من قيمته فى بداية المرحلة (١٩٧٠/٦٩) .

ـ انه رغم التطور السابق فى قيمة الانتاج الزراعى من مصادره الثلاثة فقد بقيت مساهمة كل مصدر فى اجمالى قيمة الانتاج متساوية طوال الفترة تقريبا .

ـ ان الشئ الجدير بالملاحظة هو ضآلة مساهمة الانتاج السمكى فى الانتاج الزراعى ، رغما من الامكانيات الكبيرة المتاحة لتنمية هذه المصدر ورفع مساهمته فى زيادة الانتاج الزراعى بمعدلات كبيرة .

الا ان ما يجب الاشارة اليه هو ان مساهمة المحاصيل التقليدية وغير التقليدية فى الانتاج النباتى

قد طرأ عليه تغير ملموس كما يوضح الجدول التالى :

جدول (٤) تطور نسبة مساهمة المحاصيل التقليدية وغير التقليدية فى قيمة الانتاج النباتى خلال الفترة ٥٩/٦٠ـ١٩٧٩

(أسعار ثابتة)

نوع الانتاج النباتى	١٩٦٠/٥٩	١٩٧٠/٦٩	١٩٧٨
محاصيل تقليدية (حقلية)	٨١ر٥	٧٧ر٩	٧٢ر٥
محاصيل غير تقليدية			
خضـــر	١٣ر٥	١٦ر٤	١٩ر٨
فاكهـــة	٥ر٤	٥ر٥	٦ر٩
محاصيل طبية وعطرية	١ر٠	٢ر٠	٨ر٠
جملة الانتاج النباتى	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : محمود منصور عبد الفتاح (دكتور) : الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠ ـ جهاز تنظيم الأسرة والسكان . مكتب التخطيط ـ سلسلة التخطيط ١٩٨٠ .

يتبين من الجدول أن مساهمة المحاصيل الغير تقليدية فى الانتاج الزراعى قد زادت بدرجة واضحة خلال الفترة . سبب ذلك هو زيادة المساحات المنزرعة من هذه المحاصيل وارتفاع انتاجيتها . ان التوسع فى زراعة المحاصيل الغير تقليدية والعناية بانتاجيتها يرجع الى ارتفاع أربحية هذه المحاصيل عن المحاصيل التقليدية ، وهو ما يرجع الى زيادة الطلب عليها وارتفاع أسعارها ، مما أدى الى اتجاه المزارعون ، القادرين ماليا وفنيا ، الى زراعة هذه المحاصيل مما أدى الى زيادة المساحات المنزرعة بمثل هذه المحاصيل ، فخلال الفترة ٥٩/٦٠ ـ ١٩٧٨ زادت المساحة المنزرعة بالخضر بنسبة ٩١ر٥٪ والفاكهة بنسبة ١٥٨٪ والبيانات الطبية والعطرية بنسبة ٢١٣٣٪ .

٢٠١ تطور الانتاج والانتاجية :

كما سبق وذكر فان معدل نمو الانتاج الزراعى خلال السبعينات قد انخفض عما كان عليه فى الستينات . ولمعرفة الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة لا بد من دراسة تطور الانتاج والانتاجية للمحاصيل الزراعية خلال الفترة محل الدراسة .

جدول (٥) تطور المساحات المنزرعة والانتاجية واجمالى الانتاج من المحاصيل الزراعية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩

المحصول	المساحة						الانتاجية للفدان						جملة الانتاج					
	بالالف فدان			% للتغير فى المساحة			بالطن			% للتغير فى الانتاجية			بالالف طن			% للتغير فى الانتاج		
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٧٠/١٩٦٠	١٩٧٩/١٩٧٠	١٩٧٩/١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٧٠/١٩٦٠	١٩٧٩/١٩٧٠	١٩٧٩/١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٧٠/١٩٦٠	١٩٧٩/١٩٧٠	١٩٧٩/١٩٦٠
القطن (زهر)	١٨٧٣	١٦٢٧	١١٩٦	ـ١٣ر١	ـ٢٦ر٠	ـ٣٦ر١	٠٧٣٧ر٠	٠٨٦٣ر٠	١ر٠٧٩	+١٧ر١٠	+٤٦ر٤٠	+٢٥ر٠٠	١٤٠٤	١٣٧٩	١٢٨٨	ـ٤ر٣	ـ٦ر١	ـ٨ر٣
القمح	١٤٥٦	١٣٠٤	١٣٩١	ـ١٠ر٤	+٦ر٧٠	ـ٤ر٠	١ر٠٢٩	١ر١٦٢	١ر٣٣٥	+١٢ر١٠	+٢٩ر٧٠	+١٤ر١٠	١٥١٦	١٤٩٩	١٨٥٦	+١ر١٠	+٢٣ر٨٠	+٢٢ر٤٠
الارز (شعير)	٧٠٦	١١٤٢	١٠٤٠	+٦١ر٨٠	ـ٨ر١	+٤٧ر٣٠	٢ر١٣٠	٢ر٢٨٠	٢ر٤١١	+٧ر٠٠	+١٣ر٢٠	+٥ر٧٠	٢٦٠٥	١٤٨٦	٢٥١١	+٧٥ر٣٠	+٦٩ر٠٠	ـ٣ر١
الذرة الشامية	١٨٢١	١٥٠٤	١٨٨٥	ـ١٧ر٤	+٢٥ر٣٠	+٣ر٠	٠١٢٨ر٠	١ر١٤٢	١ر١٠٠	+٧٦ر١٠	+٧٢ر٤٠	ـ٢ر٦	٢٣٩٣	١٦٩١	٢٩٣٨	+٤١ر٠	+٧٣ر٧٠	+٣٩ر١٠
قصب السكر	١١١	١٨٦	٢٤٨	+٦٨ر٦٠	+٣٣ر٣٠	+١٢٣ر٣٠	٤١ر٠٠٠	٣٧ر٣٠٠	٣٣ر٠٠٠	ـ١٨ر٣	ـ١ر٠	ـ١٠ر٠	٦٩٤٥	١٥٥٥	٨٢٩٦	+٥٢ر٤٠	+٨٢ر١٠	+٥٣ر٧٠
الفول البلدى	٣٦٢	٣٠١	٢٥٠	ـ١٦ر١	ـ١٦ر١	ـ٣٠ر١	٠٨٠١ر٠	٠١١٩ر٠	٠١٤٦ر٠	+١٨ر١٠	+١٤ر٧٠	+٢ر١٠	٢٩١	٢٩٠	٢٣٥	+٠٠ر٣٠	ـ١٩ر٠	ـ١٨ر١
العدس	٨٥	٤٧	٢٩	ـ٤٤ر٧	ـ٥٣ر٢	ـ٢٤ر١	٠٨٩ر٠	٠٧٠٤ر٠	٠٤١٠ر٠	ـ٣٠ر٤	+١٩ر٤٠	ـ٤١ر٨	٣٣	٥٠	٩	ـ٣٤ر٠	ـ٨٢ر٠	ـ٧٢ر٧
الفول السودانى	٤١	٤٣	٣١	+٤ر١٠	ـ٢٧ر١	+٢٤ر٤٠	٠٨٤٨ر٠	٠٨٩٧ر٠	٠٨٥٨ر٠	+١ر٢٠	+٥ر١٠	ـ٤ر٣	٣٥	٣٥	٢٧	+٧ر١٠	ـ٢٢ر٨	ـ٢١ر١
سمسم	٤٢	٤١	٣٧	ـ٤ر١٠	ـ٩ر٨	ـ١٢ر٠	٠٣٦١ر٠	٠٣٩٢ر٠	٠٣٤٠ر٠	+٣٦ر٣٠	ـ٨ر٥	ـ٣٠ر١	١٥	٣٠	١٢	+٣٣ر٣٠	ـ٢٠ر٠	ـ٤٠ر٠
خضر	٤٩٧	٧١٣	١١١٤	+٤٣ر٨٠	+٥٦ر٢٠	+١٢٤ر٠٠	٦ر١٠٠	٧ر٢٤٠	٨ر٢١٨	+٤ر١٠	+١٩ر١٠	+١٣ر٨٠	٣٤٢٩	٥١٦٢	٨٧١٣	+٥٠ر٨٠	+١٥٤ر١٠	+٥٨ر٨٠
فاكهة	١٣١	٢٤٤	٣٤٠	+٨٦ر٣٠	+٣٩ر٣٠	+١٥ر٨٠	٤ر٨٠٠	٤ر٤٨٠	٥ر١٠٠	ـ٦ر٧	ـ٦ر٣٠	+١٣ر٨٠	٦٢٩	١٠٩٣	١٧٣٤	+٧٣ر٨٠	+١٧٥ر٧٠	+٥٨ر١٠
برسيم تديس	١١٣١	١٥٣١	١٧٤٦	+٣٤ر٤٠	+١٤ر٨٠	+٥٤ر٤٠												

المصدر : وزارة الزراعة ٠ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء ٠٠ الاقتصاد الزراعى ١٩٧٢ ٥ ١٩٧٨

بيانات عام ١٩٧٩ وزارة التخطيط بيانات غير منشوره ٠

يوضح الجدول (٥) تطور المساحات المنزرعة وانتاجية الفدان وجملة الانتاج لغالبية المحاصيل الزراعية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩ .

ومن الجدول يتبين الاتي :

- ان مرحلة الستينات شهدت زيادة فى انتاج غالبية المحاصيل الزراعية بنسب متفاوتة ، بلغت اقصاها فى حالة محصول الارز (٣ر٧٥٪) وادناها فى حالة محصول الفول البلدى (٣ر٪) .
- ان الزيادة فى الانتاج التى تحققت خلال المرحلة المذكورة تعود فى غالبية المحاصيل اساسا الى زيادة فى المساحة المنزرعة كما هو الحال فى كل من الارز وقصب السكر والخضر والفاكهة . اما الزيادة التى تحققت فى انتاج الذرة الشامية رغم انخفاض المساحة المنزرعة فهى تعود اساسا الى تغير فى موعد الزراعة والتحول من زراعة الذرة النيلى الى الذرة الصيفى وبالتالى عدم تعرض المحصول للاصابة بالثاقبات .
- انه رغم الانخفاض فى المساحات المنزرعة بكل من محاصيل القطن والقمح ، فقد زاد الانتاج ، وان كان بنسبة ضئيلة ، وترجع هذه الزيادة الى ارتفاع الانتاجية لكل من المحصولين .
- ان المحصول الوحيد الذى تعرض لأنخفاض فى الانتاج ، هو محصول العدس ، يرجع هذا لنقص المساحة المنزرعة منه (٧ر٤٤٪) .
- ان مرحلة الستينات شهدت نموا فى انتاجية غالبية المحاصيل الزراعية تراوحت بين حوالى ٧٧٪ لمحصول الاذرة ، ٩ر٤٪ للخضر . اما قصب السكر والفاكهة فقد تعرضا لأنخفاض فى الانتاجية .
- ان مرحلة السبعينات شهدت انخفاضا فى انتاج الغالبية من المحاصيل المنزرعة (القطن ، الارز ، الفول البلدى ، العدس ، الفول السودانى ، السمسم) .
- يرجع انخفاض الانتاج خلال هذه المرحلة اما الى انخفاض فى المساحات المنزرعة كما هو الحال فى محصول القطن والارز (٢٦٪ ، ٩ر٨٪ على التوالى) ، او الى انخفاض المساحة وانخفاض الانتاجية معا ، كما هو الحال فى محاصيل العدس والفول والسمسم .

ـ ان الزيادة فى انتاج كل من محصولى الذرة الشامية وقصب السكر انما ترجع الى زيادة المساحات المنزرعة (٣ر٢٥٪ ، ٣ر٣٣٪ على التوالى) ، حيث ان معدل النمو فى الانتاجية انخفض بكلا المحصولين .

ـ ان المرحلة شهدت نموا واضحا فى انتاج كل من القمح والخضر والفاكهة . وهذه الزيادة ترجع الى زيادة المساحات المنزرعة من هذه المحاصيل، الا انها تعود ايضا الى ارتفاع انتاجيتها (٩ر١٤٪ ، ٣ر١٣٪ ، ٨ر١٣٪) . ان ذلك يعكس زيادة الاهتمام بهذه المحاصيل وزيادة الانتاج منها ، سواء من قبل الدولة ، او من قبل المنتجين .

ـ ان مرحلة السبعينات تميزت بانخفاض فى انتاجية الغالبية من المحاصيل الزراعية (الاذرة ، قصب السكر ، العدس ، الفول السودانى ، السمسم) .

وفيما يتعلق بالانتاج الحيوانى فأن الجدول (٦) يوضح الانتاج من المنتجات الحيوانية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨ .

جدول (٦) تطور الانتاج من المنتجات الحيوانية خلال الفترة ١٩٦٠ـ ١٩٧٨

نوع المنتج	الكمية المنتجة بالالف طن			معدل الزيادة		
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٨	١٩٦٠ ١٩٧٨	١٩٦٠ ١٩٧٠	١٩٧٠ ١٩٧٨
لحوم المواشى	٢٣٨	٢٨٤	٣٢٠	١ر٦	٩ر٠	٥ر٠
الالبان	٢٣٦٠	١٥٨٩	١٨٠٠	١ر٦	٧ر٠	٧ر٠
لحوم الدواجن	٦٨	٦٩	١٣٠	٣ر٦	٢ر٠	٧ر١
البيض	٣٢	٥٠	٧٥	٧ر٤	٣ر٢	٣ر٢
عسل النحل	٣	٦	٩	٣ر٦	٠ر٤	٣ر٢
صوف	٢	٣	٤	٠ر٤	٣ر٢	١ر٦

المصدر: محمود منصور عبد الفتاح (دكتور) : الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠ . جهاز تنظيم الاسرة والسكان . مكتب التخطيط . سلسلة التخطيط القاهرة ١٩٨٠ .

من الجدول السابق يتضح ان معدلات النمو فى انتاج لحوم الماشية والالبان منخفضة بشكل واضح خلال الفترة ٠ أيضا فأن الجدول يبين ان معدلات نمو الانتاج لغالبية المنتجات الحيوانية كانت فى مرحلة الستينات اعلى منها فى مرحلة السبعينات ٠

من التحليل السابق لتطور نمو الانتاج والانتاجية للمنتجات الزراعية تبين ان معدلات النمو لغالبية المحاصيل والمنتجات الزراعية انخفضت فى مرحلة السبعينات عما كانت عالية فى مرحلة الستينات ان ذلك هو أحد الأسباب الرئيسية والجوهرية لبروز المشكلة الغذائية فى مصر فى فترة السبعينات ٠

٣٠١ـ تطور الموارد والمدخلات الزراعية :

وللوصول للاسباب الحقيقية لأنخفاض معدلات نمو الانتاج الزراعى فى السبعينات عنها فى الستينات فلا بد من معرفة التطور الذى حدث للموارد الزراعية وتطور المدخلات الزراعية خلال الفترة محل الدراسة ٠

١٠٣٠١ـ الموارد الزراعية :

١٠١٠٣٠١ـ الموارد الارضية :

تعتبر الارض الزراعية اهم الموارد فى عملية الانتاج الزراعى فى مصر ، وذلك تطرأ المحدودية الارض المستغلة فى الزراعة ولمحدودية الارض التى يمكن اضافتها للاستغلال الزراعى ، وذلك فى ضوء الامكانيات التكنيكية القائمة حاليا ٠ ولقد تعرض هذا المورد الزراعى الهام الى تغيرات جذرية ٠ فمن ناحية المساحة الارضية لاراضى الاستغلال الزراعى القديمة انخفضت مساحتها من ٥٩٧٤ الف فدان فى عام ١٩٦١ الى ٥٨٣٦ الف فدان عام ١٩٧٠ ، ثم الى ٥٦٥٤ الف فدان عام ١٩٧٨ (١) اى ان اجمالى النقص فى المساحة المنزرعة خلال الفترة بلغ ٣٢٠ الف فدان ، منها ١٣٨ ألف فدان خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٠ ، ١٨٢ الف فدان خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨ ٠ الا ان النقص فى المساحة الارضية قابلته زيادة فى المساحة المحصولية بلغت ٧٦ الف فدان حيث زادت المساحة المحصولية من ١٠٣٨٠ الف فدان فى عام ١٩٦٠ الى ١٠٧٦٠ الف فدان عام ١٩٧٠ ثم الى ١١١٤٠ الف فدان عام ١٩٧٩ (١) ٠

---

(١) ـ محمود منصور عبد الفتاح (دكتور) مرجع سابق الملحق ٤ ص ١٠٦

(٢) ـ محمود منصور عبد الفتاح (دكتور) مرجع سابق جدول ٦ ص ٢٥

ويلاحظ ان معدل الزيادة فى المساحة المحصولية كان متساويا خلال مرحلتى الفترة المذكورة ، حيث بلغت الزيادة ٣٨ الف فدان بكل منهما .

اما عن تطور انتاجية الارض فأن الجدول (٧) يوضح التغير الذى طرأ على الارض الزراعية فى مصر خلال الفترة ١٩٦٦ — ١٩٧٥ .

جدول (٧) تطور الجدارة الانتاجية للاراضى الزراعية خلال الفترة ١٩٦٦ — ١٩٧٥

الرتبة	مساحة كل رتبة بالالف فدان		
	متوسط الفترة ٦٦/١٩٧٠	متوسط الفترة ٧١/١٩٧٥	التغير
المرتبة الاولى	٢١٦٩	٢١٠١	— ٦٨
المرتبة الثانية	١٤٣٦	٢٠٣٤	+ ٥٩٨
المرتبة الثالثة	١٣٥٤	١١٠٦	— ٢٤٨
المرتبة الرابعة	٨٧٥	٢٢١	— ٦٥٤
المرتبة الخامسة	١٣٩	١٧٩	+ ٤٠
جملة المساحة المنزرعة	٥٩٧٣	٥٦٤١	— ٣٣٢

المصدر: وزارة الزراعة : معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء . نشرة الاقتصاد الزراعى ١٩٧٩ .

يتضح من الجدول ان هناك تباينا فى زيادة ونقصان اجمالى المساحة والرتب المختلفة للانتاجية . فخلال الفترتين نقصت مساحة كل من المرتبة الثالثة والمرتبة الرابعة كما زادت مساحة المرتبة الثانية وهو ما يعد تطورا ايجابيا فى انتاجية الارض الزراعية . الا انه فى نفس الوقت نقصت مساحة المرتبة الاولى وزادت مساحة المرتبة الخامسة بما يعد تطورا سلبيا .

ان هذا التطور قد يرجع اما الى انخفاض المساحة المنزرعة نفسها خصوصا اراضى الدرجة الاولى ، نتيجة للتوسع العمرانى ، او الى انخفاض الجدارة الانتاجية للارض او لكلا العاملين معا . ولقد استمر التدهور فى انتاجية الارض الزراعية عقب ١٩٧٥ وبمعدلات أسرع . وتشير احد الدراسات ان الرقعة التى تعرضت للتدهور الانتاجى فى السبعينات تصل الى ٧٩٤ الف فدان مقابل ١٠٨ الف فدان خلال فترة الستينات . (١) ان هذا التدهور الشديد فى اهم الموارد الزراعية يعد مؤشرا على اغفال خطط التنمية الزراعية عن وضع البرامج والمشروعات الكفيلة برفع انتاجية الارض الزراعية وزيادة خصوبتها بشكل مستمر ، وتخصيص الاستثمارات الكافية لتحقيق هذا الهدف . وقد يرجع ذلك أيضا الى ان تقارير متابعة تنفيذ الخطة لم تكن تعطى هيئة التخطيط المركزية تحليلا واضحا عن المشكلات التى برزت فى ارض الواقع وعرقلت تنفيذ اهداف الخطة ، وبالسرعة الكافية لتدارك المشكلة ، مما أدى الى تفاقمها بصوره مستمره وزيادة خطورتها . لقد بلغت المبالغ التى رصدت لمشروع الاشراف الفنى على تحسين الاراضى واضافة الجبس الزراعى حوالى ٩٦ الف جنيه فقط خلال الستينات . (٢) ولقد بدأت اعمال تحسين وصيانة الاراضى الزراعية تنشط بصوره اكبر ابتداء من عام ١٩٦٨ .

الا ان المساحات التى امكن تنفيذ عمليات التحسين والصيانة بها حتى عام ١٩٧٨ متواضعة بشكل واضح ، حيث لم تزد عن ٤٩٢ الف فدان انشئت لها مصارف حقلية ، ومساحة ٣٤١ الف فدان تم حرثها تحت التربة ، كما اضيف الجبس الزراعى الى مساحة ١٢٦٥ الف فدان . (١)

وفيما يتعلق بالاراضى الجديدة التى اضيفت للاستغلال الزراعى فقد بلغ اجمالى مساحة الاراضى المستصلحة ٩١٢ ألف فدان ، منها ٨٩١ ألف فدان حتى عام ١٩٧٠/٦٩ ، ٢١ الف فدان فى الفترة ١٩٧١/٧٠ — ١٩٧٥ (٢) . الا ان المساحة المستغلة اقتصاديا فتبلغ مساحتها حوالى ٥٣٠ الف فدان (٣) وباقى المساحة لا يزال يحتاج الى عمليات استكمال . والمساحة التى يجرى استغلالها اقتصاديا كانت تزيد مساحتها تدريجيا خلال الفترة ٥٩/٦٠ — ١٩٧٩ الى ان وصلت الى القدر السابق ذكره فى المرحلة الثانية من الفترة محل الدراسة . اى ان المنتظر ان يزيد

---

(١) محمود منصور عبد الفتاح ، مرجع سابق ص ٣

(٢) محمد محمود عبد الرؤف ، مرجع سابق ص ٤ الملاحق .

(١) وزارة الزراعة : السياسة الزراعية ١٩٧٩ — ١٩٨٣ ديسمبر ١٩٧٨ ص ٢٠

(٢) ابراهيم امام غنورى : اقتصاديات استصلاح الاراضى . معهد التخطيط القومى مذكرة داخلية رقم ٦٤١ . اكتوبر ١٩٧٨

(٣) نفس المرجع

الانتاج من الارض الجديدة بصورة مطرده نتيجة لدخول مساحات جديدة فى مرحلة الاستغلال الاقتصادى، وبالتالى تزيد مساهمتها فى اجمالى الانتاج الزراعى . ولقد زادت فعلا مساهمة الارض الجديدة فى اجمالى الانتاج من ٦ر٢٪ فى عام ١٩٧٠/٦٩ الى ٣٪ عام ١٩٧٦ . الا انه عادت الى الانخفاض فى عام ١٩٧٧ فبلغت ٥ر١٪ من اجمالى قيمة الانتاج الزراعى ، زادت الى ٧ر١٪ فى عام ١٩٧٨ (٤) .

٢٠١٠٣٠١ـ الموارد المائية :

ان توفير مياه الرى بالكميات اللازمة والنوعية الملائمة . وفى الاوقات المطلوبة يمثل احد العناصر الرئيسية فى التنمية الزراعية . والنيل هو المصدر الرئيسى للرى فى مصر . ولقد كانت استراتيجية الرى تتمثل فى التحكم الى ابعد الحدود فى كميات المياه التى يعطيها هذا المصدر المائى الرئيسى . واستخدامها فى توفير الاحتياجات المائية اللازمة للاستغلال الزراعى القائم بصوره منتظمة ودائمة وايضا التوسع فى الطاقات الارضية للتنمية الزراعية . ومن اجل ذلك فقد انشئت منذ بداية النهضة الزراعية فى اوائل القرن التاسع عشر العديد من مشروعات الرى التى ساعدت على التحكم فى كميات المياه المتاحة للاستغلال الزراعى . رغم ذلك فقد كانت الزراعة المصرية تتعرض بصوره دورية لموجات من الفيضان او النقص الشديد فى المياه الذى كان يؤثر بصوره مباشرة من الانتاج الزراعى . واستمر الوضع كذلك الى ان انشئ السد العالى فى اوائل الستينات من هذا القرن ، والذى امكن عن طريقة التحكم الى اقصى حد فى كميات المياه الوارده والمتاحة للرى فى مصر ، وتجنب حالات الفيضان او النقص فى مياه الرى وبالتالى تقليل كميات الفاقد من المياه وذلك كما يوضحه الجدول (٨) .

جدول (٨) تطور كمية الفاقد من المياه عند فرع رشيد مقارنة بأجمالى المياه الوارد خلال الفترة ١٩٦٥/٦٤ ـ ١٩٧٦ (بالمليون متر مكعب)

السنة	كمية المياه الواردة عند اسوان	كمية المياه الفاقدة عند فرع رشيد
١٩٦٥/٦٤	١١٨٤٩٠	٥٣٦٤١
١٩٧٠/٦٩	٥٤٨٠٦	٤٨٠١
١٩٧٦	٥٤٧١٠	٥٤٠٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : نشره الرى والموارد المائية اعداد مختلفة

(٤) وزارة التخطيط الشعبة المركزية للزراعة والرى

يتضح من الجدول انه فى خلال الفترة ١٩٧٠/٦٩ — ١٩٧٦ حدث انخفاض كبير فى كميات المياه الفاقدة — مما يعنى زيادة التحكم فى كميات المياه الوارده وتخزينها لاستخدامها فى التنمية الزراعية • والحقيقة ان الخفض فى كمية المياه الفاقدة بدأ منذ عام ١٩٦٩/٦٨ ، حيث بلغت كمية المياه الفاقدة ٤٧٦٧ مليون متر مكعب بعد أن كانت ٢٣٤٢٠ مليون متر مكعب فى العام السابق مباشرة • ان هذا النقص فى كميات المياه الفاقدة من مياه النيل الوارده الى مصر يرجع فضله الى انشاء السد العالى والذى ادى الى تحسن ظروف الرى بصوره كبيرة خلال مرحلة السبعينات عن طريق ضمان توفير كميات المياه اللازمة للاستغلال الزراعى بصوره منتظمة •

الا ان توافر المياه بصوره دائمة فى قنوات الرى قد جلب معه مشكلة تدهور انتاجية الارض السابق الاشارة اليها • ويعزى البعض هذه المشكلة الى الاسراف فى استعمال مياه الرى من قبل المزارعين • بأخذهم كميات مياه تزيد عن حاجة المحاصيل (المنزرعه) حيث انهم يبقون قنوات الرى مليئة بالمياه بصوره دائمة طوال العام • وعلاوه على التسبب فى تدهور انتاجية الارض فأن الاسراف فى استعمال مياه الرى يعد تهديدا لواحد من اهم الموارد الزراعية فى مصر •

والحقيقة ان تدهور الانتاجية الذى أصاب الارض الزراعية انما يعود الى نظامى الرى والصرف القائمين حاليا فى مصر فمن ناحية نظام الرى نجد انه مازالت تغلب فى الزراعة المصرية ادوات الرى البدائية التى تقوم بنقل مياه الرى لمسافات بعيده الى الملايين من قطع الارض الصغيرة (١) خلال قنوات رى حقلية طويلة الامتداد • مما يؤدى الى فقد جزء كبير من مياه الرى بالرشح او بالتبخير • ايضا فأن طريقة الرى التى لا زالت سائده فى مصر هى طريقة الرى بالغمر • وهى الطريقة التى تتفق والامكانيات التكنيكية المتواضعة للغالبية من صغار المزارعين • هذا من ناحية نظام الرى • اما من ناحية نظام الصرف فأن غياب المصارف الحقلية فى الغالبية من الحيازات • او بمعنى ادق للقطع المنزرعة والمكونة للحيازات • وبالتالى عدم صرف مياه الرى الزائدة عن حاجة النبات من الحقل ونقلها الى شبكة الصرف العامة يؤدى الى ارتفاع مستوى الماء الارضى بصورة مستمرة الى ان تصل لمنطقة الجذور ثم الى سطح التربة مسببة تدهور الارض الزراعية • والحقيقة ان النظام الحيازى القائم حاليا يعد السبب الرئيسى فى تخلف انظمة الرى والصرف الموجوده •

٣٠١٠٣٠١ — قـــوة العمـــل

تتصف الزراعة المصرية بالاستخدام الكثيف لقوة العمل • ان ذلك يرجع الى انعدام القدره

---

(١) تتفتت الارض الزراعية فى مصر الى حوالى ٦ مليون قطعة • تصل الى كل قطعة منها قناة رى حقلى •

التمويلية للغالبية من المنتجين الزراعيين للحصول على عناصر الانتاج الرأسمالية ٠ ولهذا فسأن قوة العمل الزراعية تعد من العوامل المؤثرة على الانتاج الزراعي ٠ والجدول التالي يوضح التطور الذي حدث لقوة العمل الزراعية خلال الستينات والسبعينات من هذا القرن ٠

جدول (٩) تطور قوة العمل الزراعية خلال الفترة ١٩٦٠ـ١٩٧٦

(٦ سنوات فأكثر)

السنة	قوة العمل الزراعية بالمليون
١٩٦٠	٤ر٤
١٩٦٦	٤ر٦
١٩٧٦	٤ر٩

المصدر :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء تعدادات السكان لاعوام ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ ٠

يتضح من الجدول الزيادة المضطردة في قوة العمل الزراعية خلال الفترة ٠ الا انه في نفس الوقت زادت المساحة المحصولية من ١٠٣٧٠ الف فدان الى ١١١٦٣ الف فدان (١) ٠ مما يعني زيادة الاحتياج لقوة العمل الزراعية ٠٠ (٢) ٠ اي ان الزيادة في قوة العمل الزراعية لا يتوقع معها زيادة في مشكلة البطالة الزراعية ٠ وهذا ما اشارت اليه احدى الدراسات ٠ حيث انه نتيجه لزيادة المساحة المحصولية فقد زاد الاحتياج لقوة العمل الزراعية خصوصا في موسم الذروة ٠ بحيث ان المتاح من قوة العمل اصبح اقل من الاحتياجات المطلوبة ٠ الا ان ظاهرة النقص في قوة العمل الزراعية

(١) وزارة الزراعة : معهد بحوث الاقتصاد الزراعي والاحصاء الاقتصاد الزراعي ١٩٧٨ ٠

(٢) معهد التخطيط القومي : التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها الجزء الاول الموارد الزراعية يوليو ١٩٨٠

٠٠ أضافة الى ان استصلاح واستغلال مساحات من الاراضي الجديدة ٠ وتنفيذ مشروعات الري والصرف يتطلب أيضا اعداد كبيرة من قوة العمل الزراعية ٠

زادت فى الفترة بعد عام ١٩٧٦ وذلك نتيجة لهجرة اعداد كبيرة من اليد العاملة الزراعية اما الى المدن الكبرى او الى خارج البلاد ، بحيث لم يعد النقص فى مواسم الدورة فقط وانما يكاد ان يكون طوال العام ، مما أثر بشكل كبير على الانتاج الزراعى . ان احد الامثلة عن اثر النقص فى اليد العاملة الزراعية على خفض الانتاج الزراعى هو العود مالى طريقة البدار فى زراعة الارز بدلا من طريقة الشتل نظرا لعدم توافر اليد العاملة فى موسم شتل الارز ، علما بأن طريقة البدار اقل انتاجية عن طريقة الشتل . أيضا فأن جزء من محصول القطن يترك بدون جمع نظرا لعدم وجود اليد العاملة أو لأن أجر اليد العاملة اللازمة للجمع أعلى من قيمة المحصول الباقى ، نظرا للارتفاع الشديد فى الاجور اليد العاملة . ومن الظواهر التى برزت فى الريف المصرى حاليا هو قيام اعداد كبيرة من النساء بممارسة العمل الزراعى نظرا لغياب أزواجهم اما للعمل فى الخارج او فى المدن الكبرى . ايضا فأن اعداد الحائزين للارض الزراعية الذين يمارسون العمل الزراعى كعمل جانبى آخذ فى الزيادة خصوصا بالقرب من المدن ، بحيث أصبح يمثل ظاهرة جديدة فى قوة العمل الزراعية .

٢٠٣٠١ ـ المدخلات الزراعية :

يوضح الجدول التالى التطور الذى حدث للمدخلات الزراعية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥

جدول (١٠) تطور المدخلات الزراعية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥

المدخل	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥
الاسمدة الكيماوية			
نصيب الفدان المحصولى			
من النتروجين بالكيلوجرام	١٧	٢٩	٣٦
من الفسفور بالكيلوجرام	٣	٣	٦
الجرارات			
نصيب الحصان الميكانيكى من المساحة المحصولية	١٤٫٨	١٣٫٢	١٠٫٩
الثروة الحيوانية			
حمولة الفدان الارض المنزرعة بالرأس	١٫٢٨	١٫٢٥	١٫٣٥

يتبين من الجدول أن هناك تطورا ايجابيا فى المدخلات الزراعية خلال الفترة • فقد ارتفع نصيب الفدان المحصولى من النتروجين الى ما يزيد عن الضعف ، كما تضاعف فى حالة الفسفور • كما انخفض نصيب الحصان الميكانيكى من المساحة المحصولية ، مما يعنى زيادة الطاقة الميكانيكية للجرارات • (١) أيضا فقد ارتفعت حمولة الفدان الأرضى من الثروة الحيوانية ، وان كانت بنسبة ضئيلة •

من التحليل السابق للتطورات التى حدثت للموارد والمدخلات الزراعية فى مرحلتى الفترة محل الدراسة يتضح أن التطورات التى حدثت فى المرحلة الثانية (١٩٧٠—١٩٧٨) كانت أكبر عما كانت فى المرحلة الأولى (١٩٦٠—١٩٧٠) ، حيث كانت المساحة المحصولية أكبر وتوافرت مياه الرى وأضيفت مساحات جديدة أكبر للاستغلال الزراعى كما وأن حجم المدخلات الزراعية كان أكبر بصورة واضحة • الا أنه رغما من ذلك فان نمو الانتاجية والانتاج الزراعى كان أقل فى المرحلة الأولى • ذلك يعنى أن المدخلات الزراعية الزائدة التى أضيفت للزراعة المصرية فى المرحلة الثانية لم تزيد الانتاجية بالصورة المنتظرة ولم تحقق الانتاج الأمثل المتوقع • ان السبب فى ذلك يجب البحث عنه فى البنيان الزراعى القائم وما يتضمنه من علاقات انتاجية معينة أصبحت تشكل قيدا على قوى الانتاج المتطورة وتعيقها عن تحقيق الزيادة المثلى للانتاجية والانتاج الزراعى • ذلك ما يؤكده تطور الانتاج الزراعى فى مرحلة السبعينات • (٢)

---

(١) ان زيادة أعداد الجرارات وبالتالى زيادة قوة الجر مقدرة بالحصان الميكانيكى يؤدى الى انخفاض نصيب الجرار أو وحدة الجر مقدرة بالحصان الميكانيكى من المساحة الأرضية أو المحصولية •

(٢) انظر : الفصل الثالث من هذه الدراسة الخاص بالمشاكل والعقبات التى عرقلت التنمية الزراعية خلال الفترة محل الدراسة وخاصة المشاكل المؤسسية والتنظيمية •

٠٢ الدخل

١٠٢ حجم الدخل الزراعى

يوضح الجدول (١١) تطور الدخل الزراعى خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٧٩٠

جدول (١١) تطور الدخل الزراعى خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ـ ١٩٧٩

(بالمليون جنيه)

السنة	الدخل الزراعى		السنة	الدخل الزراعى	
	بالاسعار الجارية	بأسعار ٥٩/١٩٦٠		بالاسعار الجارية	بأسعار ٥٩/١٩٦٠
٦٠/٥٩	٤٠٥ر٠	٤٠٥ر٠	٧٠/٦٩	٧٧١ر٩	٥١٤ر٩
٦١/٦٠	٤٠٢ر٧	٤٠٢ر٧	٧١/٧٠	٧٧٤ر١	٥٠٩ر٢
٦٢/٦١	٣٧٣ر٠	٣٧٣ر٠	٧٢/٧١	٨٥٤ر٣	٥٣٠ر١
٦٣/٦٢	٤٢٥ر٢	٤٢٦ر٤	١٩٧٣	١٠٦٢ر٤	٥٤٣ر٩
٦٤/٦٣	٤٧٥ر٠	٤٥٢ر٩	١٩٧٤	١٢٨٠ر٠	٥٤٥ر٣
٦٥/٦٤	٥٨٢ر١	٤٧٧ر٠	١٩٧٥	١٤٦٨ر٥	٥٥٨ر٦
٦٦/٦٥	٦٠٨ر٥	٤٨٥ر٤	١٩٧٦	١٧٤٤ر٠	٥٦٦ر٥
٦٧/٦٦	٦١٢ر٣	٤٦٣ر٥	١٩٧٧	٢٠٣٧ر٦	٥٤٩ر٩
٦٨/٦٧	٦٤٤ر٤	٤٧٠ر٥	١٩٧٨	٢٢٨٥ر٨	٥٨٠ر٦
٦٩/٦٨	٦٨٨ر٣	٤٨٠ر٠	١٩٧٩	٢٦٨٧ر٦	٦٠٣ر٢

المصدر: وزارة التخطيط

يبين الجدول ان الدخل الزراعى زاد بمقدار ٢٢٨٢ر٦ مليون جنيه خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٧٩ ، مقدرا بالاسعار الجارية ٠ الا ان الزيادة فى الدخل الزراعى مقدرا بالاسعار الثابتة لعام ٥٩/١٩٦٠ تنخفض الى ١٩٨ر٢ مليون جنيه فقط خلال نفس الفترة ٠

وعند مقارنة التطور فى الدخل الزراعى خلال الفترة محل الدراسة نجد أنه خلال المرحلة الأولى ـ ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٠/٦٩ ـ بلغت الزيادة فى الدخل الزراعى ٣٦٦ر٩ مليون جنيه طبقا للأسعار الجارية ، وبلغ معدل النمو السنوى حوالى ٧٪ أما فى المرحلة الثانية ٧٠/٦٩ ـ ١٩٧٩ فقد بلغت الزيادة ١٩١٥ر٧ مليون جنيه وبلغ معدل النمو السنوى ١٥٪ . الا أن مقدار الزيادة فى الدخل الزراعى مقدرا بالأسعار الثابتة (أسعار ١٩٦٠/٥٩) تبلغ ١٠٩ر٩ مليون جنيه خلال المرحلة الأولى ، وبلغ معدل النمو السنوى للدخل الزراعى ٢ر٦٪ ، أما فى المرحلة الثانية فان الزيادة فى الدخل الزراعى تصل الى ٨٨ر٣ مليون جنيه ، وينخفض معدل النمو السنوى الى ١ر٨٪ .

أما عن مساهمة الزراعة فى الدخل القومى خلال الفترة فقد طرأ عليه تغير كبير ، وذلك ما يوضحه الجدول (١٢) :

جدول (١٢) تطور مساهمة الزراعة فى الدخل المحلى خلال الفترة ٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٩

(بالمليون جنيه وبالأسعار الثابتة ١٩٦٠/٥٩)

السنة	الدخل الزراعى	الدخل المحلى	%	السنة	الدخل الزراعى	الدخل المحلى	%
٦٠/٥٩	٤٠٥ر٠	١٣١٦ر٥	٣٠ر٨	٧٠/٦٩	٥١٤ر٩	٢٣٥٧ر٧	٢١ر٨
٦١/٦٠	٤٠٢ر٧	١٣٩٦ر٧	٢٨ر٨	٧١/٧٠	٥٠٩ر٢	٢٣٤٧ر٥	٢١ر٧
٦٢/٦١	٣٧٣ر٠	١٤٤٢ر٦	٢٥ر٩	٧٢/٧١	٥٣٠ر١	٢٥٠٥ر١	٢١ر٢
٦٣/٦٢	٤٢٦ر٤	١٥٧٠ر٩	٢٧ر١	١٩٧٣	٥٤٣ر٩	٢٥٥٥ر٧	٢١ر٣
٦٤/٦٣	٤٥٢ر٩	١٧٠٣ر١	٢٦ر٦	١٩٧٤	٥٤٥ر٣	٢٦٢٩ر٧	٢٠ر٧
٦٥/٦٤	٤٧٧ر٠	١٧٩٠ر٣	٢٦ر٦	١٩٧٥	٥٥٨ر٦	٢٩١٣ر٦	١٩ر٢
٦٦/٦٥	٤٨٥ر٤	١٩٠٢ر٩	٢٥ر٥	١٩٧٦	٥٦٦ر٥	٣١٩٨ر٩	١٧ر٧
٦٧/٦٦	٤٦٣ر٥	١٩١١ر٧	٢٤ر٢	١٩٧٧	٥٤٩ر٩	٣٤٤٧ر٥	١٦ر٠
٦٨/٦٧	٤٧٠ر٥	١٨٥٧ر٤	٢٥ر٣	١٩٧٨	٥٨٠ر٦	٣٨١٣ر٣	١٥ر٢
٦٩/٦٨	٤٨٠ر٠	١٩٧٠ر٢	٢٤ر٤	١٩٧٩	٦٠٣ر٢	٤١٢٢ر٤	١٤ر٦

المصدر :
وزارة التخطيط

كما يتضح من الجدول ففى عام ١٩٦٠/٥٩ بلغت نسبة الدخل الزراعى ٣٠٫٨٪ من اجمالى الدخل المحلى . وفى عام ١٩٧٠/٦٩ انخفضت هذه النسبة الى ٢١٫٨٪ . اما فى عام ١٩٧٩ فقد بلغت مساهمة الزراعة فى الدخل المحلى ١٤٫٦٪ فقط (مقدرا بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٠/٥٩) . ان انخفاض نسبة الدخل الزراعى الى اجمالى الدخل المحلى لاترجع فقط الى ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى فى اجمالى الدخل المحلى وانما ترجع ايضا الى انخفاض معدلات النمو بقطاع الزراعة خلال المرحلة ١٩٧٠/٦٩ — ١٩٧٩ .

٢٠٢ نصيب الفرد من الدخل الزراعى

اما عن تطور نصيب الفرد من الدخل الزراعى فان الجدول التالى يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من سكان الريف وايضا متوسط نصيب الفرد من قوة العمل الزراعية من الدخل الزراعى الحقيقى .

جدول (١٣) تطور نصيب الفرد من سكان الريف وقوة العمل الزراعية من الدخل الزراعى

السنة	الدخل الزراعى بالمليون جنيه	عدد سكان الريف بالمليون	نصيب الفرد بالجنيه	قوة العمل الزراعية بالمليون	نصيب الفرد بالجنيه
١٩٦٠	٤٠٣٫٩ (٥)	١٦٫١ (١)	٢٥٫٢	٤٫٤ (١)	٩١٫٨
١٩٦٦	٦١٠٫٤	١٧٫٩ (٢)	٣٣٫٦	٤٫٦ (٢)	١٣٢٫٧
١٩٧٦	٥٦٦٫٥	٢٠٫٦ (٣)	٢٧٫٥	٤٫٩ (٣)	١١٥٫٦
١٩٧٩	٦٠٣٫٢	٢٢٫٢ (٤)	٢٧٫٢	٥٫٦ (٤)	١٠٧٫٧

المصدر :—

(١) تعداد السكان ١٩٦٠ .
(٢) " " ١٩٦٦ .
(٣) " " ١٩٧٦ .
(٤) من تقديرات السكان وقوة العمل لعام ١٩٨٠ .
(٥) تم تعديل الدخل من سنوات مالية الى سنوات ميلادية .

وكما يتبين من الجدول فقد حدثت زيادة بكل من متوسط نصيب الفرد من سكان الريف ومتوسط نصيب الفرد من قوة العمل الزراعية فى الدخل الزراعى خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ .

اما فى عام ١٩٧٦ فقد حدث انخفاض فى الدخول الحقيقية لسكان الريف وللعاملين فى مجال الزراعة استمر حتى عام ١٩٧٩ . ان مثل هذا التطور يتناقض والهدف الرئيسى للتنمية الزراعية التى تسعى الى جانب زيادة الانتاج الزراعى رفع المستوى الاقتصادى لسكان الريف وللمنتجين الزراعيين من خلال زيادة دخولهم الحقيقية . ان الانخفاض فى الدخل الحقيقى لايمكن ارجاعه الى زيادة عدد السكان وزيادة عدد العاملين ، وانما يعود ذلك بالدرجة الاولى الى انخفاض النمو الذى حدث لقطاع الزراعة فى مرحلة السبعينات .

٣٠٢ عداله توزيع الدخل .

بخصوص التغير الذى حدث لتوزيع الدخل الزراعى فان الجدول (١٤) يوضح التغير فى توزيع الدخل الزراعى على عناصر الانتاج .

جدول (١٤) تطور توزيع الدخل الزراعى على عناصر الانتاج (بالاسعار الجارية)

السنة	الاجور		عوائد حقوق التملك		السنة	الاجور		عوائد حقوق التملك	
	قيمة بالمليون جنيه	%	قيمة بالمليون جنيه	%		قيمة بالمليون جنيه	%	قيمة بالمليون جنيه	%
٦٠/٥٩	٩٨ر٠	٢٤ر٢	٣٠٧ر٠	٧٥ر٨	٦٩/٧٠	٢١٨ر٤	٢٨ر٣	٥٥٣ر٠	٧١ر٧
٦١/٦٠	٩٩ر٠	٢٤ر٦	٣٠٣ر٧	٧٥ر٤	٧٠/٧١	٢٢٥ر٤	٢٩ر١	٥٤٨ر٧	٧٠ر٩
٦٢/٦١	١١٧ر٠	٣١ر٤	٢٥٦ر٠	٦٨ر٦	٧١/٧٢	٢٢٦ر٨	٢٦ر٠	٦٢٧ر٠	٧٣ر٠
٦٣/٦٢	١٢٦ر٣	٢٩ر٧	٢٨٩ر٩	٧٠ر٢	١٩٧٣	٢٥٢ر١	٢٣ر٧	٨١٠ر٣	٧٦ر٣
٦٤/٦٣	١٣٩ر٣	٢٩ر٢	٣١٥ر٧	٧٠ر١	١٩٧٤	٢٩٠ر٧	٢٢ر٧	٩٨٩ر٣	٧٧ر٣
٦٥/٦٤	١٦٥ر٨	٢٨ر٤	٤١٥ر٣	٧١ر٦	١٩٧٥	٤٤٩ر٢	٣٠ر٦	١٠١٩ر٣	٦٩ر٤
٦٦/٦٥	١٩٧ر١	٣٢ر٤	٤١١ر٤	٦٧ر٩	١٩٧٦	٤٥٠ر١	٢٥ر٨	١٢٩٣ر٩	٧٤ر٢
٦٧/٦٦	٢٠٤ر١	٣٣ر٤	٤٠٧ر٤	٦٦ر٦	١٩٧٧	٤٨٣ر٠	٢٢ر٧	١٥٥٤ر٦	٧٦ر٣
٦٨/٦٧	٢٠١ر٣	٣١ر٢	٤٤٣ر١	٦٨ر٨	١٩٧٨	٥٣٠ر٩	٢٣ر٢	١٧٥٤ر٩	٧٦ر٨
٦٩/٦٨	٢١٠ر٧	٣٠ر٦	٤٧٧ر٦	٦٩ر٤	١٩٧٩	٥٨٤ر٠	٢١ر٧	٢١٠٣ر٦	٧٨ر٣

المصدر :- وزارة التخطيط .

يتضح من الجدول الى توزيع الدخل الزراعى على عناصر الانتاج قدتغير فى غير صالح الأجور خلال الفترة محل الدراسة . ففى عام ١٩٦٠/٥٩ بلغت نسبة الاجور ٢ر٢٤٪ ، ونسبة عوائد حقوق التملك ٨ر٧٥٪ من اجمالى الدخل الزراعى . وفى عام ١٩٧٠/٦٩ ارتفعت نسبة الاجور الى ٣ر٢٨٪ وبالتالى انخفضت نسبة عوائد حقوق التملك الى ٧ر٧١٪ من اجمالى الدخل . الا انه فى خلال هذه المرحلة يلاحظ ان نصيب الاجور من الدخل الزراعى كان فى ارتفاع مستمر حتى وصل الى ٤ر٣٣٪ عام ١٩٦٧/٦٦ . الا انه عاد للانخفاض حتى بلغ ٣ر٢٨٪ عام ١٩٧٠/٦٩ . اما فى المرحلة الثانية فقدواصلت نسبة الاجور من اجمالى الدخل الزراعى الانخفاض طوال الفترة تقريبا ، حتى بلغت ٧ر٢١٪ فى عام ١٩٧٩ ، اى الى مستوى اقل مما كانت عليه فى عام ١٩٦٠/٥٩ ، وبالتالى ارتفع نصيب عوائد حقوق التملك الى ٧٨٪ من اجمالى الدخل الزراعى .

ان ذلك التغير فى توزيع الدخل الزراعى يعتبر مؤشرا على عدم العدالة فى توزيع الدخل الذى صاحب الفترة ابتداء من عام ١٩٦٧/٦٦ ، الا انه استمر بشكل واضح فى مرحلة التطور الثانية ١٩٧٠/٦٩ ـ ١٩٧٩ ، والناجمة عن السياسات والاجراءات التى اتخذت خلال هذه المرحلة والتى من ابرزها مضاعفة القيمة الايجارية للارض الزراعية ورفع الفوائد على القروض الزراعية .

٣٠ العماله

١٠٣ عدد المشتغلين

يوضح الجدول (١٥) تطور عدد المشتغلين فى قطاع الزراعة خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٩:

جدول (١٥) تطور عدد المشتغلين بقطاع الزراعة خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٩

السنة	عدد المشتغلين بالالف	السنة	عدد المشتغلين بالالف
٦٠/٥٩	٣٢٤٥	٧٠/٦٩	٤٠٤٨
٦١/٦٠	٣٦٠٠	٧١/٧٠	٤٠٥٧
٦٢/٦١	٣٦٠٠	٧٢/٧١	٤٠٩٥
٦٣/٦٢	٣٦٣٢	١٩٧٣	٤١٦٤
٦٤/٦٣	٣٦٧٣	١٩٧٤	٤١٥٣
٦٥/٦٤	٣٧٥١	١٩٧٥	٤٢١٨
٦٦/٦٥	٣٨٧٧	١٩٧٦	٤٠٦٨
٦٧/٦٦	٣٨٦٤	١٩٧٧	٤١٠٤
٦٨/٦٧	٣٨٩٢	١٩٧٨	٤١٣٥
٦٩/٦٨	٣٩٦٥	١٩٧٩	٤١٦٥

المصدر: وزارة التخطيط

يوضح الجدول انه خلال الفترة المذكورة ارتفع عدد المشتغلين بمقدار ٩٢٠ ألف مشتغل . وتعتبر الزيادة فى اعداد المشتغلين فى قطاع الزراعة اكبر زيادة مطلقة تحققت فى القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ، الا انها اقل القطاعات من حيث معدل الزيادة . حيث ان معدل الزيادة فى اعداد المشتغلين فى قطاع الصناعة مثلا بلغ ١٢٠٪ ، وفى قطاع الكهرباء نحو ٤٠٥٪ وفى قطاع التشييد ٢٤٠٪ ، بينما هى ٢٨ر٤٪ فى قطاع الزراعة .

والملاحظ انه خلال المرحلة ٥٩/١٩٦٠ - ٦٩/١٩٧٠ بلغت الزيادة فى اعداد المشتغلين فى قطاع الزراعة ٨٠٣ ألف ، وبلغ معدل الزيادة ٢٤ر٧٪ ، اما خلال المرحلة الثانية ٦٩/٧٠ - ١٩٧٩ فقد بلغت الزيادة ١١٧ ألف مشتغل ، وبلغ معدل الزيادة ٢ر٩٪ من اجمالى عدد المشتغلين فى اول المرحلة . ان ذلك يعد امر طبيعيا حيث أن التنمية الزراعية خلال المرحلة الاولى كانت اوسع مدى عنها فى المرحلة الثانية . فقد زادت المساحة المحصولية فى المرحلة الاولى بمعدلات اكبر من المرحلة الثانية . كما وان مشروعات استصلاح واستزراع اراضى جديدة كانت فى ذروتها خلال المرحلة الاولى بينما كادت أن تتوقف خلال المرحلة الثانية .

ورغم الزيادة المطلقة التى تحققت فى اعداد المشتغلين فى قطاع الزراعة خلال الفترة ، فان نسبتهم الى اجمالى عدد المشتغلين بجميع القطاعات قد انخفضت ففى عام ٥٩/١٩٦٠ بلغت هذه النسبة ٥٣٪ ، انخفضت فى عام ٦٩/١٩٧٠ الى ٤٧٪ وفى عام ١٩٧٩ وصلت الى ٣٩٪ . ان ذلك يرجع الى ان عملية التنمية الاقتصادية اتاحت فرص عمل كبيرة فى القطاعات الاقتصادية الغير زراعية ، مما ادى الى زيادة اعداد المشتغلين بها وارتفاع نسبتهم الى اجمالى عدد المشتغلين . فقد ارتفعت مثلا نسبة اعداد المشتغلين بالقطاعات الخدمية من حوالى ٢٠٪ ، الى ٢٦٪ ، ونسبة المشتغلين بقطاع التشييد من ٣٪ الى ٦٪ وبقطاع الصناعة من ٨ر٩٪ ، الى ٥ر١٢٪ خلال الفترة محل الدراسة .

٢٠٣ تطور مشكلة البطالة

وللتعرف على مساهمة خطط التنمية الزراعية فى التغلب على مشكلة البطالة الزراعية التى تتصف بها قوة العمل الزراعية ، حيث ان ذلك يمثل واحدا من الاهداف الرئيسية لخطط التنمية فان ذلك يتطلب التعرف على التطور الذى حدث لقوة العمل الزراعية ومقارنتها بالتطور الذى تحقق فى اعداد المشتغلين بقطاع الزراعة . الا ان مايجب الاشاره اليه ان الاعداد التى تشير اليها تقارير متابعة الخطة على انها اعداد المشتغلين ، فمثل فى الواقع الاعداد المفترض انها

عملت فى تنفيذ التركيب المحصولى وتربية الحيوان والاعمال الزراعية الاخرى بكل عام ، أى انها لاتمثل العماله الفعلية التى تمت ، وهناك فرق كبير بين كلا التقديرين حيث انه ليس هناك مايثبت ان تقديرات اعداد المشتغلين قد تحققت بالفعل ، هذا من ناحية . من ناحية ثانية فان تقدير اعداد المشتغلين المفترض انها عملت يتم على اساس معدلات العمل لوحده المساحه من المحاصيل المختلفة ، او وحدة الرأس من الحيوانات او العمليات الزراعية المختلفة فى استصلاح واستزراع الاراضى الجديدة . الا ان معدلات العمل هذه ترجع الى عام ١٩٦٥ ، اى انها معدلات لم تعد تمثل الواقع ولم يراع فيها التغيرات التى طرأت على احتياجات الفدان من العماله الزراعية . ايضا فان تقديرات اعداد المشتغلين يجرى حسابها على اساس ان الولد او المرأة من قوة العمل الزراعية تمثل ½ وحده رجل ، وان عدد أيام العمل السنوية للرجل ١٨٥ يوم فى الانتاج النباتى ، ٢٦٥ يوم فى الانتاج الحيوانى وهذه المعدلات هى ايضا معدلات متفاوته ولا تمثل الواقع حاليا .(١)

وان هذه المشكلة تعتبر احد المشكلات الرئيسية التى تعترض العمل التخطيطى فى قطاع الزراعة سواء من حيث اعداد الخطة او متابعتها ، بحيث يجرى اعداد على اساس بيانات واحصائيات متفاوته لاتمثل الواقع .

ورغما عن ذلك فأنه نظرا لعدم وجود البيانات والاحصائيات التى يمكن ان تعطى صوره حقيقية عن الاحتياجات من قوة العمل الزراعية فانه سوف يجرى التعرف على تطور مشكلة البطالة فى الزراعة المصرية خلال مرحلة الدراسة ، طبقا للاسس السابقة . يوضح الجدول التالى تطور المتاح والاحتياجات والفائض من قوة العمل الزراعية .

جدول (١٦) تطور المتاح والاحتياجات والفائض من قوة العمل الزراعية فى عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٥

	١٩٦٠		١٩٧٥	
	افتراض أول	افتراض ثانى	افتراض اول	افتراض ثانى
المتاح	١٢٦٦ر٣٠٠	١٠٨٢ر٧٠٠	١٣٩٨ر٢٠٠	١٢٥٤ر٠٠٠
الاحتياجات	٧٨٧ر٤٦٧	٦٦٠ر٦٨٤	٩٣٩ر٣٢٨	٨١٤ر٨٠٠
الفائض	٤٧٨ر٨٣٢	٤٢٢ر٠١٦	٤٥٨ر٨٧٢	٤٣٩ر٩٢٠
الفائض الى المتاح	٣٧ر٨٪	٣٩٪	٣٢ر٨٪	٣٥ر١٪

المصدر : معهد التخطيط القومى : التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها ، الجزء الاول الموارد الزراعية يوليو ١٩٨٠ ، حتى ٧٦ ومابعدها .

(١) انظر : معهد التخطيط القومى : التنمية الزراعية فى مصر وحاضرها وماضيها ، الجزء الاول الموارد الزراعية يوليو ١٩٨٠ ، ص ٤٣ ومابعدها .

وقد بنى الافتراض الاول على اساس تساوى انتاجية الاطفال والنساء مع انتاجية الرجال فى الاعمال الزراعية التى يعمل بها الاطفال والنساء وعليه تم تقدير الاحتياجات والمتاح من قوة العمل الزراعية بمجموع ايام العمل المطلوبة من كل من الرجال والنساء والاطفال ومجموع كل من الرجال والاطفال والنساء .

اما الافتراض الثانى فقد وضع على اساس ان انتاجية الرجل تعادل ضعف انتاجية كل من الاولاد والنساء وبالتالى قدرت الاحتياجات والمتاح من قوة العمل ، بتقدير عدد ايام العمل للرجال او ايام العمل المتاحه من الرجال مضافا اليها نصف عدد ايام العمل المطلوبة او المتاحه من كل من الاطفال والنساء ويتبين من الجدول السابق ان هناك فائض من قوة العمل الزراعية فى عام ١٩٧٥ تتراوح نسبته بين ٨ر٣٢ - ١ر٣٥٪ من قوة العمل الزراعية المتاحة ، الا ان هذا القدر من الفائض يقل عن الفائض الذى كان موجودا عام ١٩٦٠ ، حيث ان نسبة الفائض من العماله الزراعية فى هذا العام كانت تتراوح بين ٨ر٣٧ - ٣٩٪ من قوة العمل المتاحة . معنى ذلك ان خطط التنمية الزراعية التى تحققت خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٥ قد ساهمت فى خفض نسبة الفائض من العمل الزراعى المتاح . الا انه من المهم ان يذكر ان الفائض من قوة العمل الزراعية فى عام ١٩٧٥ لا يجب النظر اليها على انها عماله زائدة يمكن سحبها من العمل الزراعى ، حيث ان احتياجات الزراعة فى فترات الذروة تزيد عن قوة العمل الزراعى المتاحة (١) . ولكن نظرا لزيادة هجرة العمالة الزراعية فى النصف الثانى من السبعينات فانه من المنتظر ان يقل المتاح من العمل الزراعى عن احتياجات الزراعة ، ليس فقط فى اوقات الذروة ولكن فى مواسم العمل العادية ، وهذا ماتشير اليه ظاهرة النقص فى اليد العامله الزراعية والارتفاع الواضح فى اجورهم التى برزت خلال النصف الثانى من السبعينات وكانت احد العوامل المسببه لزيادة تكلفة انتاج المنتجات الزراعية .

٣٠٣ الأجور

اما عن تطور اجور المشتغلين فى قطاع الزراعة فأن الجدول (١٧) يوضح لنا الارتفاع فى اجمالى اجور المشتغلين وفى متوسط اجر المشتغل خلال الفترة محل الدراسة .

---

(١) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها مرجع سابق ص ٥٧ ومابعدها .

جدول (١٧) تطور اجمالى اجور المشتغلين ومتوسط اجر المشتغل فى قطاع الزراعة خلال الفترة ٥٩/٦٠ — ١٩٧٩ (بالاسعار الجارية)

	الفترة ٥٩/٦٠ — ١٩٧٩			٥٩/٦٠ — ٦٩/١٩٧٠			٦٩/١٩٧٠ — ١٩٧٩		
	٥٩/٦٠	١٩٧٩	٪ الزيادة	٥٩/٦٠	٦٩/٧٠	٪ الزيادة	٦٩/٧٠	١٩٧٩	٪ الزيادة
اجمالى اجور بالمليون جنيه	٩٨ر٠	٥٨٤ر٠	٤٩٥ر٩	٩٨ر٠	٢١٨ر٤	١٢٢ر٩	٢١٨ر٤	٥٨٤ر٠	١٦٧ر٣
متوسط الاجر بالجنيه	٣٠ر٢	١٤٠ر٢	٣٦٤ر٢	٣٠ر٢	٥٣ر٩	٧٨ر٤	٥٣ر٩	١٤٠ر٢	١٦٠ر١

المصدر :—

وزارة التخطيط

يتضح من الجدول الارتفاع الكبير فى اجمالى اجور المشتغلين ومتوسط اجر المشتغل خلال الفترة ٥٩/٦٠ — ١٩٧٩ ، حيث ارتفعت الاولى بنسبة ٤٩٥ر٩٪ ، والثانية بنسبة ٣٦٤ر٢٪ ، الا ان الملاحظ ان نسبة الزيادة فى اجمالى الاجور ومتوسط اجر المشتغل كانت اقل فى مرحلة الستينات عنها فى مرحلة السبعينات . يلاحظ ايضا ان نسبة الزيادة فى متوسط اجر المشتغل فى مرحلة السبعينات كانت اكثر من ضعفى الزيادة فى مرحلة الستينات . أن ذلك يوضح مدى الارتفاع الشديد فى اجر العمل الزراعى فى مرحلة السبعينات ، خصوصا فى النصف الثانى من هذه المرحلة ، حيث ارتفع متوسط الاجر من ٧٠ جنيه فى عام ١٩٧٤ الى ١٤٠ جنيه ، اى الضعف فى عام ١٩٧٩ .

ورغم الارتفاع الواضح فى متوسط اجر العمل الزراعى ، فلا يزال يعتبر ادنى معدل للاجور فى قطاعات الاقتصاد القومى ، وذلك مايوضحه الجدول (١٨) .

جدول (١٨) تطور متوسط الاجور للمشتغلين فى القطاعات الاقتصادية المختلفة (بالجنيه)

القطاع	٦٠/٥٩	٧٠/٦٩	١٩٧٩
الزراعة	٣٠ر٢	٥ ٣ر٩	١٤٠ر٢
الصناعة	١٤٧ر٦	٢٤٢ر٠	٥٠٦ر٢
البترول			١٦٢٥ر٠
الكهرباء	٢٠١ر٧	٢٧٦ر٣	٥٣١ر٦
التشييد	١٦١ر٦	١٨٤ر٦	٣٩٥ر٣
متوسط القطاعات السلعية	٥٤ر٢	٨٧ر٨	٢٥٣ر٣
النقل والمواصلات	١٧٩ر٨	٢٤٥ر٧	٤٨٥ر٧
التجارة والمال	١١٠ر٤	١٥٨ر٠	٤٣١ر٣
متوسط قطاعات التوزيع	١٢٨ر٢	١٨٤ر٠	٤٤٦ر٩
الاسكان	٧٨ر٠	٧٨ر٠	١٢٤ر٠
المرافق العامة	٢١٤ر٣	٢٢ر٠	٣٣٥ر٩
الخدمات الاخرى	١٦٧ر١	٢٤٩ر٠	٤٢١ر٢
متوسط القطاعات الخدمية	١٥٨ر٨	٢٣٦ر٦	٤٠٢ر٧
المتوسط العام	٨٧ر٠	١١٠ر١	٣٢١ر٤

المصدر :ـ وزارة التخطيط

ان ذلك التفاوت الصارخ بين اجر المشتغل بالقطاع الزراعى واجر المشتغل بباقى القطاعات الاقتصادية الاخرى يعتبر احد الاسباب الرئيسية وراء هجرة اليد العاملة الزراعية .

اما عن مدى التطور فى الاجر الحقيقى للعمل الزراعى فان الجدول التالى يوضح العلاقة بين الرقم القياسى لمتوسط الاجر والرقم القياسى لاسعار المستهلكين بالريف خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ .

جدول(١٩) العلاقة بين الارقام القياسية لاجور المشتغل والارقام القياسية لاسعار المستهلكين بالريف

السنة	متوسط الاجر (١)	رقم قياسى	الرقم القياسى لاسعار المستهلكين بالريف (٢)
١٩٦٦	٥١ر٤	١٠٠	١٠٠ر
١٩٦٧	٥١ر٨	١٠٠ر٨	١٠١ر٨
١٩٦٨	٥٢ر٤	١٠١ر٩	١٠٥و٦
١٩٦٩	٥٣ر	١٠٤ر١	١١٣ر٥
١٩٧٠	٥٤ر٨	١٠٦ر٦	١١٧ر٩
١٩٧١	٥٥ر٢	١٠٧ر٣	١١٧ر٦
١٩٧٢	٥٥ر٤	١٠٧ر٨	
١٩٧٣	٦٠ر	١١٧ر٧	١٣١ر٢
١٩٧٤	٧٠ر٠	١٣٦ر٢	١٤٩ر٦
١٩٧٥	١٠٦ر٥	٢٠٧ر٢	١٧٦ر٩
١٩٧٦	١١٠ر٦	٢١٥ر٢	١٩٥ر٩
١٩٧٧	١١٧ر٧	٢٢٩ر٠	٢٢٠ر٧

المصدر :-

(١) وزارة التخطيط

(٢) البنك الاهلى المصرى : النشرة الاقتصادية اعداد مختلفة .

يتضح من الجدول انه فى عام ١٩٧٤ كان الرقم القياسى لاسعار المستهلكين اعلى من الرقم القياسى لمتوسط اجر المشتغل الزراعى ، مما يعنى ان معدل الاجر الحقيقى كان فى انخفاض فى ذلك العام ، الا انه ابتداء من عام ١٩٧٥ ارتفع الرقم القياسى لمتوسط الاجر عن الرقم القياسى لاسعار المستهلكين ، مما يعكس ارتفاع فى الاجر الحقيقى والذى يرجع الى الارتفاع الشديد فى الاجور النقدية الذى بدء منذ هذا العام ، كما سبق ذكره ، والراجع الى النقص الشديد فى اليد العاملة الزراعية .

٤٠ الانتاجيـــة

يبين الجدول (٢٠) تطور انتاجية العمل الزراعى خلال الفترة مقدرا على اساس الدخل الزراعى بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة ٠

جدول (٢٠) تطور انتاجية العمل الزراعى خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ـ ١٩٧٩

السنـــة	الانتاجية بالجنيـــه		السنـــة	الانتاجية بالجنيـــه	
	بالاسعار الجارية	بالاسعار الثابتـة		بالاسعار الجارية	بالاسعار الثابتـة
٦٠/٥٩	١٢٤ر٨	١٢٤ر٨	٧٠/٦٩	١٩٠ر٧	١٢٧ر٢
٦١/٦٠	١١١ر٩	١١١ر٩	٧١/٧٠	١٩٠ر٨	١٢٥ر٥
٦٢/٦١	١٠٣ر٦	١٠٣ر٦	٧٢/٧١	٢٠٨ر٦	١٢٩ر٥
٦٣/٦٢	١١٧ر١	١١٧ر٤	١٩٧٣	٢٥٥ر٢	١٣٠ر٦
٦٤/٦٣	١٢٩ر٣	١٢٣ر٣	١٩٧٤	٣٠٨ر٢	١٣١ر٣
٦٥/٦٤	١٥٥ر٢	١٢٧ر٢	١٩٧٥	٣٤٨ر٢	١٣٢ر٤
٦٦/٦٥	١٥٦ر٩	١٢٥ر٢	١٩٧٦	٤٢٨ر٧	١٣٩ر٣
٦٧/٦٦	١٥٨ر٤	١٢٠ر٠	١٩٧٧	٤٩٦ر٦	١٣٤ر٠
٦٨/٦٧	١٦٥ر٦	١٢٠ر٩	١٩٧٨	٥٥٢ر٨	١٤٠ر٤
٦٩/٦٨	١٧٣ر٦	١٢٠ر١	١٩٧٩	٦٤٥ر٣	١٤٤ر٨

المصدر :ـ

وزارة التخطيط

من الجدول يتبين ان انتاجية العمل فى قطاع الزراعة قد ارتفعت خلال الفترة ٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٩ من ١٢٤ر٨ جنيه الى ٦٤٥ر٣ جنيه ، اى بنسبة زيادة تبلغ ٤١٧٪ ٠ الا ان هذا النمو فى انتاجية العمل لا يعكس نموا حقيقيا وانما يرجع الى الارتفاع الشديد فى الاسعار ، حيث انهـــا مقدرة على اساس قيمة الدخل الزراعى بالاسعار الجارية ٠ اما عند تقدير تطور الانتاجية طبقـا للاسعار الثابتة (٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٩) نجد انه خلال الفترة المذكورة ارتفعت الانتاجية مـــن ١٢٤ر٨ جنيه فى عام ٦٠/٥٩ الى ١٤٤ر٨ جنيه فى عام ١٩٧٩ اى انها زادت بنسبة ١٦٪ فقط ٠ الا ان الملاحظ ان معدل نمو الانتاجية خلال المرحلة الاولى من الفترة ـ ٦٠/٥٩ ١٩٧٠/٦٩ ـ كان ضئيلا للغاية حيث بلغ ٠٢ر٠٪ ، بينما ارتفع فى المرحلة الثانية الى ١ر٥٪ ٠

ان ذلك يعكس حقيقة هو ان المدخل من قوة العمل فى المرحلة الاولى كانت اعلى بكثير منها فى المرحلة الثانية ، اى ان المرحلة الاولى فى التنمية الزراعية اعتمدت على زيادة المدخل من قوة العمل لاحداث التنمية بشكل واضح ، وهذا مايشير اليه فعلا برامج التنمية خلال هذه المرحلة ، حيث وزعت ارض على المعدمين من الفلاحين ، كما تم تنفيذ برامج واسعة لاستصلاح الاراضى ومشروعات كبيرة للرى والصرف التى اعتمد تنفيذها على اليد العاملة اكثر من اعتمادها على عنصر رأس المال .

اما فى المرحلة الثانية فقد توقفت تماما كل هذه المشروعات ، وحدث نمو طفيف فى عدد المشتغلين ، بلغ ٢ر٩٪ فقط .

والملاحظ ان انتاجية العمل الزراعى مازالت تعتبر ادنى انتاجية بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى فيما عدا قطاع المرافق ، وذلك ما يوضحه الجدول (٢١) .

جدول (٢١) مقارنة تطور الانتاجية بقطاع الزراعة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى بالاسعار الجارية بالجنيه

القطاع	٦٠/٥٩	٧٠/٦٩	١٩٧٩
الزراعة والرى	١٢٤ر٨	١٩٠ر٧	٦٤٥ر٣
الصناعة والتعدين	٤٢٥ر٩	٥٥٦ر٥	١١٠٩ر٣
البترول			٩٩٣٥٩ر٤
الكهرباء	٨٢٣ر٥	١٨٣٣ر٣	١٦٩٩ر٣
التشييد	٢٥٤ر٦	٣١٨ر٩	١٠٣٤ر٦
متوسط القطاعات السلعية	١٧٧ر٦	٢٧٥ر٧	١١٠٠ر٠
النقل والمواصلات	٤٣٥ر٠	٣٧٣ر٩	١٩٧٩ر٠
التجاره والمال	٢٠٣ر٢	٣١٣ر٠	١٧٣١ر٠
متوسط قطاعات التوزيع	٢٦٠ر٠	٣٣١ر٦	١٨٠١ر٩
الاسكان	٨٢٣ر٩	٨٦٧ر٢	١٨٥١ر٦
المرافق العامه	٢٥٤ر٠	٣٣٢ر٥	٤٩٠ر٦
الخدمات الاخرى	٢١٤ر٩	٣١٣ر٤	٦٦٨ر٧
متوسط القطاعات الخدمية	٢٧٨ر٩	٣٥٣ر٩	٧٣٠ر٧
المتوسط العام	٢٠٩ر٣	٣٠٠ر٥	١٠٠٨ر١

المصدر :-
وزارة التخطيط

يتبين من الجدول أن متوسط الانتاجية فى قطاع الزراعة فى عام ١٩٧٩ يعادل ٥٨٪ من متوسط الانتاجية على مستوى الاقتصاد القومى ولاجمالى القطاعات السلعية • ويصل الى ٣٦٪ من متوسط الانتاجية بقطاع التوزيع • الا انه يصل الى ٨٨٪ لانتاجية بالقطاع الخدمى • اما على مستوى القطاعات السلعية فان انتاجية قطاع الزراعة تمثل ٥٨٪ من انتاجية العامل فى قطاع الصناعة ، ١٤ر٤٪ من انتاجية العامل فى قطاع البترول ، وحوالى ٣٨٪ من انتاجية عامل قطاع الكهرباء ، ٦٢٪ من انتاجية عامل البناء •

ان انخفاض الانتاجية فى قطاع الزراعة بالمقارنة بمثيلتها فى القطاعات الاقتصادية الاخرى تعنى استمرار الاعتماد على اليد العاملة فى الانتاج الزراعى وانخفاض مستوى التطور التكنولوجى بقطاع الزراعة •

وعند مقارنة التطور فى الانتاجية بالزيادة التى حدثت فى اجور المشتغلين بقطاع الزراعة ، نجد ان الزيادة التى حدثت للاجور تزيد بكثير عن الزيادة التى تحققت بالانتاجية ، وذلك مايوضحه الجدول التالى •

جدول (٢٢) معدل النمو فى متوسط اجر المشتغل وانتاجيته بقطاع الزراعة
خلال الفترة ٦٩/١٩٧٠ - ١٩٧٩

	٦٩/٧٠	١٩٧٩	الزيادة	٪	معدل النمو السنوى
متوسط اجر المشتغل بالاسعار الجارية	٥٣ر٩	١٤٠ر٢	٨٦ر٣	١٦٠	١٧ر٨
الانتاجية (بالاسعار الثابتة)	١٢٧ر٢	١٤٤ر٨	١٧ر٦	٣١	١ر٩

ملحوظة : نظرا لان معدلات الزيادة فى متوسط الاجر محسوبة بالاسعار الجارية بينما الانتاجية محسوبة بالاسعار الثابتة فان المقارنة غير دقيقة الا انها تعطى مؤشرا حول العلاقة •

يتبين من الجدول انه بينما بلغ معدل النمو السنوى فى متوسط اجر المشتغل ٨ر١٧٪ خلال المرحلة المذكورة فان معدل النمو السنوى فى الانتاجية بلغ ١ر٠٪ فقط . ان ذلك يوضح ان الزيادة الكبيرة فى الاجور التى حدثت خلال هذه المرحلة لم تكن متكافئة على الاطلاق مع الزيادة فى الانتاجية . لقد ترتب على ذلك زيادة فى قيمة الاجور المدفوعة دون وجود زيادة مقابلة فى الانتاجية مما يعنى زيادة فى تكلفة انتاج السلع الزراعية مما ساعد على حدوث حالة التضخم فى مرحلة السبعينات .(١)

(١) انظر : معهد التخطيط القومى : دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٩) ـ اغسطس ١٩٧٩ ص ١١٠ .

٥ . الاستثمـــار

٥٠١ . حجم الاستثمار

يوضح الجدول (٢٣) حجم الاستثمارات التى خصصت لقطاع الزراعة خلال الفـــترة ٦٠/١٩٦١ ـ ١٩٧٩ .

جدول (٢٣) تطور حجم الاستثمارات بقطاع الزراعة
خلال الفترة ٦٠/١٩٦١ ـ ١٩٧٩

(بالمليون جنيه)

الفترة	الاستثمارات	%
٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥	٣٥٥ر٠	٢٠
٦٥/٦٦ ـ ٦٩/٧٠	٣٥٥ر٩	٢١
٧٠/٧١ ـ ٧٥	٣٠٣ر٦	١٨
٧٦ ـ ٧٩	٧٠٤ر٢	٤١
جملـــة	١٧١٨ر٧	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط

كما يتبين من الجدول فقد بلغت جملة الاستثمارات المنفذة فى قطاع الزراعة ١٧١٨ر٧ مليون جنيه . وكما يتبين ايضا فقد انخفضت الاستثمارات خلال الفترة ٧٠/٧١ ـ ٧٥ عـــن الفترتـين السابقتين بحوالى ٥٠ مليون جنيه . الا انه فى الفترة الاخيرة زادت الاستثمارات الى الضعف تقريبا . الا انه رغم الزيادة المطلقة فى الاستثمارات فى قطاع الزراعة بهـــذه الفترة (٧٦ ـ ١٩٧٩) فان نسبتها الى جملـــة الاستثمارات القومية كانت فى تناقص مستمـــر كما يوضح الجدول (٢٤) :

جدول (٢٤) تطور نسبة الاستثمارات الزراعية الى جملة الاستثمارات القومية
خلال الفترة ١٩٦١/٦٠ ـ ١٩٧٩ (بالمليون جنيه)

الفترة	الاستثمارات الزراعية	جملة الاستثمارات	%
٦١/٦٠ ـ ٦٥/٦٤	٣٥٥ر٠	١٥١٣ر٥	٢٣ر٥
٦٦/٦٥ ـ ٧٠/٦٩	٣٥٥ر٩	١٧٤٦ر٦	٢٠ر٤
٧١/٧٠ ـ ٧٥	٣٠٣ر٦	٣٠١٣ر٥	١٠ر١
٧٥ ـ ٧٩	٧٠٤ر٢	٨٠٨٦ر٨	٨ر٧
جملة	١٧١٨ر٧	١٤٣٦٠ر٤	١٢ر٠

المصدر : وزارة التخطيط

وعند تقدير نسبة الاستثمارات فى قطاع الزراعة الى جملة قيمة الاستثمارات فى مرحلتى الفترة ٦١/٦٠ ـ ١٩٧٩ فان الجدول (٢٥) يوضح هذه العلاقة .

جدول (٢٥) تطور نسبة الاستثمارات الزراعية الى جملة الاستثمارات

المرحلة	استثمارات قطاع الزراعة	جملة الاستثمارات	%
٦١/٦٠ ـ ٧٠/٧٩	٧١٠ر٩	٣٢٦٠ر١	٢١ر٨
٧١/٧٠ ـ ٧٩	١٠٠٧ر٨	١١١٠٠ر٣	٩ر١
جملة	١٧١٨ر٧	١٤٣٦٠ر٤	١٢ر٠

وقد تبين انخفاض نسبة الاستثمار فى قطاع الزراعة فى المرحلة ٧١/٧٠ ـ ٧٩ عن المرحلة السابقة الى ان المرحلة السابقة شهدت تنفيذ مشروعات الاستصلاح الواسعة ومشروع السد العالى . حيث انه فى المرحلة ٦١/٦٠ ـ ١٩٧٠/٦٩ تم استصلاح مساحة ٧١٢ر٣ الف فدان وقصارب مشروع السد العالى على الانتهاء . وقد بلغت قيمة الاستثمارات المنفذة فى هذين المجالين حوالى ٤٥٨ مليون جنيه (١)، اى ما نسبته ٦٤٪ من جملة استثمارات هذه المرحلة . اما فى المرحلة التالية (٧١/٧٠ ـ ١٩٧٩) فلم يستصلح سوى ٢١ الف

---

١) وزارة التخطيط الشعبة المركزية للزراعة والرى .

فدان فقط ، كماخصصت استثمارات قيمتها ٣ر٢ مليون جنيه للانتهاء من تنفيذ مشروع السد العالى عام ١٩٧١/٧٠ . والحقيقة ان اجمالى استثمارات التوسع الافقى بلغت حوالى ٥٢٨ مليون جنيه فى الفترة ١٩٦١/٦٠ - ١٩٧٨ ، منها حوالى ٢٩٨ مليون جنيه فى المرحلة ٦١/٦٠ - ١٩٧٠/٦٩ ، اى بنسبة ٥٦٪ ، حوالى ٢٣٠ مليون جنيه فى الفترة ٧١/٧٠ - ١٩٧٨ وبنسبة ٤٤٪ (١) ، علما بأنه خلال هذه المرحلة لم يستطاع سوى ٢١ الف فدان فقط ، كما سبق وذكر . ان غالبية الاستثمارات التى خصصت فى هذه المرحلة وجهت الى اعمال الاستكمال ، وهو مايمكن اعتباره تكلفة زائدة فى مجال الاستثمار - وترجع الى الاخطاء التى حدثت فى تنفيذ خطط وبرامج استصلاح الاراضى .

هذا ومايجدر الاشارة اليه ان السياسة الاستثمارية لقطاع الزراعة فى المرحلة الاولى ركزت على مجال التوسع الافقى حيث بلغت قيمتها اجمالى الاستثمارات فى مجال استصلاح الاراضى والسد العالى حوالى ٤٥٨ مليون جنيه ، اى بنسبة ٦٤٪ تقريبا من جملة استثمارات قطاع الزراعة فى هذه المرحلة . اما فى المرحلة الثانية فقد بلغت جملة استثمارات التوسع الافقى حوالى ٢٣٠ مليون ، وبنسبة ٣١٪ فقط من جملة استثمارات هذه المرحلة (٧١/٧٠ - ١٩٧٨) (٢) .

ان خفض نسبة الاستثمارات لقطاع الزراعة فى المرحلة ٧١/٧٠ - ١٩٧٩ تعد مؤشرا على عدم الاهتمام بتطوير هذا القطاع رغم اهميته الاقتصادية والاجتماعية . كما انه قد يكون مؤشرا ايضا على عدم الاتجاه نحو الاعتماد فى تطوير وتنمية قطاع الزراعة . على الاستثمارات المخصصة من قبل الدولة ، حيث ان الملكية الفردية لازالت هى السائدة فى قطاع الزراعة الامر الذى يعنى ان تنمية وتطوير هذا القطاع يجب ان تعتمد على القطاع الخاص اى على المنتجين انفسهم وان مهمة الدولة هى تطوير مرافق البنية الاساسية فقط .

اما عن مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمارات فانها تعد ضئيلة للغاية حيث بلغت قيمتها ٧٤ر٥ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٦١/٦٠ - ١٩٧٨ (٣) ، اى بنسبة ٥٪ من جملة الاستثمارات . هذا وقد بلغت قيمة استثمارات القطاع الخاص فى المرحلة الاولى ١٩٦١/٦٠ - ١٩٧٠/٦٩ زه ٢٦ر٤ مليون جنيه (٢) ، وبنسبة ٣ر٧٪ من اجمالى قيمة استثمارات قطاع

---

(١) المرجع السابق
(٢) " "
(٣) " "

الزراعة . اما فى المرحلة التالية ١٩٧١/٧٠ — ١٩٧٨ فقد ارتفعت القيمة الى ٤٨ مليون جنيه (١) ونسبة ٣ر٣٪ من جملة استثمارات قطاع الزراعة . معنى ذلك ان مساهمة القطاع الخاص فى تطوير الزراعة وتحديثها مازالت ضئيلة للغاية . ولايمكن ان يعتمد عليها فى تنمية هذا القطاع الاقتصادى الرئيسى . وانه اذا ماظلت سياسة الدولة الاستثمارية تتجه الى خفض اهتمامها بتنمية وتحديث الزراعة وخفض الاستثمارات التى توجه الى هذا القطاع الحيوى والهام فان فى ذلك تهديد لوضع الزراعة فى مصر . ان القدرة على تخصيص استثمارات كبيرة توجه للتنمية الزراعية قاصرا فقط على فئة كبار الحائزين الزراعيين — نظرا لارتفاع دخولهم اما الغالبية من المنتجين الزراعيين وهم صغار ومتوسطى الفلاحون فان قدرتهم محدودة او تكاد ان تكون معدومة على تخصيص استثمارات للتنمية الزراعية — نظرا لانخفاض دخولهم الحقيقية . وعلى ذلك فان الاعتماد على القطاع الخاص فى تطوير الزراعة وتحديثها . يعنى ان يقوم بذلك فئة كبار المزارعين . فيما يعنى زيادة انتاجهم وبالتالى زيادة دخولهم . فى حين ان صغار المزارعين والغالبية من متوسطى الزراعيين قدرتهم محدودة على تنفيذ هذه المهمة بامكانياتهم الذاتية فيما يعنى جمود او تدهور انتاجهم وبالتالى تدهور وضعهم الاقتصادى .

٢٠٥ . معامل رأس المال

يوضح الجدول (٢٦) مقدار معامل رأس المال فى قطاع الزراعة .

جدول (٢٦) معامل رأس المال فى قطاع الزراعة خلال الفترة ١٩٦١/٦٠ — ١٩٧٩

الفترة	جملة الاستثمارات بالمليون جنيه	الزيادة فى الدخل الزراعى (بالمليون جنيه)	معامل رأس المال الحدى
١٩٦١/٦٠ — ١٩٧٠/٦٩	٧١٠ر٩	١٠٩ر٩	٦ر٥
١٩٧١/٧٠ — ١٩٧٩	١٠٠٧ر٨	٨٨ر٣	١١ر٥

المصدر : وزارة التخطيط

يتضح من الجدول ان معامل رأس المال قد زاد فى المرحلة ١٩٧١/٧٠ — ١٩٧٩ حيث بلغ الضعف تقريبا عما كان عليه فى المرحلة السابقة . يعنى ذلك ان كفاءة الاستثمارات الزراعية قد انخفضت بشكل كبير فى المرحلة الثانية . عما كانت عليه فى المرحلة الاولى من الفترة — علما بأنه

(١) المرجع السابق

كان من المفروض حدوث العكس حيث ان الاستثمارات التى نفذت فى المرحلة الاولى ، كان من الواجب ان تعطى اثرها فى المرحلة الثانية بعد انقضاء فترة التقريح فى المرحلة الاولى . ان ذلك يؤكد ماسبق الاشارة اليه من ان عملية التنمية الزراعية كانت متعثرة فى السبعينيات وان الموارد الزراعية لم تحقق النمو الامثل للانتاج والدخل المتوقع نتيجة لزيادة المدخلات والاستثمارات الزراعية .

وعند مقارنة معامل رأس المال بقطاع الزراعة بكل من مثيله على مستوى القطاعات السلعية واجمالى الاقتصاد القومى فان الجدول (٢٧) يوضح لنا هذه المقارنة .

جدول (٢٧) مقارنة معامل رأس المال بقطاع الزراعة بكل من القطاعات السلعية واجمالى الاقتصاد القومى

الفترة	قطاع الزراعة			القطاعات السلعية			الاقتصاد القومى		
	استثمارات (بالمليون)	زيادة الدخل جنيه	معامل رأس المال	استثمارات (بالمليون)	زيادة الدخل جنيه	معامل رأس المال	استثمارات (بالمليون جنيه)	زيادة الدخل	معامل رأس المال
٦٠/٦١ـ٦٩/٧٠	٧١٠ر٩	١٩٤	٦ر٥	٢٠٠٩ر١	٥٣٦ر٢	٣ر٨	٣٢٦٠ر١	١٠٤١ر٢	٣ر١
٧١/٧٠ـ٧٩	١٠٠٧ر٨	٨٨ر٣	١١ر٥	٦٦٩١ر٥	٥٧٢ر٤	١١ر٧	١١١٠٠ر٣	١٧٦٤ر٧	٦ر٣

المصدر : وزارة التخطيط

يتضح من الجدول انه فى المرحلة الاولى من الفترة كان معامل رأس المال فى قطاع الزراعة اعلى من مثيله بكل من مجموعة القطاعات السلعية وعلى مستوى الاقتصاد القومى . اما فى المرحلة الثانية فقد ارتفع معامل رأس المال بشكل عام سواء فى قطاع الزراعة او فى مجموعة القطاعات السلعية وايضا الاجمالى الاقتصاد القومى . الا انه فى قطاع الزراعة كان اقل منه فى مجموعة القطاعات السلعية ولكن اعلى منه على مستوى الاقتصاد القومى . ان ذلك يوضح كفاءة الاستثمارات على مستوى الاقتصاد القومى انخفضت فى المرحلة الثانية عما كانت عليه فى المرحلة الاولى . لقد كان ذلك اوضح مايكون فى قطاع الصناعة والتعدين والبترول . ففى المرحلة الاولى كان معامل رأس ٢ر٨ ، زاد بدرجة كبيرة فى المرحلة الثانية فبلغ ١٢ر٦ .

٠٦ الصادرات والواردات الزراعيـــه

٠١٠٦ تطور قيمة الصادرات الزراعيه

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعيه خلال الفتره ٥٩/١٩٦٠ــ ١٩٧٩ من ١٤٧ر٦ مليـون جنيه الى ٣٧٥ر١ مليون جنيه ، بزياده قدرها ٢٢٧ر٥ مليون جنيه ونسبتها ١٥٤٪.

جدول (٢٨) تطور قيمة الصادرات الزراعيه خـــــلال الفـــــتره ٥٩/١٩٦٠ ــ ١٩٧٩

(القيمة بالمليون جنيه)

السنه	القيمة	السنه	القيمة
٥٩/١٩٦٠	١٤٧ر٦	٦٩/١٩٧٠	٢٢٢ر٧
٦٠/١٩٦١	١٤٢ر٦	٧٠/١٩٧١	٢١٤ر٧
٦١/١٩٦٢	١٠١ر٩	٧١/١٩٧٢	٢٠٩ر٤
٦٢/١٩٦٣	١٣٧ر٩	١٩٧٣	٢٦٣ر٨
٦٣/١٩٦٤	١٦١ر٦	١٩٧٤	٣٥٨ر١
٦٤/١٩٦٥	١٨٥ر١	١٩٧٥	٢٧٠ر٧
٦٥/١٩٦٦	١٧٩ر٦	١٩٧٦	٢٥٦ر٦
٦٦/١٩٦٧	١٧٢ر٢	١٩٧٧	٢٨٣ر٣
٦٧/١٩٦٨	١٦٢ر١	١٩٧٨	٢١٩ر٩
٦٨/١٩٦٩	١٩٤ر٧	١٩٧٩	٣٧٥ ر١

المصدر: وزارة التخطيط

لقد ارتفعت قيمه الصادرات الزراعيه فى المرحله ٥٩/١٩٦٠ــ ٦٩/١٩٧٠ مـــــن ١٤٧ر٦ مليون جنيه الى ٢٢٢ر٧ مليون جنيه ، بزياده قدرها ٧٥ر١ مليون جنيه ونسبتهـــا ٥١٪. لقد بلغ متوسط النمو السنوى فى قيمة الصادرات خلال هذه المرحله ٥ر٧٪. أمـــــا

فى المرحله ٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ فقد ارتفعت قيمة الصادرات الزراعيه من ٧ر٢٢٢ مليون جنيه الى ١ر٣٧٥ ، أى بزيادة قدرها ٤ر١٥٢ مليون جنيه ونسبتها ٦٨٪٠ الا أن الملاحظ أن قيمة الصادرات الزراعيه قد تعرضت الى الانخفاض فى بداية الفتره فى الاعوام ٧٠/٧١ ، ٧١/١٩٧٢ ثم ارتفعت خلال السنوات ٧٣ ، ١٩٧٤ الا أنها عادت مره أخرى للانخفاض حتى بلغت ٩ر٢١٩ مليون جنيه عام ١٩٧٨٠ وفى عام ١٩٧٩ قفزت قيمة الصادرات الزراعيه الى ١ر٣٧٥ مليون جنيه٠ ان السبب وراء هذه الزياده الكبيره فى قيمة الصادرات الزراعيه انما يرجع الى اثر استكمال تقييم بنود الصادرات ابتداء من اول يناير ١٩٧٩ بسعر صرف السوق الموازيه للنقد الأجنبى ٠ معنى ذلك ان ارتفاع قيمة الصادرات الزراعيه فى عام ١٩٧٩ لا يعبر عن نموا حقيقيا فى الصادرات الزراعيه٠ لذلك فان معدل النمو السنوى لقيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة ٦٩/١٩٧٠ ـ ١٩٧٨ والذى يبلغ ٨ر١٪ هو الذى يعكس تطور الصادرات الزراعيه خلال السبعينات٠

والملاحظ أن قيمة الصادرات الزراعيه يرتبط ارتباطا قويا بقيمة صادرات القطن٠ ان ارتفاع أو انخفاض قيمة الصادرات الزراعيه مرتهن بارتفاع أو انخفاض قيمة صادرات القطن٠

٢٠٦٠ تطور حجم الصادرات الزراعيه

يوضح الجدول (٢٩) تطور الكميات المصدره من أهم المحاصيل الزراعيه خلال الفتره ٦٠/١٩٦١ ـ ١٩٧٩٠

جدول (٢٩) تطور الكميات المصدره من أهم السلع الزراعيه خلال الفتره ٦٠/١٩٦١ ـ ١٩٧٩

(الكميه بالالف طن ـ القطن بالالف قنطار)

السلعه	متوسط سنوى للفتره ٦٠/٦١ـ٦٤/٦٥	متوسط سنوى للفتره ٦٥/٦٦ـ٦٩/٧٠	متوسط سنوى للفترة ٧٠/٧١ ـ ١٩٧٥	متوسط سنوى للفترة ٧٦ ـ ١٩٧٩
القطن	٦١١٤	٥٦٨٧	٥٢١٥	٢٩٤١
الارز	٣٢١	٤٩٩	٣٢٠	١٧٢
فول سودانى	٦	١٢	١٢	١١
بطاطس	٨١	٦٥	٧٩	١٣٣
بصل طازج	١٥٩	١٢٠	٨٣	١٥٨
ثوم طازج	٧	٩	١٧	١٤
بطيخ وشمام	٧	٥	٨	١٩
برتقال ويوسفى	٨	٨٣	١٧٤	١٤٩

المصدر: وزارة التخطيط

يتبين من الجدول أن الكميات المصدره من كل من القطن والأرز قد انخفضت خلال الفترة محل الدراسه انخفاضا كبيرا . فقد بلغ متوسط الكميه المصدره سنويا من القطن خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩ أقل من نصف الكميه التى تم تصديرها سنويا خلال السنوات ٦٠/ ١٩٦١ـ٦٤/ ١٩٦٥ . وبالتسبه للارز فقد بلغت نسبة الانخفاض ٤٧٪ تقريبا خلال نفس الفتره . الا أنه يجب ملاحظه ان الكميه التى صدرت من الارز خلال الفتره ٦٥/ ٦٦ ـ ٦٩/ ١٩٧٠ كانت تزيد عن كميات التصدير فى الفترة ٦٠/ ٦١ ـ ٦٤/ ١٩٦٥ الى أنها انخفضت بعد ذلك بشكل واضح فى السبعينات . ان الانخفاض فى صادرات القطن والارز يرجع الى عاملين أساسيان . الأول هو انخفاض الانتاج بهذه المحاصيل خصوصا خلال السبعينات ، والثانى هو زيادة الاستهلاك المحلى لهذه المحاصيل . من الجدول يتضح أيضا أن الكميات المصدره من الفول السودانى فى النصف الثانى من الستينات كانت تقريبا ضعف ماكانت عليه فى النصف الأول ، الا أنها انخفضت بعد ذلك فى السبعينات . هنا أيضا فان انخفاض الانتاج من الفول السودانى فى السبعينات هو سبب انخفاض كميات التصدير .

أما بالنسبة لمحاصيل الخضر فيلاحظ أن الكميات المصدره من البطاطس زادت خلال الفتره ٦٠/ ١٩٦١ ـ ١٩٧٩ . لقد ارتفعت من ٨١ ألف طن كمتوسط سنوى خلال النصف الأول من الستينات لتصل الى ١٣٣ ألف طن كمتوسط سنوى خلال الفتره ٧٦ ـ ١٩٧٩ . أيضا فقد زادت الكميات المصدره من الثوم الطازج من ٧ آلاف طن الى ١٤ ألف طن خلال الفترة ٦٠/ ٦١ ـ ١٩٧٩ . الا أنه من الواجب ملاحظة أنه خلال الفتره ٧٠/ ١٩٧١ـ ١٩٧٥ بلغت الكميات المصدره من الثوم ١٧ ألف طن سنويا الا أنها عادت للانخفاض فى الفتره التاليه ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩ لتصل الى ١٤ ألف طن كمتوسط سنوى . أما البصل الطازج فيلاحظ من الجدول انخفاض الكميات المصدره منه خلال الفتره ٦٠/ ١٩٦١ ـ ١٩٧٩ والذى يرجع أيضا الى انخفاض الانتاج من هذا المحصول .

أما بخصوص محاصيل الفاكهه فيلاحظ ازدياد الكميات المصدره منها خصوصا البرتقال واليوسفى . ان سبب ذلك هو زيادة الانتاج من هذه المحاصيل والراجع الى زيادة المساحات المنزرعه منها والعنايه بزيادة انتاجيتها .

وبشكل عام يمكن القول أن الكميات المصدره من المحاصيل التقليديه قد تعرضت للانخفاض بينما ارتفعت الكميات المصدره من محاصيل الخضر والفاكهه خلال الفترة محل الدراسه (٦٠/٦١ـ ١٩٧٩) . ان ذلك يعكس حقيقة هامه هو انخفاض الاهتمام بانتاج المحاصيل التقليديه نظرا لقلة اربحيتها ، مما ادى الى انخفاض انتاجها وبالتالى انخفاض الكميات المصدره منها . وعلى العكس من ذلك زيادة الاهتمام بانتاج الخضر والفاكهه ، نظرا لارتفاع اربحيتها سواء بتصديرها أو تسويقها داخليا . لذلك فقد زادت المساحات المنزرعه بالخضر والفاكهه واشتدت العناية بزيادة انتاجيتها ، وهو ماسبق ذكره عند تحليل تطور الانتاج الزراعى .

ونظرا لأن الدوله هى المصدر لأهم المحاصيل التقليديه وهى القطن والأرز ، فان انخفاض كميات التصدير يعنى تفويت الفرصه نحو زياده عائد الدوله من تصدير هذه المحاصيل . فى الوقت الذى يقوم فيه القطاع الخاص بتصدير الجزء الأكبر من المحاصيل الغير تقليديه وهى الخضر والفاكهه والزهور والأبصال . وعلى ذلك فان زيادة كميات التصدير من هذه المحاصيل يعنى زيادة أرباح القطاع الخاص التصديرى من ناحية ، أيضا زيادة دخول المنتجين لهذه المحاصيل التصديريه والذين ينحصرون فى فئه محدوده من المنتجين الزراعيين .

٣٠٦. تطور أسعار التصدير

يوضح الجدول (٣٠) تطور أسعار التصدير لأهم السلع الزراعيه خلال الفتره ٦٠/٦١ـ ١٩٧٩ .

جدول (٣٠) تطور أسعار التصدير لأهم المحاصيل الزراعيه
خلال الفترة ٦٠/٦١ـ ١٩٧٩ (القيمة بالجنيه)

السنه	القطن قنطار	الأرز طن	البطاطس طن	برتقال ويوسفى طن
٦٠/٦١	١٨ر٢	٤١ر٨	١٣ر٢	٤١ر٧
٦١/٦٢	١٦ر٨	٤٠ر٠	٢١ر٧	٥٠ر٠
٦٢/٦٣	١٨ر٢	٤٩ر٤	٢٨ر٧	٦٠ر٠
٦٣/٦٤	١٩ر٢	٥٨ر٦	٢٤ر٦	٤١ر٧
٦٤/٦٥	٢٢ر١	٦١ر١	٢٧ر٧	٦٠ر٠
٦٥/٦٦	٢٣ر٧	٦٦ر٥	٣٢ر٠	٦٦ر٧
٦٦/٦٧	٢٠ر٣	٧٢ر٠	٣٤ر٠	٥٨ر٨

٦٨/٦٧	٢١ر٠	٧٨ر٨	٣٢ر٠	٦١ر٣
٦٩/٦٨	٢٥ر٠	٧٩ر٠	٣١ر٠	٦٤ر٢
٧٠/٦٩	٢٤ر٠	٥٥ر٣	٤٠ر٤	٦٤ر٤
٧١/٧٠	٢٦ر٠	٥١ر٨	٣٣ر٣	٦٤ر٤
٧٢/٧١	٢٧ر٣	٥٠ر٤	٤١ر٠	٦٣ر٧
١٩٧٣	٣٣ر٧	٨٩ر٢	٦١ر٦	٦٤ر٢
١٩٧٤	٦٠ر١	٢٩١ر٣	٥٩ر٠	٦٨ر٥
١٩٧٥	٥٤ر٣	٢٣٦ر٧	٦٨ر٠	٨٨ر٦
١٩٧٦	٤٦ر٨	١٤٧ر٣	١٠٨ر٠	١١٢ر٠
١٩٧٧	٦٣ر٣	١٠٥ر١	٩٨ر٨	١٢٥ر٨
١٩٧٨	٤٩ر٤	١٢٠ر٤	٥٨ر٨	١٥٦ر٣
١٩٧٩	٩١ر٢	٢٣٢ر٦	١٦٦ر٤	١٨٨ر٦

المصدر: وزارة التخطيط

يبين الجدول أن هناك ارتفاع كبير فى أسعار تصدير الحاصلات الزراعيه خلال الفترة ٦٠ / ١٩٦١ ـ ١٩٧٩ . فقد ارتفع سعر التصدير لقنطار القطن من ١٨ر٢ جنيه الى ٩١ر٢ جنيه ، أى بنسبة زيادة قدرها ٤٠٠٪ . أيضا ارتفع سعر التصدير لطن الأرز الأبيض من ٤١ر٨ جنيه الى ٢٣٢ر٦ جنيه خلال نفس الفترة ، وبلغت نسبة الزيادة ٤٥٦٪ . وكما سبق القول فان أسعار التصدير لعام ١٩٧٩ مقومه على أساس أسعار السوق الموازيه للنقد الأجنبى فانها لاتعكس بالتالى ارتفاع أسعار تصدير الحاصلات الزراعيه فى السوق العالمى . ولذا فان تطور أسعار التصدير حتى عام ١٩٧٨ هى التى يمكن أن تعكس التطور الحقيقى فى أسعار تصدير حاصلاتنا الزراعيه . وعلى ذلك فان نسبة الزيادة فى أسعار تصدير القطن والأرز تبلغ ١٧١٪ ، ١٨٨٪ على التوالى خلال الفترة ٦٠/ ١٩٦١ ـ ١٩٧٨ .

لقد بلغت نسبة الزيادة فى أسعار تصدير القطن والأرز والبطاطس والبرتقال واليوسفى ١٤٣٪ ، ١٣٢٪ ، ٣٠٦٪ ، ١٥٤٪ على التوالى خلال الفترة ٦٠/ ١٩٦١ ـ ٦٩/ ١٩٧٠ . أما فى الفترة ٧٠/ ٧١ ـ ١٩٧٨ فقد بلغت ٩٠٪ ، ١٣٢٪ ، ٧٧٪ ، ١٤٣٪ لنفس المحاصيل على التوالى . يتضح من ذلك أن ارتفاع أسعار التصدير فى الستينات كان أكبر منه فى السبعينات .

٤٠٦ . تطور هيكل الصادرات الزراعيه

طرأ على الصادرات الزراعيه من حيث التكوين الهيكلى تغيرات ملحوظه خلال الفترة محل الدراسه ، يوضحها الجدول (٣١) .

جدول (٣١) تطور هيكل الصادرات من السلع الزراعية الخام
خلال الفـــترة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٩
(القيمة بالمليون جنيه)

السلعـه	١٩٦٠/٥٩		٧٠/٦٩		١٩٧٩	
	قيمـة	%	قيمـة	%	قيمـة	%
القطن	١٣٤ر٦	٩١ر٢	١٦١ر١	٧٢ر٣	٢٦٧ر٣	٧١ر٣
الأرز	٤ر٧	٣ر٢	٣٧ر٧	١٦ر٩	٢٢ر١	٥ر٩
كسر الأرز	—	—	٤ر٠	٢ر٠	—	—
فول سودانى	١ر١	٧ر٠	٢ر٠	٩ر٠	٤ر١	١ر١
كتان خام	—	—	٦ر٠	٣ر٠	٦ر٣	١ر٧
بطيخ وشمام	١ر٠	١ر٠	٢ر٠	١ر٠	٣ر٠	١ر٨
بصل	٢ر٧	١ر٨	٥ر٨	٢ر٦	٣ر٢	٠ر٩
ثوم	١ر٠	١ر٠	١ر٢	٠ر٥	١ر٧	٠ر٥
بطاطس	٢ر١	١ر٤	٣ر٦	١ر٦	١٨ر٨	٥ر٠
خضر أخرى	١ر٠	١ر٠	٢ر٠	١ر٠	٢ر٧	٠ر٧
برتقال ويوسفى	١ر٠	٠ر٨	٥ر٨	٢ر٦	١٥ر٦	٤ر٢
فواكهه أخرى	٤ر٠	٣ر٠	٢ر٠	١ر٠	٠ر٨	٠ر٢
زهور	—	—	١ر٠	٠ر٠	٥ر٩	٠ر٢
انتاج حيوانى	٢ر٠	١ر٠	٤ر٠	٠ر٢	١٣ر٠	٣ر٠
أخرى	٠ر٥	٢ر٠	٣ر٤	١ر٦	١٥ر٠	٤ر٠
جملـه	١٤٧ر٦	١٠٠ر٠	٢٢٢ر٧	١٠٠ر٠	٣٧٥ر١	١٠٠ر٠

المصدر: وزارة التخطيط

لقد كان أبرز هذه التغيرات هو انخفاض الوزن النسبى لقيمة صادرات القطن. فقـــد انخفضت من ٩١ر٢٪ من اجمالى قيمة الصادرات الزراعيه فى عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٧٢ر٣٪ فى عـــام ١٩٧٠/٦٩ ، ثم الى ٧١ر٣٪ فى عام ١٩٧٩. هذا مع العلم بأن القيمه المطلقه لصادرات القطن كانت فى ارتفاع مستمر خلال الفتره. وعلى العكس من ذلك فان القيمه المطلقه والوزن النسبى لقيمـة الصادرات من الأرز زادت خلال الستينات الا أنها عادت وانخفضت بشكل واضح خلال السبعينات.

ورغما عن ذلك فان قيمة الصادرات من القطن تعتبر العامل المؤثر فى اجمالى قيمة الصادرات الزراعية ، أى فى رفع أو خفض قيمة هذه الصادرات ، كما سبق وأوضحنا .

يلاحظ أن قيمة الصادرات الغير تقليدية ، وهى صادرات الخضر والفاكهه والزهور قد ارتفعت خلال الفتره المذكوره سواء من حيث قيمتها أو وزنها النسبى ، كما يوضح ذلك الجدول (٣٢) .

جدول (٣٢) تطور هيكل الصادرات الزراعيه موزعا الى مجموعات خلال الفتره ٥٩/١٩٦٠ — ١٩٧٩

(القيمة بالمليون جنيه)

	٥٩/١٩٦٠		٦٩/١٩٧٠		١٩٧٩	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
محاصيل تقليديه	١٤٠ر٤	٩٥ر١	٢٠١ر٨	٩٠ر٦	٢٩٩ر٨	٨٠ر٠
محاصيل غير تقليديه						
خضر	٥ر١	٣ر٠	١١ر٠	٤ر٩	٢٩ر٤	٧ر٩
فاكهه	١ر٤	١ر١	٦ر٠	٢ر٧	١٦ر٤	٤ر٤
زهور	—	—	١ر٠	٠ر٠	٠ر٩	٠ر٢
جملة	٦ر٠	٤ر٦	١٧ر١	٧ر٦	٤٦ر٧	١٢ر٠
انتاج حيوانى	٢ر٠	١ر٠	٤ر٠	٢ر٠	١٣ر٠	٣ر٠
أخرى	٠ر٠	٢ر٠	٣ر٤	١ر٦	١٥ر٠	٤ر٠
اجمالى عام	١٤٧ر٦	١٠٠ر٠	٢٢٢ر٧	١٠٠ر٠	٣٧٥ر١	١٠٠ر٠

المصدر: من الجدول السابق

يلاحظ من الجدول السابق أيضا أن هناك زيادة فى قيمة الصادرات من الانتاج الحيوانى، حيث ارتفعت من ٢ر٠ مليون جنيه فى عام ٥٩/١٩٦٠ الى ١٣ر٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ . وهنا

ومن الافضل تغطية احتياجات الاستهلاك من الانتاج المحلى ثم استيراد النفقى .
قد يثار السؤال حول تصدير حيوانات حيه للذبح فى الوقت الذى تقوم فيه باستيراد حيوانات حيه للذبح . لقد بلغ ثمن تصدير الطن من الحيوانات الحيه ١٤٠٥ جنيه ، بينما بلغ الطن المستورد من الحيوانات الحيه للذبح ١٩٢١ جنيه. وذلك من عام ١٩٧٩ . ان ذلك يوضح أن هناك خساره للاقتصاد القومى من جراء هذه السياسة .

من التحليل السابق لتطور هيكل الصادرات الزراعيه يتبين أنه تطورا ايجابيا ، حيث أن هناك تحول تدريجى من نظام الصادرات الاحاديه ، حيث تكون سلعه تصديريه واحده المثل الرئيسى فى هيكل الصادرات الزراعيه ، الى نظام تعدد الصادرات الزراعيه ، حيث يتم تصدير مجموعه من الصادرات . الا أن هذا التحول مازال بطيئا للغايه. فما زالت صادرات القطن تشكل النسبه الأكبر فى الصادرات الزراعيه. أما صادراتنا من الخضر والفاكهه والزهور فما زالت نسبتها ضئيله حيث لم تتجاوز قيمتها بعد ١٢٫٥٪ من اجمالى قيمة الصادرات الزراعيه. ان تنمية الصادرات الزراعيه عن طريق تنمية صادراتنا من الخضر والفاكهه والزهور والنباتات الطبية والعطريه مازالت أمامه امكانيات واسعه ، خصوصا وان امكانيات التوسع فى هذا النوع من المنتجات الزراعيه بهدف التصدير متوافره . الا أن ذلك يتطلب شروطا تنظيمية ومؤسسية معينه من حيث التركز والتخصص فى انتاج هذه المحاصيل وادخال السلالات والاصناف المرتفعه الانتاجيه. اضافه الى ذلك فانه يحتاج الى وجود أجهزه تسويقيه داخليه وخارجيه عاليه الكفاءة .

٥٠٦. تطور الأهمية النسبية للصادرات الزراعيه

انخفضت الأهمية النسبية للصادرات الزراعيه لاجمالى الصادرات السلعيه خلال الفتره محل الدراسه انخفاضا شديدا . فبعد أن كانت قيمة الصادرات الزراعيه تشكل حوالى ٧٨٪ من اجمالى قيمة الصادرات السلعيه فى عام ٥٩/١٩٦٠ انخفضت الى ٢٩٪ فقط فى عام ١٩٧٩ .

جدول (٣٣) تطور الاهمية النسبية للصادرات الزراعيـــة
خلال الفترة ٥٩/٦٠ـ ١٩٧٩

(القيمة بالمليون جنيه)

المجموعة السلعيـة	٦٠/٥٩		٧٠/٦٩		١٩٧٩	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
سلع زراعيـة	١٤٧ر٦	٧٧ر٧	٢٢٢ر٧	٦٧ر٩	٣٧٥ر١	٢٩ر١
سلع منجميـة	٦ر٤	٣ر٤	٨ر٣	٢ر٥	٤٣٠ر٠	٣٣ر٤
سلع صناعيـة	٣٥ر٩	١٨ر٩	٩٧ر١	٢٩ر٦	٤٨٢ر٧	٣٧ر٥
جملة الصادرات السلعية	١٨٩ر٩	١٠٠ر٠	٣٢٨ر١	١٠٠ر٠	١٢٨٧ر٨	١٠٠ر٠

المصدر : وزارة التخطيط .

ان انخفاض الاهمية النسبية للصادرات الزراعية يعود الى مجموعة من العوامل . منها ارتفاع قيمة الصادرات من السلع المنجمية خلال السبعينات وبشكل أدق فى النصف الثانى من السبعينات والذى يرجع الى زيادة قيمة الصادرات من البترول الخام بعـــد استعادة مصر لآبار البترول فى شبه جزيرة سيناء ابتداء من عام ١٩٧٦ . لقد أرتفعت قيمة الصادرات من البترول من ١ر ٢٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ الى حوالى ١١٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ ، ثم بلغت ٥ر٣٦٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ . أيضا فان نمو الصادرات الصناعية التحويلية عمل على خفض أهمية الصادرات الزراعية بالنسبة لاجمالى قيمة الصادرات السلعية . وهنا فاننا نحب أن ننوه الى أن الزراعة كان لها دورا بارزا فى زيادة قيمـــة الصادرات الصناعية ، من خلال تنمية الصادرات الصناعية التى من أصل زراعى ، والـــتى تعتمد على المواد الزراعية وذلك ما يوضحه الجدول (٣٤)

جدول (٣٤) تطور قيمة الصادرات الصناعية موزعة الى صادرات صناعية من أصل زراعى وصادرات صناعية أخرى خلال الفترة ٥٩/٦٠ـ١٩٧٩

(القيمة بالمليون جنيه)

السلعة	٥٩/٦٠	٦٩/٧٠	١٩٧٩
سلع صناعية من أصل زراعى	١ر٢٥	١ر٨٠	٦ر٢٨١
سلع صناعية أخرى	٨ر١٠	٠ر١٧	١ر٢٠١
جملة الصادرات الصناعية	٩ر٣٥	١ر٩٧	٧ر٤٨٢

المصدر : وزارة التخطيط

ملحوظة :

تضم مجموعة السلع الصناعية التى من أصل زراعى : المواد الغذائية المحفوظة والمشروبات والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية والجلود ومصنوعاتها ومستحضرات الزينة والتجميل .

اضافة الى ما ذكر فان انخفاض الكميات المصدرة من السلع الزراعية التصديرية الهامة ، خصوصا فى النصف الثانى من السبعينات كان من العوامل التى أدت الى انخفاض الأهمية النسبية للصادرات الزراعية .

٦٠٦ الواردات الزراعية

ارتفعت قيمة الواردات الزراعية ارتفاعا شديدا خلال الفترة محل الدراسة . ففى عام ٥٩/٦٠ بلغت قيمة الواردات الزراعية ٤ر٥١ مليون جنيه ، ارتفعت فى عام ٦٩/٧٠ الى ٥ر٦٨ مليون جنيه ، ثم بلغت ١ر٥٠٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ . لقد زادت قيمة الواردات الزراعية خلال الفترة بمقدار ٧ر٤٢٥ مليون جنيه وبلغت نسبة الزيادة ٨٨٢٪ .

والجدول (٣٥) يوضح تطور قيمة الواردات السلعية خلال الفترة ٥٩/٦٠ـ ١٩٧٩ .

جدول (٣٥) تطور قيمة الواردات الزراعية خلال الفترة
١٩٦٠/٥٩ — ١٩٧٩

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
١٩٦٠/٥٩	٥١ر٧	١٩٧٠/٦٩	٦٨ر٦
١٩٦١/٦٠	٤٤ر٧	١٩٧١/٧٠	٩٨ر٥
١٩٦٢/٦١	٧٠ر٧	١٩٧٢/٧١	٧٧ر٢
١٩٦٣/٦٢	٩٠ر٤	١٩٧٣	١٨٩ر٥
١٩٦٤/٦٣	١٠٩ر٣	١٩٧٤	٤٢٧ر٠
١٩٦٥/٦٤	١٠٠ر٠	١٩٧٥	٤٠٠ر٦
١٩٦٦/٦٥	١٠٢ر٨	١٩٧٦	٣٧٢ر٣
١٩٦٧/٦٦	١١٢ر٩	١٩٧٧	٣٦٨ر٦
١٩٦٨/٦٧	١١٤ر٩	١٩٧٨	٥٠٩ر٥
١٩٦٩/٦٨	٧١ر٠	١٩٧٩	٥٠٤ر١

المصدر : وزارة التخطيط

لقد أرتفعت قيمة الواردات الزراعية من ٥١ر٤ مليون جنيه الى ٦٨ر٥ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٧٠/٦٩ . أى أن الزيادة فى قيمة الواردات خلال هذه الفترة بلغت ١٧ر١ مليون جنيه فقط ، نسبتها ٣٣٪ . لقد بلغ متوسط النمو السنوى فى قيمة الواردات الزراعية ٣ر٣٪ . أما فى الفترة ١٩٧٠/٦٩ — ١٩٧٩ فقد أرتفعت قيمة الواردات بمقدار ٤٣٥ر٦ مليون جنيه ونسبتها ٦٣٦٪ . الا أن الواردات الزراعية مرت بمرحلتين خلال هذه الفترة . الفترة الاولى حتى عام ١٩٧١/١٩٧٢ وفيها زادت قيمة الواردات الزراعية بمقدار بسيط بلغ ١٠ مليون جنيه تقريبا . أما المرحلة الثانية فقد بدأت فى عام ١٩٧٣ وفيها

زادت قيمة الواردات بمقدار ٣ر ١١٢ مليون جنيه عن السنة السابقة ، وبنسبة تبلغ ١٤٥٪ وبعد ذلك استمرت قيمة الواردات الزراعية فى الزيادة السريعة وبنسب مرتفعة حتى بلغت ١ر٥٠٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩.

ان الارتفاع الكبير فى قيمة الواردات الزراعية خلال السبعينات يعود الى زيادة قيمة الواردات من السلع الزراعية الاستهلاكية ، وذلك ما يوضحه الجدول (٣٦)

جدول (٣٦) تطور قيمة الواردات الزراعية موزعة الى مجموعات سلعية
خلال الفترة ٦٠/٥٩ — ١٩٧٩

(القيمة بالمليون جنيه)

المجموعة السلعية	متوسط سنوى للفترة ٦١/٦٠ — ٦٥/٦٤		متوسط سنوى للفترة ٦٦/٦٥ — ٧٠/٦٩		متوسط سنوى للفترة ٧٥/٧٧٠ — ١٩٧٦		متوسط سنوى للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
سلع استهلاكية	٨٦ر٨	٨٥	٧٦ر٥	٨١	٢١١ر٧	٨٩	٣٤٤ر٥	٧٩
سلع وسيطة	١٦ر٢	١٥	١٧ر٤	١٩	٢٦ر٩	١١	٩٣ر٤	٢١
" استثمارية *	—	—	٢ر٠	—	—	—	٨ر٠	—
جملة الواردات الزراعية	١٠٣ر٠	١٠٠	٩٤ر١	١٠٠	٢٣٨ر٦	١٠٠	٤٣٨ر٧	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط

* حيوانات حية للتربية .

يبين الجدول أن قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية الزراعية تمثل النسبة العظمى من قيمة اجمالى الواردات الزراعية . أيضا يوضح الجدول ارتفاع القيمة المطلقة للواردات من السلع الزراعية الاستهلاكية فقد زادت من ٨٦ر٨ مليون كمتوسط سنوى للفترة ٦١/٦٠ الى ٣٤٤ر٥ مليون جنيه كمتوسط سنوى للفترة ٧٦ — ١٩٧٩ . الا أن القفزة فى قيمة واردات السلع الزراعية كانت فى السبعينات ، حيث أرتفعت من ٧٦ر٥ مليون جنيه كمتوسط سنوى للفترة ٦٦/٦٥ — ٧٠/٦٩

الى ٧ر٢١١ مليون جنيه كمتوسط سنوى خلال الفترة ٧٠/١٩٧١ ـ ١٩٧٥ ، أى ما يقرب من ثلاثة أضعاف .

أما عن مكونات كل من المجموعات السابقة من الواردات الزراعية وتطور قيمتها خلال السبعينات ، وهى الفترة التى شهدت الزيادة الكبيرة فى قيمة الواردات الزراعية ، فذلك ما يوضحه الجدول(٣٧)

جدول (٣٧) تطور قيمة الواردات الزراعية موزعة الى مكوناتها
خلال الفترة ٧٠/١٩٦٩ ـ ١٩٧٩

(القيمة بالمليون جنيه)

السلعة	٧٠/١٩٦٩		١٩٧٤		١٩٧٩	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
السلع الزراعية الاستهلاكية						
غلال	٥ر٢٧	٤ر٤٧	٩ر٣٣٦	١ر٨٥	٨ر٢٣٣	٥ر٦٠
دقيق قمح	٦ر٠٨	٠ر١٨	٥ر٤١	٥ر١٠	٩ر٧٢	٩ر١٩
بقوليات	٥ر٢	٢ر٥	١ر٣	٠ر٨	٤ر٥	١ر٤
بن	١ر١	٣ر٢	٢ر٢	٠ر٦	٦ر٥	١ر٥
شاى	٦ر٧	٠ر١٤	٥ر١٠	٧ر٢	١ر٥٤	٠ر١٤
أخرى	١ر٥	١ر٣	١ر١	٣ر٠	٣ر١٤	٣ر٧
جملة السلع الزراعية الاستهلاكية	٩ر٤٧	٠ر١٠٠	٣ر٣٩٥	٠ر١٠٠	١ر٣٨٦	٠ر١٠٠
السلع الزراعية الوسيطة						
حبوب زيتية	٠ر٣	٥ر١٤	٢ر٦	٦ر١٩	٧ر٦	٨ر٥
جوت خام	٥ر٣	٩ر١٦	٣ر٢	٣ر٧	٦ر٨	٤ر٧
تقاوى خضر	٩ر٠	٣ر٤	٥ر٢	٩ر٧	٧ر١	٥ر١
صوف	٥ر٤	٧ر٢١	٧ر٦	١ر٢١	٩ر٧	٨ر٦
تبغ	٣ر٧	٣ر٣٥	٣ر١١	٦ر٣٥	٥ر٦٠	٠ر٥٢
اخرى	٥ر١	٣ر٧	٧ر٢	٥ر٨	٠ر٣١	٦ر٢٦
جملة السلع الزراعية الوسيطة	٧ر٢٠	٠ر١٠٠	٧ر٣١	٠ر١٠٠	٤ر١١٦	٠ر١٠٠
سلع زراعية استثمارية						
حيوانات حية للتربية	—	—	—	—	٦ر١	١٠٠
اجمالى الواردات الزراعية	٦ر٦٨	—	٠ر٣٢٧	—	١ر٥٠٤	—

المصدر : وزارة التخطيط

من الجدول السابق يتضح أن مجموعة الغلال ودقيق القمح والشاى يشغلون الوزن الأكبر فى قيمة الواردات من السلع الزراعية الاستهلاكية . والملاحظ أن القيمة المطلقة والقيمة النسبية لمجموعة الغلال ودقيق القمح قد تزايدت خلال الفترة المذكورة . فقد ارتفعت القيمة المطلقة من ١ر٣٦ مليون جنيه فى أول الفترة وبنسبة ٤ر٦٥٪ الى ٧ر٣٠٦ مليون جنيه وبنسبة ٤ر٨٠٪ لقد ارتفعت قيمة الواردات من الغلال ودقيق القمح فى عام ١٩٧٤ بشكل كبير حيث بلغت ٤ر٣٧٨ مليون جنيه ، كما ارتفعت نسبتها الى ٦ر٩٥٪ . الا أن ذلك يرجع الى ارتفاع أسعار الاستيراد بشكل كبير فى منتصف السبعينات .

أما فى مجموعة السلع الزراعية الوسيطة فان واردات الصوف والتبغ يمثلان الثقل الأكبر فى اجمالى قيمة الواردات لهذه المجموعة ، يليها فى ذلك الحبوب الزيتية والجوت الخام .

والملاحظ أنه فى نهاية الفترة ارتفعت القيمة المطلقة والقيمة النسبية للواردات من التبغ بشكل واضح . ولمعرفة أسباب ارتفاع قيمة الواردات الزراعية يلزم معرفة تطور حجم الاستيراد وأسعار الاستيراد وذلك ما يوضحه الجدول (٣٨) لأهم الواردات الزراعية .

جدول (٣٨) تطور الكميات المستوردة وأسعار الاستيراد لأهم الواردات الزراعية
خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٩

الكمية بالالف طن
السعر للوحدة بالجنيه

السنة	قمح		دقيق قمح		اذرة شامى		شاى		تبغ		جوت	
	كمية	سعر الوحدة	كمية	سعر الوحدة	كمية	سعر الوحدة	كمية	سعر الوحدة	كمية	سعر الوحدة	كمية	سعر الوحدة
١٩٧٠	٨٥٠	٢ر٢٤	٣٧٥	٩ر٢٨	٧٣	٣ر٢٦	٢٨	٩ر٣٤٨	١٤	٧ر٥٢٨	١٨	٤ر١٣١
١٩٧١	٢٠٣٨	٩ر٢٧	٤٨٧	٩ر٣١	٧٩	٨ر٢٦	١٤	١ر٣٩٧	١٥	٣ر٥٢٧	١٥	٠ر١٢٥
١٩٧٢	٢٧٩٥	٣ر٣٠	٤٢٨	٩ر٣٣	١٣٨	٧ر٢٦	٣٢	٩ر٣٩١	١٨	٧ر٥٣٩	٨	٧ر١٤٨
١٩٧٣	٢٤٣٤	٢ر٥٠	٣٨٨	٣ر٥٩	٢٠٦	١ر٥٤	١٧	٨ر٣٧٨	٢١	٥ر٥٢٩	١٠	٨ر١٢٢
١٩٧٤	٢١٠٦	٢ر١٤٣	٤١٨	٢ر٩٩	٥٢٧	١ر٦٧	٢٥	٣ر٤١٨	٢٠	٤ر٥٦١	٢٠	٤ر١١٦
١٩٧٥	٢٨٢٦	٩ر٧٩	٦٣٣	٧ر٩٢	٤٢٧	٢ر٦٥	٤١	٤ر٤٨٤	٢٦	٧ر٧٩٠	٢٢	٤ر١٣٥
١٩٧٦	٢٨٦٧	٧ر٦٤	٦٠١	٥ر٨٥	٥٣٠	٠ر٦٥	٣٠	٦ر٦٠١	٢٣	٥ر١٠٧٦	٢٦	٥ر١٣٠
١٩٧٧	٢٦٠٨	٧ر٥٣	٦٩١	٠ر٨١	٦١٦	٢ر٥١	٢٦	٠ر١٠٠١	٢٩	٦ر١١٦٢	٢٣	٢ر١٦٩
١٩٧٨	٣٥٦٦	٣ر٥٨	١٠١٦	٠ر٧٨	٨٧٣	٤ر٥٢	٥٣	١ر١١٤٧	٢٩	٢ر١٥٦٠	١٢	٤ر٣٢٦
١٩٧٩	٢٦١٢	٨ر٧٥	٧٦٣	٥ر٩٥	٥٥١	١ر٦٥	٤٢	٦ر١٢٩١	٤٧	٤ر١٢٨٤	٣٢	٤ر٢٧٢

المصدر : وزارة التخطيط

من الجدول السابق يتبين أن هناك زيادة فى حجم الواردات الزراعية خلال السبعينات، خصوصا فى الواردات من القمح ودقيق القمح والاذرة الشامية والتبغ، حيث بلغت ٣٠٧٪ ، ٢٣٧ ٪ ، ٧٥٤٪ ، ٣٣٥٪ على التوالى . أيضا فان هناك ارتفاع كبير فى أسعار الاستيراد خلال نفس الفترة حيث ارتفعت أسعار استيراد القمح والشاى ودقيق القمح والاذرة بنسبة ٣١٣٪، ٣٧٠٪، ٣٣٠٪ ، ٢٤٧٪ على التوالى . يعنى ذلك أن الزيادة فى قيمة الواردات الزراعية خلال السبعينات يرجع الى كلا العاملين وهو زيادة الكميات المستوردة والارتفاع الكبير فى أسعار الاستيراد .

٠٧٠٦ الميزان التجارى الزراعى

يوضح جدول (٣٩) تطور الميزان التجارى الزراعى خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٧٩ .

جدول (٣٩) تطور الميزان التجارى الزراعى خلال الفترة
٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٧٩

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان	السنة	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان
٦٠/٥٩	١٤٧ر٦	٥١ر٧	٩٥ر٩	٧٠/٦٩	٢٢٢ر٧	٦٨ر٦	١٥٤ر١
٦١/٦٠	١٤٢ر٦	٤٤ر٧	٩٧ر٩	٧١/٧٠	٢١٤ر٧	٩٨ر٥	١١٦ر٢
٦٢/٦١	١٠١ر٩	٧٠ر٧	٣١ر٢	٧٢/٧١	٢٠٩ر٤	٧٧ر٢	١٣٢ر٢
٦٣/٦٢	١٣٧ر٩	٩٠ر٤	٤٧ر٢	١٩٧٣	٢٦٣ر٨	١٨٩ر٥	٧٤ر٣
٦٤/٦٣	١٦١ر٦	١٠٦ر٣	٥٢ر٣	١٩٧٤	٣٥٨ر١	٤٢٧ر٠	ـ ٦٨ر٩
٦٥/٦٤	١٨٥ر١	١٠٠ر٠	٨٥ر١	١٩٧٥	٢٧٠ر٧	٤٠٠ر٦	ـ ١٢٩ر٩
٦٦/٦٥	١٧٩ر٦	١٠٢ر٨	٧٦ر٨	١٩٧٦	٢٥٦ر٦	٣٧٢ر٣	ـ ١٩٥ر٧
٦٧/٦٦	١٧٢ر٢	١١٢ر٩	٥٩ر٣	١٩٧٧	٢٨٣ر٣	٣٦٨ر٦	ـ ٨٥ر٣
٦٨/٦٧	١٦٢ر١	١١٤ر٩	٤٧ر٢	١٩٧٨	٢١٩ر٩	٥٠٩ر٥	ـ ٢٨٩ر٦
٦٩/٦٨	١٩٤ر٧	٧١ر٠	١٢٣ر٧	١٩٧٩	٣٧٥ر١	٥٠٤ر١	ـ ١٢٩ر٠

المصدر : وزارة التخطيط

وكما يوضح الجدول فقد ظل الميزان التجارى الزراعى يحقق فائضا طوال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ١٩٧٣ وابتداء من عام ١٩٧٤ ظهر العجز الذى أخذ يتزايد من حوالى ٦٩ مليون حتى بلغ ٦ر٢٨٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ ، وفى عام ١٩٧٩ انخفض العجز الى ١٢٩ مليون جنيه ، والذى يرجع الى زيادة قيمة الصادرات الزراعية من حوالى ٢٢٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ الى ٣٧٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ . الا أن أرتفاع قيمة الصادرات الزراعية بهذا الشكل فى عام ١٩٧٩ يرجع كما سبق القول الى تقويم اسعار الصادرات الزراعية بسعر الصرف بالسوق الموازية للنقد الأجنبى ، أى أنه لا يعبر عن نمو حقيقى فى قيمة الصادرات . ان أسباب ظهور العجز فى الميزان التجارى الزراعى خلال السبعينات يرجع الى زيادة معدلات نمو الواردات الزراعية عن معدلات نمو الصادرات الزراعية . فخلال الفترة ٥٩ /١٩٦٠ — ٧٠/٦٩ بلغ متوسط النمو السنوى للواردات الزراعية ٧ر٣٪ بينما بلغ المتوسط السنوى لنمو الصادرات الزراعية ٧ر٤٪ . أما فى الفترة ٦٩/١٩٧٠ — ١٩٧٨ فقد انخفض المتوسط السنوى لنمو الصادرات الزراعية الى ٨ر١٪ بينما ارتفع المتوسط النمو السنوى لنمو الواردات الزراعية ٤ر٢١٪.

خلاصة ما ورد فى عرضنا عن تطور الصادرات والواردات الزراعية ، أن الصادرات الزراعية وان كانت قيمتها المطلقة قد زادت خلال الفترة ٦٠/٥٩ — ١٩٧٩ الا أن أهميتها النسبية لاجمالى الصادرات السلعية قد انخفضت بشكل واضح . كما أن الكميات المصدرة من أهم الصادرات الزراعية قد انخفضت بدرجة كبيرة . سبب ذلك انخفاض الانتاج من هذه المحاصيل من ناحية وزيادة الاستهلاك المحلى من ناحية أخرى . فى نفس الوقت فقد ارتفعت بنسبة أكبر قيمة الواردات من السلع الزراعية ، خصوصا السلع الزراعية الاستهلاكية وذلك بسبب عجز الناتج المحلى من هذه السلع عن سد احتياجات الاستهلاك الداخلى . ولقد ترتب على زيادة معدلات الاستيراد من السلع الزراعية عن معدلات الصادرات أن أصبح الميزان التجارى الزراعى يحقق عجزا ، مما يعنى أن الزراعة لم تعد تساهم فى توفير احتياجات التنمية من النقد الأجنبى . ان السبب الرئيسى لهذا هو انخفاض معدلات نمو الانتاج الزراعى ، وهو ما سبق أن أوضحناه عند تحليلنا لتطور الانتاج الزراعى .

٧ـ الفائض الزراعي وتعبئته

يحتل موضوع الفائض الزراعي أهمية بالغة في اقتصاديات التنمية بالدول النامية • وترجع هذه الأهمية لسببين ، الأول للدور الذي يلعبه الفائض الاقتصادي في عملية التنمية الاقتصادية ، والثاني أن الفائض الزراعي يشكل الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادي في الدول النامية التي تحتل الزراعة أهمية كبيرة في اقتصادياتها • يرى شارل بتلهايم " أنه حتى في العصر الحالي فان مقدار الفائض الزراعي الصافي يمكن أن يلعب دورا هاما في امكانيات التطور • "(١) أما موريس دوب فيرى أن الفائض الزراعي هو واحدا من شروط التنمية الاقتصادية • (٢) الا أن كالتباري يؤكد " ان الفائض الزراعي يشكل الأساس الطبيعي لانتاج الفائض في كل فروع الاقتصاد اللازراعية (٣)" ، أي أنه الاساس للتطور الاقتصادي • ان أهمية الفائض الزراعي لا تتمثل في رأيه في تحرير جزء من قوة العمل الزراعية ، وجعلها متاحة للقطاعات الاقتصادية الاخرى وخصوصا قطاع الصناعة ، بل أنه يرى أن التطور الصناعي وانتاج المواد الخام وكل العناصر المادية هي من وظائف الفائض الزراعي • (٤)

ان الدور الذي يمكن ان يلعبه الفائض الزراعي في عملية التنمية يتوقف أولا على حجم هذا الفائض وثانيا على أساليب تعبئة هذا الفائض وجعله متاحا للتنمية • وهنا تكمن مشكلة التنمية في الدول النامية التي تلعب الزراعة دورا رئيسيا في اقتصادياتها • ان حجم الفائض الزراعي المتاح للتنمية بهذه الدول منخفضا • ان ذلك يرجع الى عاملين أساسيين ، الأول تخلف قوى الانتاج الزراعية ، والثاني صور الاستحواز على هذا الفائض •

---

(١) وردت في Parviz khalatbari : Ökonomische Unterent-Wicklung. Mechanismus-Probleme-Ausweg: Berlin I97I. P. I24.

(٢) وردت بنفس المرجع

(٣) نفس المرجع • ص ١٢٢

(٤) نفس المرجع

وحتى يمكن فهم هذه النقطة يلزم أولا التعرف على مفهوم الفائض الزراعى • دون الخوض فى النقاش الذى دار حول تعريف الفائض الزراعى وجدوى هذا التعريف، أو مناقشة التعريفات النظرية المختلفة والمتعددة لأنواع الفائض، رغم أهميتها النظرية والعملية، حيث أن ذلك يخرج عن نطاق هذا البحث، فأن الفائض الزراعى هو عباره عن ذلك الجزء من الناتج الزراعى الذى يزيد عن احتياجات الاستهلاك الضرورى للمنتجين المباشرين واسرهم • (١) انه بذلك الجزء من الانتاج الذى يقوم المنتجون بانتاجه فى الوقت الذى يزيد عن الوقت اللازم لانتاج احتياجاتهم الاستهلاكية الضرورية • ان وقت عمل المنتجين ينقسم بذلك الى وقت العمل الضرورى، الذى ينتجون فيه الانتاج الضرورى لاحتياجاتهم الاستهلاكية، ووقت العمل الزائد، الذى ينتجون فيه الانتاج الزائد أو " الفائض الزراعى " • وعلى ذلك فكلما زاد وقت العمل الضرورى عن وقت العمل الزائد، أدى ذلك الى انخفاض الفائض الزراعى، والعكس صحيح • ان العامل المحدد فى توزيع وقت العمل للمنتجين الزراعيين هو درجة التطور التكنولوجى لقطاع الزراعة • فاذا كانت أدوات الانتاج/ وانتاجيتها منخفضة احتاج المنتجون الى وقت طويل لانتاج احتياجاتهم الاستهلاكية الضرورية أى زاد وقت العمل الضرورى وبالتالى قصر وقت العمل الزائد • وكلما تطورت قوى الانتاج استطاع المنتجون انتاج احتياجاتهم الضرورية فى وقت أقل وبالتالى يستغل الجزء الأكبر من وقت العمل فى الانتاج الزائد أى انتاج الفائض الزراعى • ومن هنا فان أى سياسة زراعية تهدف الى تعظيم الفائض الزراعى لابد وأن تعتمد بالدرجة الأولى على النهوض بالزراعة وتطويرها تكنولوجيا، وخلق ظروف الانتاج المناسبة التى تسمح لأدوات الانتاج المتطورة أن تعمل بكفاءة مثلى •

٢ • ١ • ٧ تقدير حجم الفائض الزراعى

ان تقدير حجم الفائض الزراعى ليست عملية سهلة • فهى تتطلب الكثير من الاحصائيات والبيانات حول اعداد المنتجين الزراعيين الذين يقومون فعلا بالعملية الانتاجية وعدد الأفراد الذين يعولونهم والاستهلاك الفعلى لكل من هاتين الفئتين وطبيعة هذا

---

(١) أنظر : شارل بتلهايم: مرجع سابق ص ٩٨ ومابعدها • أنظر أيضا : عبد الهادى على النجار (دكتور) : الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئته بالاقتصاد المصرى • المكتب المصرى الحديث • الاسكندرية ١٩٧٤ •

الاستهلاك ، هل هو استهلاك ضرورى أو ترفى وحجم الانتاج الزراعى المتحقق وقيمته والعائد الزراعى المتحقق وغير ذلك من البيانات • وكما هو معلوم فانه نظرا لغلبة المشروع الفردى الصغير فى القطاع الزراعى فان هناك صعوبة بالغة فى الحصول على مثل هذه الاحصائيات والبيانات • الا أن ذلك لا يمنعنا من محاولة تقدير الفائض الاقتصادى المتحقق فى الزراعة المصرية انطلاقا من التعريف الذى سبق أن ذكرناه عن الفائض الزراعى وهو الجزء من الناتج الزراعى الذى يزيد عن احتياجات الاستهلاك الضرورى للمنتجين المباشرين وأسرهم وعلى ذلك فان تقدير القيمة النقدية للفائض الزراعى يمكن أن نحصل عليه عن طريق حساب التكلفة الاستهلاكية الضرورية للمنتجين المباشرين وأسرهم والتى يتم بعد ذلك طرحها من قيمة الدخل الزراعى بالأسعار الجارية والتى تمثل قيمة الانتاج الزراعى المتحقق بعد استبعاد قيمة مستلزمات الانتاج • فكما هو معلوم فان الدخل الزراعى يتم توزيعه على عوائد عوامل الانتاج المختلفة وهى الأجور والريع وعائد رأس المال سواء كان فوائد على القروض أو عائد رأس المال الخاص المستخدم من قبل المنتجين أى العائد الزراعى للمنتجين الزراعيين • ان مصدر هذه العناصر جميعها هو الدخل الزراعى •

ان الدخل الزراعى المتحقق هو الوعاء الذى يحصل منه صاحب كل عنصر من عناصر الانتاج على عائد هذا العنصر أو جزء منه وذلك طبقا للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة • [1] قد يقال ان الاجور فى هذه الحالة يمكن أن تكون هى المعبر عن قيمة الاستهلاك الضرورى للمنتجين الزراعيين وعلى ذلك فان قيمة عوائد حقوق التملك تكون معبرا عن قيمة الفائض الزراعى • ان ذلك

---

(١) ولذا فانه لا يمكن فهم طريقة حساب الفائض الزراعى عن طريق تقدير ايراد الاستغلال الزراعى وهو عبارة عن قيمة الانتاج الزراعى مخصوما منه تكلفة الانتاج بما فيها الأجور — ثم حساب قيمة الريع وفوائد القروض الزراعية واضافتها الى ايراد الاستغلال الزراعى السابق تقديره واعتبار أن ذلك هو العائد الزراعى • ان ايراد الاستغلال الزراعى يتضمن فى هذه الحالة عنصرى الريع وفوائد القروض الزراعية ، أو بمعنى آخر أن ريع الارض وفوائد القروض الزراعية يتم الحصول عليها من ايراد الاستغلال الزراعى اذ لا يوجد مصدرا آخر لدفع هذه العناصر سوى ايراد الاستغلال الزراعى • ان حساب الفائض الزراعى بهذه الطريقة يعنى تضخيم العائد قيمة العائد الزراعى وذلك بمضاعفة قيمة الريع ، وبالتالى تضخيم الفائض الزراعى •

يكون صحيحا فى حالة عمال الزراعة فقط حيث ان الأجور التى يحصلون عليها هى الدخل النقدى الذين ينفقونه لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية لهم ولأفراد أسرهم الذين لا يعملون ان أجور هذه الفئة تمثل فعلا تكلفة الاستهلاك الضرورى الا أن صغار الحائزين يقومون باستهلاك جزء من انتاجهم بما يزيد عن قيمة الأجور التى تقدر لهم ولأفراد أسرهم الذين يعملون معهم . أى أن تكلفة الاستهلاك الضرورى هنا هى أعلى من الأجور المقدرة لهم . أما الفئات الأخرى من المنتجين وهم فئة متوسطى وكبار الزراع وباعتبارهم مديرى مزارع الا أن استهلاكهم يزيد بكثير عن مايمكن أن يكون استهلاكا ضروريا حيث أنه يتضمن استهلاكا ترفيا وفى هذه الحالة فان القيمة النقدية المقدرة لهم كأجور لا تمثل أيضا القيمة الحقيقية لاستهلاكهم . لكل ذلك فان لا يمكن أخذ قيمة الأجور كمؤشر عن قيمة احتياجات الاستهلاك الضرورية للمنتجين المباشرين وأسرهم .

لذلك فاننا عند تقديرنا لتكلفة الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية فضلنا أخذ متوسط التكلفة الضرورية التى يحتاجها الفرد العامل فى الزراعة لتغطية الحد الأدنى من احتياجاته الأساسية المعيشية Basic needs of consumption وهذه تم تقديرها على أساس الاحتياجات الغذائية التى قدرها خبراء منظمة الصحة العالمية والتى يحتاجها الفرد فى المتوسط للحصول على السعرات الحرارية الضرورية اللازمة لأداء العمل الزراعى . أما الاحتياجات الغير غذائية فقد قدرت طبقا لنتائج ميزانية الاسرة والنسبة من الانفاق اللازمة لتغطية هذه الاحتياجات. (١) وبضرب تكلفة الفرد المقدرة طبقا للأسس السابقة ، فى اجمالى عدد سكان الريف ذوى النشاط الزراعى يمكن أن نحصل على اجمالى تكلفة الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية للمنتجين المباشرين وأسرهم وهذا ما يوضحه الجدول (٤٠) .

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر :

Samir Radwan; Agrarian reform and rural poverty Egypt I952-I975. ILO Geneva I979. P. 4I.

جدول (٤٠) تطور الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية للمنتجين الزراعيين المباشرين وأسرهم خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٩

	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٩
عدد سكان الريف ذوى النشاط الزراعى بالألف	١٤٣٧٩	١٥٧٨٠	١٦٣٨٨	١٧٢٩٢	١٨٦٤٨
متوسط تكلفة الفرد بالجنيه					
احتياجات غذائية	١٦ر٢	١٨ر٢	٢١ر٥	٣٥ر٧	٤٨ر٤
احتياجات غير غذائية	٢١ر١	٢٤ر٥	٢٨ر٩	٤٨ر٠	٦٥ر٢
جملـــة	٢١ر١	٢٤ر٥	٢٨ر٩	٤٨ر٠	٦٥ر٢
اجمالى تكلفة الاستهلاك الضرورية للمنتجين المباشرين واسرهم بالمليون جنيه •	٣٠٣ر٤	٣٨٦ر٨	٤٧٣ر٦	٨٣٠ر٠	١٢١٢ر١

المصدر / (١) قدر عدد سكان الريف ذوى النشاط الزراعى من اجمالى عدد سكان الريف طبقا للسنوات المذكورة ثم اخذت نسبة العاملين فى الزراعة على أساس ٨٩ر٢٪ للسنوات ١٩٦٠، ١٩٦٦، ١٩٧٠، ونسبة ٨٤٪ للسنوات ١٩٧٦، ١٩٧٩ •

(٢) حسب متوسط تكلفة الفرد بالجنيه طبقا لاحتياجات الفرد الغذائية الضرورية والغير غذائية أنظر فى ذلك :

Samir Radwan: Agrafian reform and rural poverty Egypt I952-I975 IIO. Geneva I973 P. 4I.

قد يعاب على هذه الطريقة فى تقدير تكلفة الاستهلاك الضرورى للمنتجين المباشرين وأسرهم انها تحتسب على أساس الحد الأدنى للاحتياجات المعيشية أو ما يطلق عليه حد الكفاف • الا أنها من ناحية أخرى تقدر على أساس متوسط التكلفة للفرد الذى يعمل ، وحيث أن جميع أفراد الاسرة لا يعملون كما وان من بين أفراد الاسرة من هم صغار السن وتقل حاجاتهم الاستهلاكية عن هذا المستوى ، فانه يمكن القول أن متوسط التكلفة على أساس الاسرة تزيد عن حد الكفاف •

وقد يعترض على هذه الطريقة فى أنها تقدر تكلفة الاستهلاك الضرورى لكل سكان الريف ذوى النشاط الزراعى وما يتضمنه ذلك من اشكال البطالة ـ أى أنه ضمن هؤلاء من لم يشترك فى الانتاج . والحقيقة أن الريف لا يعرف صور البطالة المستديمة ، وانما هناك البطالة الموسمية أو المقنعة . ان سكان الريف ذوى النشاط الزراعى يشاركون جميعهم فى الانتاج الزراعى ومصدر دخولهم هو العمل الزراعى أما كحائزين أو كأفراد اسرة الحائزون أو عمال زراعة بأجر . ولهذا فان تقدير تكلفة الاستهلاك الضرورى لكل سكان الريف ذوى النشاط الزراعى كتكلفة الاستهلاك الضرورى للمنتجين المباشرين وأسرهم انما تمثل الواقع فعلا .

بعد تقدير تكلفة الاستهلاك الضرورى للمنتجين المباشرين وأسرهم فانه يمكن تقدير الفائض الزراعى بمعلومية الدخل طبقا لما يوضحه الجدول (٤١) .

جدول (٤١) تطور حجم الفائض الزراعى خلال الفترة ٦٠/٦١ ـ ١٩٧٩

(القيمة بالمليون جنيه)

	٦٠/٦١	٦٥/٦٦	٦٩/٧٠	١٩٧٦	١٩٧٩
الدخل الزراعى بالاسعار الجارية	٤٠٢ر٧	٦٠٨ر٥	٧٧١ر٩	٧٤٤ر٢	٢٦٨٧ر٦
اجمالى تكلفة الاستهلاك الضرورى	٣٠٣ر٤	٣٨٦ر٨	٤٣٣ر٦	٨٣٠ر٠	١٢١٢ر١
الفائض الزراعى	٩٩ر٣	٢٢١ر٣	٢٩٨ر٣	٩١٤ر٢	١٤٧٥ر٥
نسبة الفائض الى الدخل الزراعى	٢٤ر٦	٣٦ر٤	٣٨ر٦	٥٢ر٤	٥٤ر٩

ملحوظة :

تكلفة الاستهلاك الضرورى مقدرة على أساس سنوات ميلادية ، أما الدخل فهو مقدر على أساس سنة مالية للسنوات ٦٠/١٩٦١ ، ١٩٦٥/١٩٦٦ ، ٦٩/١٩٧٠ الا أن ذلك لا يؤثر فى التقدير بما يخل بالنتيجة .

وكما يتضح من الجدول السابق فقد زادت القيمة المطلقة للفائض الزراعى ونسبته الى اجمالى الدخل الزراعى خلال الفترة محل الدراسة ، خصوصا خلال مرحله السبعينات • وهذه النتيجة تتطابق والتطور الذى حدث للدخل الزراعى ، حيث زادت قيمته بالاسعار الجارية خلال الفترة المذكورة وخصوصا فى مرحلة السبعينات• (١)

٢٠٧• تعبئة الفائض الزراعى

اذا كان الفائض الاقتصادى الزراعى يمثل الأساس الطبيعى لعملية التنمية الاقتصادية فى البلدان المتخلفة ، وأن حجم هذا الفائض هو العامل المحدد لحجم خطط التنمية الممكن تنفيذها ، فان تعبئة هذا الفائض وجعله متاحا خارج القطاع الزراعى لأغراض الاستثمار يمثل الشرط الجوهرى لتنفيذ خطط وبرامج التنمية الموضوعة • ومن هنا فان محور القضية فى سياسات التنمية لا يتحدد فقط فى تعظيم وزيادة حجم الفائض الزراعى وانما أيضا فى الوسائل والأدوات الاقتصادية التى تستخدم لتعبئة هذا الفائض وجعله متاحا خارج القطاع الزراعى •

وكما هو معروف فقد اعتمدت التجربة المصرية فى تعبئة الفائض الزراعى — أو جزء منه — الى جانب الوسائل التقليدية — وهى الضرائب الزراعية — على السياسات السعرية من خلال ما أطلق عليه نظام الائتمان الزراعى والتسويق التعاونى • وبمقتضى هذا النظام كانت الدولة تقوم بامداد المنتجين الزراعيين باحتياجاتهم من مستلزمات الانتاج الزراعى بأسعار محدده وتقوم بشراء انتاجهم — أو جزء منه ، بأسعار محدده • ومن أجل تنفيذ هذا النظام تم انشاء مؤسسات الدولة المختلفة التى تقوم بوظيفة امداد المنتجين بوسائل الانتاج المختلفة وتقوم بالتسويق الداخلى والخارجى للمحاصيل الزراعية ، الى جانب التنظيمات الزراعية — التى كانت حلقة الاتصال بين المنتجين الزراعيين وهذه المؤسسات المختلفة وأداة الدولة التى حاولت عن طريقها توجيه وتنظيم الانتاج الزراعى طبقا لمقتضيات الخطة ومتطلباتها • وعن طريق هذا النظام أمكن للدولة أن تحصل على جزء من الفائض الزراعى •علاوة على هذه الأدوات فقد تمكنت الدولة من الحصول على جزء آخر من الفائض الزراعى من خلال قيامها مباشرة بالنشاط الانتاجى فى وحدات الانتاج الزراعية المملوكة للدولة • كما أتاح لها نشاطها الاشرافى على جزء من الأراضى الزراعية الحصول على جزء من الفائض الزراعى • والجدول التالى يوضح تطور ايرادات الدولة عن طريق هذه الأنشطة المختلفة •

---

(١) انظر الجزء الخاص بتطور الدخل الزراعى فى الدراسة •

جدول (٤٢) تطور عائد الدولة من القطاع الزراعى خلال الفترة ٦٠/٦١ـ١٩٧٩

(بالمليون جنيه)

البيان	٦١/٦٠	٦٦/٦٥	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
ضرائب الأرض الزراعية	١٣ر٠	١٧ر٩	٢١ر٨			٢١ر٧	٢١ر٤	٢١ر٦	٢٤ر٢	٣٥ر٠
فروق تصدير الحاصلات	٣٣ر٠	٦٣ر٧	٦٢ر٨			١٠٨ر١	٧٩ر١	٩٩ر٠	١٠٣ر٧	١٢٨ر١
عائد أراضى الاصلاح الزراعى	٣ر٥	٨ر٣	٨ر٢			٧ر١	٧ر٦	٧ر٩	٧ر٨	٨ر٨
عائد أراضى الأوقاف	١ر٢	١ر٧	١ر٨			٢ر٩	٣ر٢	٣ر٣	٣ر٤	٤ر٦
عائد قطاع الدول الزراعى	—	—	—			٥٠ر٦	٦٠ر٨	٧١ر٥	١٠٠ر٤	١٤٢ر٠
ضرائب ورسوم وجمارك تصدير الحاصلات للزراعية	٢ر٠	١ر٥	١١ر٦			٩ر٢	٩ر٠	١٧ر٥	١٠ر٧	١٤ ر١
ضرائب قطاع الدولة الزراعى	—	—	—			٢ر١	٧ر٠	٣ر٩	٣ر٣	٥ر٠
عائد المنتجات الجانبية	٢ر٣	٢ر٤	—			١٠ر٥	١٢ر٥	١٠ر٦	١٣ر٤	١٣ر٠
جملـــــة	٥٥ر٠	٩٥ر٥	١٠٦ر٢	١١٥ر٤	١٤٨ر٧	٢١٢ر١	٢٠٠ر٦	٢٣٦ر١	٢٦٦ر٩	٣٥٠ر٦

المصدر/ السنوات ٦١/٦٠ ، ٦٦/٦٥ ، ٦٨/٦٧

Ahmad Zaki A. Sheria: Financial Contributions of agriculture to economic development in the UAR. in: Central school of Planning and Statistics in Warsaw Long-range and Regional Planning. Warssawa 1971. P.128

• السنوات ٦٨/ ٦٩، ١٩٧٠/٦٩ ، كمال الجنزورى (دكتور) التخطيط القطاعى الزراعى ـ معهد التخطيط القومى، مايو ١٩٧٢ مذكرة داخلية ٣٢ ص ١٠

• السنوات ١٩٧٩/٧٥ جمعت استنادا الى بيانات الحساب الختامى لميزانية الدولة ـ وزارة المالية والحسابات الختامية لميزانيات الهيئة العامة للاصلاح الزراعى وهيئة الأوقاف المصرية وكانود أن نحصل على بيانات عن الفترة ١٩٧١/٧٠ ـ ١٩٧٩ الا أننا لم نستطع الحصول على بيانات الفترة ١٩٧١/٧١ ـ ١٩٧٤ بسبب الغاء المؤسسات العامة ـ وهى جهات التوجيه الاقتصادى المركزية التى كانت تتجمع لديها بيانات الوحدات الاقتصادية المختلفة .

والملاحظة الهامة التى يظهرها الجدول السابق هو انخفاض عائد الدولة عن طريق الضرائب الزراعية ، وهى ضريبة الأرض الزراعية ، بالنسبة الى اجمالى عائد الدولة من قطاع الزراعة . فهى لم تتجاوز ٢٤٪ فى عام ١٩٦١/٦٠ ، انخفضت الى ١٠٪ فى عام ١٩٧٩ . وعند نسبتها الى اجمالى الدخل الزراعى فانها تبلغ ٢ر٣٪ فى عام ١٩٦١/٦٠ ، انخفضت الى ٣ر١ فى عام ١٩٧٩ .

أما الملاحظة الهامة الثانية فهى أنه فى الأعوام ١٩٦١/٦٠ ، ١٩٦٦/٦٥ ، ١٩٦٨/٦٧ كان عائد الدولة من تصدير الحاصلات الزراعية يشكل الجزء الأكبر من اجمالى عائد الدولة من قطاع الزراعة . فقد تراوح بين ٦٠ ـ ٧٠ ٪ من اجمالى عائد الدولة من قطاع الزراعة . أما فى النصف الثانى من السبعينات فان عائد قطاع الدولة الزراعى أصبح بشكل أهمية كبيرة فى عائدات الدولة من قطاع الزراعة الى جانب عائد الدولة من تصدير الحاصلات الزراعية .

والحقيقة أن اجمالى حصيلة الدولة النقدية من قطاع الزراعة تزيد عن التقديرات السابقة ، حيث يجب أن يضاف اليها حصيلة البنود التالية :

أ ـ الفرق فى أسعار الاسمدة الكيماوية .

ب ـ الفائدة على القروض الزراعية .

حـ ـ الرسوم المفروضة على المحاصيل المسوقة تعاونيا .

ولذا فسوف نقوم بتقدير الحصيلة النقدية لهذه البنود للسنوات الواردة بالجدول السابق (٤٢) ثم نقوم باضافتها الى اجمالى العائدات النقدية الواردة بهذا الجدول لنحصل بالتالى على اجمالى عائد الدولة من قطاع الزراعة .

أ — الفرق فى أسعار الأسمدة الكيماوية

منذ عام ١٩٦٠ بدأت الدولة فى التدخل فى تجارة وتوزيع الاسمدة الكيماوية حفاظا على مصلحة المنتجين الزراعيين وللعمل على استقرار أسعار هذا العنصر الهام من عناصر الانتاج الزراعى ، حيث بدأت فى استيراد الاسمدة الكيماوية اللازمة للانتاج الزراعى وكلفت مهمة توزيعها الى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها بالمحافظات وابتداء من عام ١٩٦٥ احتكرت هذه المؤسسة التجارة الداخلية للاسمدة الكيماوية سواء المستوردة أو المصنعة محليا حيث قامت مؤسسات الدولة للتجارة الخارجية باستيراد الأسمدة الكيماوية لحساب المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والتى كانت تقوم ببيعها الى المنتجين الزراعيين . (١) ونتيجة لهذا النشاط التجارى حققت المؤسسة عائدا للدولة عبارة عن الفرق بين تكلفة استيراد الأسمدة وأسعار بيعها الى المنتجين الزراعيين . والجدول (٤٣) يوضح قيمة هذا الفرق خلال الفترة ١٩٦٦/٦٥ حتى عام ١٩٧١/٧٠ ، حيث أنه عقب ذلك ونتيجة لارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية المستوردة إلتزام الدولة بتوفير الأسمدة للمنتجين الزراعيين بأسعار معقولة قامت الدولة بتحميل الفرق بين تكلفة استيراد الأسمدة الكيماوية وأسعار بيعها الى المنتجين الزراعيين (٢)

---

(١) انظر : محمود عبد الفضيل (دكتور) التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف (١٩٥٢/١٩٧٠) دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر . القاهرة ١٩٧٨ . ص ٢٠٤ . أيضا ، حسنى حافظ عبد الرحمن (دكتور) التنمية الزراعية وأثرها على الدعم الموجه للقطاع الزراعى فى جمهورية مصر العربية . رياسة مجلس الوزارة . دراسة الدعم . مذكرة رقم (٢١٤) ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ١٠

(٢) حول هذا الموضوع انظر : حسنى حافظ عبد الرحمن : المرجع السابق .

جدول (٤٣) عائدات الدولة من توزيع الاسمدة الكيماوية
خلال الفترة ١٩٦٦/٦٥ - ٧٠ / ١٩٧١

السنة	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠
القيمة بالمليون جنيه	١ر٤	١ر٢	٤ر٨	٥ر٣	٦ر٥	١٠ر٩

ملحوظة : قدرت القيمة في المصدر عن سنوات ميلادية ولغرض البحث قمنا بتحويلها الى سنوات مالية وذلك باخذ المتوسط لسنتين ميلاديتين.

المصدر:

Agricultural Price managment in Egypt. World Bank staff working paper N. 388 April 1980 . P. 60.

ب. الفائدة على القروض الزراعية

يوضح الجدول (٤٤) اجمالى قيمة الفائدة التى حصلت عليها بنوك التنمية والائتمان الزراعى (بنوك التسليف الزراعى والتعاونى سابقا) من الفلاحين مقابل اقراضهم بالسلف النقدية والعينية.

جدول (٤٤) اجمالى قيمة الفائدة على القروض المنصرفه من بنوك التنمية والائتمان الزراعى (بنوك التسليف الزراعى والتعاونى سابقا) خلال الفتره ٦٠/٦١ـ١٩٧٩

(القيمة بالمليون جنيه)

السنه	سعر الفائده (١)	اجمالى المسدد من القروض (٢)	اجمالى قيمة الفائده
٦١/٦٠	ـ	٣٢ر٢	ـ
٦٦/٦٥	٤ر٠٪	٦٩ر١	٨ر٠
٦٧/٦٦	٤ر٠٪	٧٢ر٣	٣ر١
٦٨/٦٧	٤ر٠٪	٦٩ر٨	٣ر٠
٦٩/٦٨	٦ر٠٪	٦٧ر٢	٣ر٨
٧٠/٦٩	٦ر٠٪	٧٢ر٤	٤ر١
١٩٧٥	٤ر٠٪	٩٠ر٣	٣ر٠
١٩٧٦	٤ر٠٪	٩٩ر٢	٣ر٨
١٩٧٧	٥ر٤٪	١١٤ر٧	٥ر٩
١٩٧٨	٥ر٤٪	١٢٦ر٩	٦ر٠
١٩٧٩	٤ر٠٪	١٥٣ر٢	٥ر٩

المصدر: (١) عن تطور سعر الفائده على القروض أنظر: نبيل حسن مصطفى: دراسة عن تراكم مديونيات المؤسسة المصريه العامه للائتمان الزراعى والتعاونى لدى الزراعيين. معهد التخطيط القومى. نوفمبر ١٩٧٤.
أيضا: سعد حسن متولى (دكتور): التعاون الزراعى ودوره فى التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية. معهد التخطيط القومى. مذكره داخليه رقم ٦٥٧ فبراير ١٩٧٩.

(٢) اجمالى المسدد من القروض: محمد عبد المنعم عفر (دكتور): دراسات فى التمويل الزراعى. معهد التخطيط القومى مذكره داخليه رقم ١١٥ نوفمبر ١٩٧١. نبيل حسن مصطفى: المرجع السابق. البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى (بيانات غير منشورة).

ملحوظه: (١) أن سعر الفائده المذكور هو للسلف القصيرة الأجل. ونظر لأنها تمثل النسبه العظمى لاجمالى السلف المنصرفه فقد تم على أساسها حساب اجمالى قيمة الفائده.

(٢) قدرت قيمة الفائدة عن عام ٦٥/١٩٦٦ للسلف المنصرفه للحائزين لعشرة أفدنه فاكثر وتبلغ نسبتها ٢٠٪ من اجمالى السلف المنصرفه، حيث أنه فى هذا العام كانت الفائده مفروضه على هؤلاء الحائزين فقط وابتداء من عام ١٩٦٧ فرضت الفائده على كل الحائزين.

حـ - الرسوم المفروضه على المحاصيل الزراعية لحساب الحكم المحلى بالمحافظات

يوضح الجدول التالى قيمة الرسوم التى خصمت من أثمان المحاصيل الزراعية المسوقه تعاونيا لحساب الحكم المحلى بالمحافظات ، والتى تمثل ضريبة غير مباشره مفروضه على المنتجين الزراعيين . وقد قدرت فقط لمحصولى القطن والأرز وهما أهم المحاصيل التى يجرى تسويقها تعاونيا وذلك ابتداء من عام ٦٥/١٩٦٦ وهو العام الذى استكمل فيه تطبيق نظام التسويق التعاونى على المحاصيل الزراعية .

جدول (٤٥) قيمة الرسوم التى خصمت من أثمان محصولى القطن والأرز المسوق تعاونيا لحساب الحكم المحلى خلال الفترة ٦٥/١٩٦٦ - ١٩٧٩

(القيمة بالالف جنيه)

السنه	اجمالى قيمة الرسوم المحصله	قيمة الرسوم المحصله لحساب الحكم المحلى
٦٦/٦٥	٢٨١٥	١٠٠٠
٦٧/٦٦	٢٥٦٤	٧٠٩
٦٨/٦٧	٢٥٧٢	٦٧٧
٦٩/٦٨	٢٨٤٩	٨٢٨
٧٠/٦٩	٣٨٤٦	١٠٠٢
١٩٧٥	١٧١٧	٣٥٠
١٩٧٦	٢٠٧٨	٣٤٣
١٩٧٧	٢٥٠٢	٣٩٦
١٩٧٨	٣٦٦٨	٧٠٢
١٩٧٩	٣٤٣١	٦٥٣

قدرت على أساس كمية المحصول المسوق تعاونيا والرسوم المفروضه على الوحده المسوقه .

بعد تقدير قيمة هذه البنود الثلاثه فان اجمالى قيمة عائدات الدوله من قطاع الزراعه يوضحها الجدول (٤٦)

جدول (٤٦) اجمالى قيمة عائدات الدوله من
قطاع الزراعة خلال الفترة ٦٠/ ١٩٦١ ـ ١٩٧٩

	٦١/٦٠	٦٦/٦٥	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١ـ عائدات الدولـــه الموضحه بالجدول (٤٣)	٥٥ر٠	٩٥ر٠	١٠٦ر٢	١١٥ر٤	١٢٨ر٧	٢١٢ر١	٢٠٠ر٦	٢٣٦ر١	٢٦٦ر٩	٣٥٠ر٦
٢ـ فروق أسعار الأسمده	—	١ر٤	٤ر٨	٥ر٣	٦ر٠	—	—	—	—	—
٣ـ فوائد القروض الزراعية	—	٨ر٠	٣ر٠	٣ر٨	٤ر١	٣ر٠	٣ر٨	٥ر٩	٦ر٠	٥ر٩
٤ـ رسوم الحكم المحلى	—	١ر٠	٧ر٠	٨ر٠	١ر٠	٤ر٠	٣ر٠	٤ر٠	٧ر٠	٧ر٠
اجمالى	٥٥ر٠	٩٨ر٧	١١٤ر٧	١٢٥ر٣	١٤٠ر٣	٢١٦ر٠	٢٠٤ر٧	٢٤٢ر٤	٢٧٤ر١	٣٥٧ر٢

وعند تقدير الجزء من الفائض الزراعى الذى تمكنت الدوله من تعبئته من خلال السياســـات التى اتبعتها فانه لايمكن أخذ اجمالى حصيلة الدوله من قطاع الزراعه واعتباره الجزء الذى تـــم تعبئته من الفائض الزراعى . والسبب فى ذلك هو أن هناك اجزاء من هذه الحصيله لم تقدر ضمـــن الدخل الزراعى وبالتالى لم تدخل ضمن الفائض الزراعى . هذه الاجزاء هى :

ـ فروق تصدير الحاصلات الزراعية .
ـ ضرائب ورسوم جمارك تصدير الحاصلات الزراعية .
ـ عائد المنتجات الجانبية للمحاصيل الزراعية (بذره القطن ، منتجات ضرب الأرز) .

ولذا فانه يجب استبعاد قيمة هذه الأجزاء من اجمالى حصيلة الدوله من القطاع الزراعـى ، أو اضافة قيمة هذه الاجزاء الى قيمة الفائض الزراعى على اعتبار أن قيمة هذه المكونات الثلاث يمكـــن أن ينظر اليها على أنها دخل ضائع على الزراعيين كان من الممكن حصولهم عليه لو لم تتدخـــل الدوله فى تحديد أسعار بيع المنتجات الزراعية . والحقيقة أن مثل هذا الرأى ليس صحيحا فـــى جملته ، حيث أن جزء من الفروق التى حصلت عليها الدوله كان يمكن أن يعود على المنتجـــين الزراعيين ، الا أن الجزء الأكبر منه كان سيذهب الى فئة السماسره وتجار الداخل والمصدريـــن وصانع الحليج وضارب الأرز فى حاله مالم تتبع مثل هذه السياسات[1] .

(١) أنظر : محمود عبد الفضيل (دكتور) : مرجع سابق . ص ١٨٤ .

ومن أجل التقرب من الحقيقة فانه يجب استبعاد الأجزاء السابق ذكرها من اجمالى عائد الدوله من قطاع الزراعه للحصول على الجزء الذى تم تعبئته من الفائض الزراعى وذلك مايوضحه الجدول التالى ٠

جدول (٤٧) الجزء المعبأ من الفائض الزراعى

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	٦١/٦٠	٦٦/٦٥	٧٠/٦٩	١٩٧٦	١٩٧٩
١ـ قيمة اجمالى عائد الدوله	٥٥ر٠	٩٨ر٧	١٤٠ر٣	٢٠٤ر٧	٣٥٧ر٢
٢ـ قيمة المكونات الثلاث السابق ذكرها	٣٧ر٣	٦٧ر٦	٨٠ر٠	١٠٠ر٦	١٥٥ر٢
٣ـ قيمة الجزء المعبأ من الفائض	١٧ر٧	٣١ر١	٦٠ر٣	١٠٤ر١	٢٠٢ر٠
٤ـ قيمة الفائض الزراعى	٩٩ر٣	٢٢١ر٣	٢٩٨ر٣	٩١٤ر٢	١٤٧٥ر٠
٥ـ نسبة الجزء المعبأ الى اجمالى الفائض	١٧ر٨	١٤ر٠	٢٠ر٢	١١ر٣	١٣ر٧

يوضح الجدول (٤٧) مجموعة من الملاحظات٠ أولى هذه الملاحظات هو ارتفاع القيمة المطلقه للجزء الذى استطاعت الدوله تعبئته من الفائض الزراعى خلال الفترة محل الدراسه ٠ حيث ارتفع من ١٧ر٧ مليون جنيه فى عام ٦٠/١٩٦١ الى ٢٠٢ مليون جنيه٠ ان هذه الزياده ترجع فى الأساس الى المساهمه الكبيرة لقطاع الدوله الزراعى خلال السبعينات فى حصيلة الدوله من قطاع الزراعه (أنظر الجدول ٤٢)٠ الملاحظه الثانيه هو انخفاض نسبة الجزء المعبأ عن طريق الدوله من الفائض الزراعى خلال الفترة محل الدراسه٠ فبعد أن كانت هذه النسبة ١٧ر٨٪ فى عام ٦٠/١٩٦١ ارتفعت الى ٢٠٪ تقريبا فى عام ٦٩/١٩٧٠ الا أنها انخفضت الى حوالى ١٤٪ فى عام ١٩٧٩٠ أما الملاحظة الثالثة والهامه فهو أن الدوله استطاعت أن تحصل على جزء بسيط من الفائض الزراعى تراوحت نسبته بين ١١ـ٢٠٪ ، أما الجزء الأكبر من الفائض الزراعى فقد بقى فى أيدى ملاك الأراضى الزراعية فى صوره ربع الأرض الزراعية والمنتجين الزراعيين ، أو بمعنى أدق فى أيدى فئه معينه من المنتجين الزراعيين فى صورة عائد الاستغلال الزراعى ٠ وبمقارنة هذا الجزء من

الفائض الزراعى المتبقى فى أيدى المنتجين الزراعيين ومدى مساهمتهم فى عملية التنمية الزراعية وذلك فى صورة الاستثمارات التى قدمها القطاع الخاص تتضح لنا أحد أسباب المشكلة الزراعية فى مصر (١). ان الفئة التى تستحوذ على الجزء الأكبر من الفائض الزراعى لا تستخدمه فى التنمية الزراعية ولا فى التنمية الاقتصادية وانما تستخدمه غالبا فى أغراض استهلاكية وترفيه .

٠٣٠٧ مساهمة الزراعة فى تمويل التنمية الاقتصادية

يعد تقدير مساهمة الزراعة فى تمويل خزانة الدولة فانه يمكن تقييم دور الزراعة فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك بخصم ما تحصل عليه الزراعة من خزانة الدولة سواء فى صورة استثمارات أو دعم وبالتالى معرفة صافى مساهمة الزراعة فى تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى والجدول (٤٨) يوضح هذا التطور .

جدول (٤٨) تطور مساهمة الزراعة فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية فى الفترة ٦١/٦٠ - ١٩٧٩

السنة	المساهمة المالية فى ايرادات الخزانة	ما تأخذه الزراعة من الخزانة			صافى المساهمة	الدخل الزراعى	نسبة صافى المساهمة الى الدخل الزراعى
		استثمارات	دعم +	جملة			
٦١/٦٠	٥٥ر٠	٣٨ر٢	-	٣٨ر٢	١٦ر٨	٤٤٤٠ر٠	٣ر٨
٦٦/٦٥	٩٨ر٧	٨٢ر٣	-	٨٢ر٣	١٦ر٤	٦٧٦ر١	٢ر٤
٧٠/٦٩	١٤٠ر٣	٦١ر٣	-	٦١ر٣	٧٩ر٠	٨٥١ر٩	٩ر٣
١٩٧٦	٢٠٤ر٧	٩٨ر٤	٦٩ر٦	١٦٨ر٠	٣٦ر٧	١٨٤٤ر٦	٢ر٠
١٩٧٩	٣٥٧ر٢	٢٦٨ر٠	٩٦ر٤	٣٦٤ر٤	-٧ر٢	٢٨٤٢ر٨	-

+ قيمة الدعم الذى يحصل عليه قطاع الزراعة / وزارة الزراعة : مركز البحوث الزراعية . معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ١٩٧٩ . ص ٥١٩ .

++ أضيف الى قيمة الدخل الزراعى بالأسعار الجارية قيمة المكونات الثلاث السابق ذكرها والتى تدخل ضمن المساهمة المالية لقطاع الزراعة ولكنها لم تدخل ضمن الدخل الزراعى .

(١) بلغت قيمة استثمارات القطاع الخاص فى الزراعة ٢ر٢ مليون جنيه فى عام ٦١/٦٠ ، ١ر٧ مليون جنيه فى عام ٦٦/٦٥ ، ٢ر٥ مليون جنيه فى عام ٦٩/١٩٧٠ ، ٥ مليون جنيه فى ١٩٧٦ ، ١٤ر٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ .

صافى

وكما يتبين من الجدول ففى خلال الستينات زادت قيمة مساهمة الزراعة فى تمويل التنمية الاقتصادية فقد ارتفعت من ١٦٫٨ مليون جنيه فى ١٩٦١/٦٠ الى ٧٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠/٦٩ . كما ارتفعت ايضا نسبة هذه المساهمة الى قيمة الدخل الزراعى ، حيث زادت من ٣٫٨٪ الى ٩٫٣٪ — خلال نفس الفترة . والحقيقة أن هذه الزيادة ترجع الى خفض قيمة الاستثمارات الزراعية فى النصف الثانى من الستينات ، فى الوقت الذى ارتفعت فيه قيمة المساهمة المالية لقطاع الزراعة فى ايرادات الخزانة . ان ذلك وان كان يعد زيادة مساهمة الزراعة فى تمويل التنمية الا أنه كان على حساب تطور الزراعة ، أو بمعنى آخر عن طريق استنزاف الزراعة . الا أن طبيعة المرحلة كانت تحتم هذا الاتجاه ، وهو تخصيص كل موارد الدولة أو الجزء الأكبر منها من أجل الهدف الرئيسى ألا وهو تحرير الأرض من الاحتلال وما يتطلبه ذلك من دعم القدرات العسكرية .

أما فى مرحلة السبعينات فانه بالرغم من زيادة قيمة المساهمة المالية لقطاع الزراعة فى ايرادات الخزانة فقد انخفضت قيمة مساهمة الزراعة فى عملية التنمية الاقتصادية حتى أنعدمت منذ منتصف الفترة ، بل أن الزراعة أصبحت عبئا على خزانة الدولة فقد أصبحت زراعة معانه . ان سبب ذلك ، كما يتضح من الجدول السابق ، هو ارتفاع قيمة ما تأخذه الزراعة من خزانة الدولة سواء فى صورة استثمارات أو فى صورة دعم . والحقيقة أن قيمة الدعم المبينة بالجدول (٤٨) لم تتضمن الدعم الذى تقدمه الدولة فى الاقراض الزراعى . ان البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى يحصل على التمويل اللازم لأقراض الفلاحين من بنوك الدولة بفائدة تزيد عن قيمة الفائدة التى يقترض بها الفلاحين ، وهذا الفرق فى الفائدة تتحمله الدولة . ففى عام ١٩٧٦ اقترض البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بفائدة ٧٪ وقام باقراض الفلاحين بفائدة ٣٪ مضاف اليها العمولة التى يحصل عليها البنك لنفسه من الفلاحين والتى يطلق عليها أسم عمولة الائتمان وتبلغ ١٪ . أى أن الدولة تحملت ٤٪ الفرق بين قيمة الفائدتين . أما فى عام ١٩٧٩ فقد أرتفع الفرق بين قيمة الفائدتين ٧٪ ، حيث أن البنك اقترض بفائدة سعرها ١٠٪ تقريبا واقرض الفلاحين بفائدة سعرها ٣٪ ، مضاف اليها أيضا العمولة التى يحصل عليها البنك من الفلاحين وقيمتها ١٪ . معنى ذلك أنه فى النصف الثانى من السبعينات لم تساهم الزراعة فى عملية التنمية الاقتصادية ، بل أنها أصبحت زراعة معانة أو مدعومة من قبل الدولة . ذلك يحدث فى الوقت الذى تحصل فيه فئة محدودة من المنتجين الزراعيين على غالبية الفائض الزراعى المتحقق ، بينما مساهمتها فى عملية التنمية الزراعية ضئيلة للغاية علما بأن الجزء الأكبر من الدعم الذى تتحمله الدولة فى القطاع الزراعى يذهب الجزء الأكبر منه الى هذه الفئة .

الفصـــل الثالث

المشاكل والعقبات التى اعترضت التنمية الزراعيـــة

من التحليل السابق لنتائج التنمية الزراعية خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٧٩ أتضح أن خطط التنمية الزراعية قد تعثرت الى حد كبير فى تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية ولقد كانت تعثر جهود التنمية الزراعية واحدا من العوامل التى أدت الى تعثر جهود التنمية الاقتصادية ككل • وقبل البحث فى المشاكل والعقبات التى اعترضت التنمية الزراعية والتى ترجع الى البنيان الزراعى ذاته ، او مايمكن ان يطلق عليه الاسباب الداخلية والكامنة فى قطاع الزراعة ، فأننا نود ان نشير الى ان هناك مجموعة اخرى من العوامل ، التى لايسأل عنها قطاع الزراعة او مايمكن ان يطلق عليها عوامل خارجية ، كان لها تأثير فى تعثر خطط التنمية الزراعية • من هذه العوامل مثلا ارتفاع معدلات الزيادة السكانية ، وارتفاع معدلات التحضر والتوسع العمرانى والصناعى وبالتالى زيادة الطلب على الغذاء ، والقاء عبء توفير الغذاء لهذه الاعداد المتزايدة من السكان وسكان المدن وعمال الصناعة على الزراعة • اننا لانريد بذلك ان نقول ان المشكلة السكانية هى السبب الرئيسى للمشكلة الزراعية • ان مانود ان نقوله هو ان المشكلة السكانية تمثل عامل ضغط على المشكلة الزراعية ، خصوصا فى ظل ظروف الزراعة المصرية حيث الموارد الزراعية محدودة • ايضا فقد كان هناك الضغوط الخارجية ، الاقتصادية والعسكرية ، التى مورست ضد مصر ، كان لها التأثير الكبير فى عرقلة جهود التنمية الاقتصادية بشكل عام وضمنها جهود التنمية الزراعية • ايضا فضمن مجموعة العوامل او الاسباب الخارجية التى عرقلت التنمية الزراعية المشاكل الناجمة عن العلاقات التشابكية بين قطاع الزراعة وباقى قطاعات الاقتصاد القومى •

اما عن المشاكل والعقبات الكامنة فى قطاع الزراعة والتى عرقلت خطط التنمية الزراعية فهى متعددة ومتداخلة ومتشابكة • وبهدف تبسيط عرض هذه المشاكل وتحليلها فسوف نقوم بتقسيمها الى مجموعات هى :ـ

١ ـ مشاكل طبيعية •

٢ ـ مشاكل تكنيكية •

٣ ـ مشاكل مؤسسية •

٤ — واخيرا مشاكل تنظيمية .

الا أننا يجب ان نذكر انه لايمكن وضع حدود فاصلة بين طبيعة هذه المجموعات من المشاكل . فقد تكون لاحدى هذه المشاكل ابعاد او اسباب فى مجموعة أخرى من المشاكل ، أى انها متداخلة مع مجموعة اخرى من الاسباب . ان الغرض من تقسيم هذه المشاكل هو تبسيط عرضها ومناقشتها وايضا اظهار العلاقات المتداخلة والتأثيرات المتبادلة بين كل مجموعة واخرى من هذه المشاكل .

١ . المشاكل الطبيعية Physical Problems

المقصود بالمشاكل الطبيعية هى المشاكل التى ترجع الى العوامل والظروف الطبيعية السائدة ، وذلك من حيث الظروف المناخية والجغرافية وتوافر موارد الرى والموارد الارضية المتاحة المستغلة او القابلة للاستغلال وعلاقتها بعدد السكان ، وايضا الصفات الطبيعية والكيماوية للارض الخ . اى انها تشمل العوامل الطبيعية المحددة للانتاج الزراعى .

وحيث أن الظروف المناخية فى مصر هى مناسبه للانتاج الزراعى ، كما وان الظروف الجغرافية من العوامل الملائمة للانتاج الزراعى فان المشاكل الطبيعية التى اعترضت التنمية الزراعية فى مصر هى الارض الزراعية ومياه الرى .

١ . ١ . الارض الزراعية :

تعتبر الارض الزراعية من اهم عناصر الانتاج الزراعية . وفى ظل الظروف المصرية فان هذا العنصر الانتاجى هو المحدد الاول لحجم الانتاج الزراعى . ان ذلك يرجع الى محدودية المساحة المستغلة حاليا فى الانتاج فى الوقت الذى يتزايد فيه السكان بمعدلات تعتبر مرتفعة ، بحيث ان العلاقه الارض — السكان دائما فى انخفاض مستمر . ففى بداية هذا القرن كانت هذه النسبه ٤٨ر٠ فدان / فرد ، بلغت فى نهاية السبعينات

١٤ر٠ فدان / فرد ٠ ورغم محدودية المساحه الارضية المستغلة حاليا فى الانتاج الزراعى فقد تعرضت هذه المساحه لعدد من المشاكل اثرت على الانتاج الزراعى ٠ هذه المشاكل هى :ـ

- الاعتداء المستمر على الارض الزراعية وانتزاع مساحات منها لاغراض غير الانتاج الزراعى ٠
- تدهور خصوبة الارض الزراعية وانخفاض كفائتها الانتاجية ٠
- هدم التربه الزراعية وانتزاع الطبقة المنتجه منها "تجريف الارض الزراعية" ٠

فخلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٨ انخفضت المساحه المنزرعة بنسبه ٥٪ تقريبا ٠[1] كما وان ٦٠٪ من الارض الزراعية قد اصبحت من اراضى الدرجة الثالثة والرابعة ذات الانتاجية المتوسطة والاقل من المتوسطه[2]

ان هذه المشاكل التى تعرضت لها الارض الزراعية ترجع فى الجزء الاكبر منها الى اخطاء تخطيطية ،سواء من حيث عدم وجود خطط للتوسع العمرانى وانشاء المصانع وتوسعات المدن او من حيث عدم التفكير فى البديل للماده الخام اللازمة لصناعة الطوب وانشاء مصانع جديدة لصناعة الطوب من مواد خام جديدة بدلا من طمى النيل ، واخيرا عدم تنفيذ خطط لتطوير انظمة الصرف متلازمة مع خطط التوسع فى الرى الدائم وتوفير مياه الرى طوال العام ٠ رغم ذلك فاننا نود ان نشر الى ان استفحال هذه المشاكل وخصوصا مشكلة الاعتداء المستمر على الارض الزراعية وتجريفها فى الأونة الاخيرة ترجع الى ان الارض الزراعية فى نظر اصحابها وحائزيها لم يعد ينظر اليها كاداه انتاج ،اى ان لها وظيفة اجتماعية وهو انتاج الغذاء للمجتمع ، وانما اصبح ينظر اليها كوسيلة للاثراء السريع٠ ان

(١) أنظر الجزء الخاص بالموارد الزراعية فى الفصل الثانى من هذه الدراسة ٠
(٢) وزارة التخطيط : مشروع الخطة الخمسية ٧٨ ـ ١٩٨٢ ٠ المجلد الرابع الاستراتيجية العامة للزراعة والرى والامن الغذائى ١٩٧٧٠

غلبه المصلحه الفرديه على مصالح الجماعه هى السبب وراء بيع مساحات كبيرة من اجود الاراضى الزراعية وتجريف مساحات واسعة من الارض وهدم الصفة الوراثية لها .

اما عن تدهور خصوبة الارض وانخفاض كفائتها الانتاجية ، فهى ترجع كما سبق ذكره الى تخلف انظمة الرى والصرف ، والتى يمكن ارجاعها الى اسباب تكنيكية وتنظيمية ، أى تخلف اساليب ووسائل وطرق الرى والصرف والتنظيم الغير رشيد لاستغلال الموارد المائية المتاحه. وهو ماسوف نتعرض اليه عند حديثنا عن المشاكل التكنيكية والتنظيمية التى عرقلت التنمية الزراعية .

١ . ٢ . الموارد المائيـة :

أوضحنا عند حديثنا عن تطور الموارد المائية ان انشاء مشروعات الرى العديدة وعلى قمتها انشاء السد العالى قد مكن من التحكم فى كميات المياه التى يتيحها مصدر الرى الرئيسى فى مصر وهو النيل ، بحيث انه ابتداء من منتصف الستينات امكن تجنب حالات الفيضان او النقص فى مياه الرى ، وماكان يسببه ذلك من نقص شديد فى الانتاج الزراعى . الا أن توافر مياه الرى فى قنوات الرى لايعنى انها متاحة لكل المنتجين . ان المزارعيين القادريين على الحصول على حاجاتهم من مياه الرى فى الاوقات المناسبة وبالكميات الضرورية انما هم المزارعيين الذين يملكون ادوات الرى المناسبة او القادرين على تأجيرها . وهذه الفئه من الفلاحين لاتشكل الاغلبية . ان هناك فئة كبيرة من الفلاحين لاتمتلك سوى ادوات العمل البدائية والبسيطه ومنها ادوات الرى (١) ولذا فان غليه استخدام هذه الادوات ومايرتبط بها من اساليب وطرق رى متخلفة تسبب فى تبديد قدر لايستهان به من الموارد المائيه، قدره البعض بمقدار ٢٥ ٪ من كميات الرى المستخدمة فى الزراعة (٢) ان هذا الفاقد الكبير فى مياه الرى

(١) يجب ملاحظة الميزة التى يتمتع بها المزارعون الذين يمتلكون ادوات الرى الحديثة فى الحصول على احتياجاتهم من مياه الرى وفى الاوقات المناسبة وبتكلفة اقل مقابل المزارعين الذين يستخدمون ادوات الرى البدائية والبسيطه .

(٢) قدر هذا الفاقد على اساس الفرق بين المقننات المائية للمحاصيل المختلفة وكميات المياه المنصرفة من فتحات الرى الرئيسية . الا ان جزءا كبيرا من هذا الفاقد يسأل عنه التفتت الحيازى واطوال شبكات الرى التى تمتد من قنوات الرى الرئيسية الى القطع الحقلية الضئيلة المساحة .

علاوة على مايمثله من فاقد اقتصادى فانه يتسبب ايضا فى تدهور التربة الزراعية • ايضا فانه رغم توافر مياه الرى فان هناك الكثير من المساحات المنزرعة لاتحصل على كفايتها من مياه الرى — وهى الاراضى الواقعة فى نهايات ترع الرى الرئيسية — مما يؤثر بشكل ما على انتاجيتها • ان هذه المشكلة ذات طابع تنظيمى ، حيث انه فى ظل هذا الغشت الحيازى وسيادة الاسلوب الفردى فى عملية الرى ، سواء بآلات الرى البسيطه او بماكينات الرى الصغيرة ينجم عنه خلل شديد فى تنظيم توزيع مياه الرى على الاراضى الزراعية •

علاوة على ذلك فهناك مناطق زراعية ، كان نقص مياه الرى بها سببا فى نقص انتاجها بل والى تقلص شديد فى المساحات التى يجرى استغلالها • هذه المناطق تتركز فى الوادى الجديد ، التى تم استصلاح مساحات واسعة تعتمد فى ريها على مياه الابار الا ان نقص مياه الرى بالابار ادى الى انخفاض الانتاج تدريجيا ثم الى انخفاض المساحات المستغلة •

ان هذه المشكلة وان كانت متعلقة بنقص فى الموارد المائية الا انها تعتبر نموذجا لبعض الاخطاء التخطيطية فى تنفيذ خطط استصلاح الاراضى ، حيث تم تنفيذ مشروعات دون وجود القدر الكافى من الدراسات التى تؤكد سلامة تنفيذ هذه المشروعات •

٢ . المشاكل التكنيكية Technical Problems

تتضمن هذه المجموعة المشاكل المتعلقة بمدى انتشار المعرفة العلمية التكنيكية واستخدام منجزاتها وتطبيقاتها فى مجال الزراعة اى انها تتضمن بحث مدى التطور التكنولوجى بقطاع الزراعة ومايعترض ذلك من عقبات ومشاكل •

وكما هو معروف فان التطور التكنولوجى ينعكس فى رفع انتاجية العمل • وعند تحليلنا لتطور انتاجية العمل بقطاع الزراعة خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ — ١٩٧٩ ، تبين لنا انها قد زادت بمقدار ضئيل بلغت نسبته ١٦ ٪ وانها مازالت ادنى انتاجية بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى (١) ان انخفاض انتاجية العمل الزراعى انما هى مؤشر على انخفاض التطور

(١) انظر الجزء الخاص بتطور انتاجية العمل فى الفصل الثانى بهذه الدراسة •

التكنولجى بقطاع الزراعة • فاذا اخذنا تطور استخدام الطاقة الميكانيكية كأحد مؤشـــرات التطور التكنولوجى ، نجد انه رغم زيادة الطاقة الميكانيكية لقوة الجر المتاحة لوحدة المساحة (الفدان) خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٥ من ٥ر٨ فدان الى ٧ر٥ فدان للحصان الميكانيكى(١) فان مصدر الطاقة البشرى والحيوانى مازال يمثل النسبة الغالبة فى اجمالى الطاقة المتاحـــة لوحدة المساحة فى الزراعة المصرية ، وذلك مايوضحه الجدول التالى :ـ

جدول رقم (٤٩)

الطاقة البشرية والحيوانية والميكانيكية المتاحة لوحدة المساحة عـــام ١٩٧٥

مصدر الطاقـــة	مايخص الفـــدان بالحصـــان		%
	مساحة ارضيـــة	مساحة محصوليـــة	
بشـــرى	٠ر٠٧٤	٠ر٠٣٨	١٨
حيوانـــى	٠ر١٨٢	٠ر٠٩٣	٤٤
ميكانيكـــى	٠ر١٥٤	٠ر٠٧٨	٣٨
اجمالـــى	٠ر٤٠٩	٠ر٢٠٩	١٠٠

المصدر :ـ

الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء • اقتصاديات الميكنة الزراعيـــة ١٩٧٧•

وتشير الدراسات الى ان الاعداد الموجودة فى عام ١٩٧٥ من الجرارات الزراعيـــة يمكن ان تقوم بحرث ٥٨٪ فقط من اجمالى مساحه القطن ، وان آلات الرى المتوافرة كافيـــة

(١) سعد حسن متولى (دكتور): الامن الغذائى والبنيان الزرعى المصرى فى ضوء الاعتمـــاد على الذات • وثائق المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين • الجمعيـة المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع • مايو ١٩٨١•

لرى ٣ر٢٣٪ فقط من المساحه المنزرعة ، وان آلات الدراسى تكفى لدراسى ٧ر٢٠٪ فقط من اجمالى مساحه القمح ، وذلك بافتراض ان هذه الالات تعمل بكامل طاقتها ودرجة تحميل كاملة ، وهو افتراض يختلف كثيرا عن الواضح (١).

ولقد شهدت الفترة عقب ١٩٧٥ زيادة كبيرة فى اعداد الالات الزراعية (٢) الا ان هذه الزيادة فى مقدار الطاقة الميكانيكية لم تؤد الى زيادة ملحوظة فى الانتاج والانتاجية الزراعية او فى زيادة انتاجية العمل (٣) ان ذلك يرجع الى ان نسبة من هذه الالات الزراعية لاتعمل فى الانتاج الزراعى (٤) ايضا فان هناك نسبة لايستهان بها من هذه الالات لاتعمل ، اى انها تمثل طاقة انتاجية متوافرة ولكنها غير مستغلة (٥) اضافة الى ذلك فان هناك نسبة من الالات لا تعمل بطاقتها الكاملة ، حيث ان اصحابها يفضلون قصر استعمالها فى حيازاتهم ومزارعهم فقط التى تقل سعتها عن استيعاب الطاقة الكاملة لهذه الالات . واخيرا فان التفتت الحيازى الشديد فى الزراعة المصرية يجعل ساعات العمل الانتاجية للالات الزراعية اقل بكثير من ساعات التشغيل ، حيث ان نسبة كبيرة من ساعات التشغيل تبدد فى انتقال الآلات بين الحيازات والقطع المتناثرة او فى تخطى الحواجز والفواصل بين القطع الضئيلة المساحة . ان هذه العوامل هى اوضح ماتكون فى تشغيل الجرارات الزراعية . فقد اتضح ان عدد ساعات التشغيل للجرار الزراعى عام ١٩٧٩ فى مصر لاتزيد عن ٦٠٠ ساعه فى العام بينما المفروض ان يعمل

---

(١) المرجع السابق .

(٢) ارتفع عدد الجرارات الزراعية من ٢١ الف جرار فى عام ١٩٧٥ الى مايزيد عن ٣٣ الف جرار فى عام ١٩٨٠ ، كما ارتفع عدد آلات الرى من ١٣ الف الى ٥٩ الف خلال نفس الفترة ، اما ماكينات الدراسى فقد زادت من ٩ر١ الف الى حوالى ١٨ الف .

انظر فى ذلك يحيى محى الدين (دكتور) واخرين الاثار الاقتصادية الاجتماعية للتكثيف الزراعى دراسة قدمت بندوة التكثيف الزراعى وعلاقته بقضايا الامن الغذائى . اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا . ١٠ — ١١ مارس ١٩٨١ .

(٣) انظر تطور انتاجية العمل الزراعى فى الفصل الثانى من هذه الدراسة .

(٤) توجد اعداد كبيرة من الجرارات الزراعية والات الرى تعمل فى صناعة البطوب — كما ان هناك اعداد كبيرة من الجرارات تعمل فى النقل .

(٥) هى الالات الزراعية الموجودة بالتعاونيات الزراعية والتى لاتستغل حاليا بعد خمول الحركة التعاونية . ففى عام ١٩٧٤ كان يوجد بالتعاونيات حوالى ١٨٪ من الجرارات الموجودة فى قطاع الزراعة .

١٠٠٠ ساعه على الاقل[١]

والحقيقة ان التغير فى سياسه الدولة الخاصة بالميكنة الزراعية هو السبب فى الزيـــادة الكبيرة فى اعداد الالات الزراعية فى الفترة الاخيرة • فخلال الستينات كانت خطة الدولـة فى الميكنة الزراعية تقوم على توفير الالات الزراعية للتعاونيات واستخدام الالات تعاونيا • ان هـذا الاسلوب فى نشر الميكنة الزراعية يعمل على توفير الظروف الملائمة لتشغيل الالات الزراعيـــة ، وذلك مايوفره وجود التنظيمات التعاونية وتنظيم تشغيل الالات تعاونيا فى مساحات كبيـــرة • علاوة على ذلك فانه يوفر الالات الزراعية للمزارعين الذين ليست لديهم القدرة المالية علـــى شراء او تأجير الالات الزراعية • لقد تبلورت هذه الخطة فى الميكنة الزراعية عند تنفيذ مشـروع تنظيم الانتاج الزراعى ابتداء من عام ٦٢/ ١٩٦٣ والذى كانت احدى اهدافه الرئيسية هـــو نشر الميكنة الزراعية تعاونيا ، عن طريق توفير اعداد محددة من الالات الزراعية لكل تعاونيـــة طبقا لمساحه اعضائها • لقد ادى ذلك فعلا الى زيادة اعداد الالات الزراعية بالتعاونيات. ونظرا لاعتماد الخطة على اسلوب نشر الميكنة الزراعية تعاونيا فقد قل اهتمام الدولة بالاسلـوب الفردى فى الميكنة ، ولذا فاننا نجد ان السلف الخاصة بشراء الالات الزراعية المنصرفة مـــن بنوك التسليف الزراعى والتعاونى انخفضت جدا [٢] وظل الوضع على ذلك الى ان تغيـــرت خطة الدولة فى نشر الميكنة الزراعية • حيث روى الاخذ بالاسلوب الفردى وتشجيع الافراد على شراء الالات الزراعية[٣] وتنفيذا لذلك فقد قامت الدولة باعفاء استيراد الالات الزراعية مـــن رسوم الجمارك كما زاد صرف السلف الخاصه بشراء الالات الزراعية[٤] كما قامت الجمعيـــات التعاونية العامه باستيراد اعداد كبيرة من الالات الزراعية وقامت ببيعها معفاه من الجمارك الى

---

(١) جورج باسيلى حنا (دكتور) وآخر : الميكنة ودورها فى التكثيف الزراعى • دراسة قدمـت بندوة التكثيف الزراعى وعلاقته بقضايا الامن الغذائى • اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ١٠ — ١١ مارس ١٩٨١ •

(٢) انظر الجزء الخاص بالتمويل ضمن المشاكل المؤسسية بهذا الفصل •

(٣) اوقف تنفيذ مشروع تنظيم الانتاج الزراعى ابتداء من عام ١٩٦٧ •

(٤) بدء تنفيذ هذه الاجراءات ابتداء من عام ١٩٧٤ •

الأفراد أعضاء الجمعيات التعاونية . ولذا فقد زادت اعداد الالات الزراعية زيادة كبيرة منذ منتصف السبعينات .

الا أن المشكلة هنا تكمن فى أن هذه الزيادة فى أعداد الالات الزراعية لم تتم بناء على خطة ، وانما تمت بأسلوب عشوائى ، من حيث أنواع الالات الزراعية التى تم استيرادها ومدى صلاحيتها للعمل فى ظل الظروف المصرية . كما أن توزيعها ليس مبنيا على الاحتياجات الفعلية سواء على مستوى الحيازة أوعلى مستوى المحافظة . بمعنى أن الطاقة الميكانيكية المتوافرة قد تزيد عن حاجة الاستخدام الفعلى سواء على مستوى الحيازة أوعلى مستوى المحافظة ، مما يعنى أن هناك طاقة ميكانيكية متوافرة ولكنها لا تعمل . أخيرا ان هذه الالات هى فى ملكية الأفراد . أى أن الحائزين لها هم القادرون على شرائها أوعلى تقديم الضمانات الكافية للحصول على قروض لشراء هذه الالات . ان هذه الالات الزراعية تتركز فى أيدى متوسطى وكبار الحائزين . استنادا على ذلك فانه يمكن القول أن الطاقة الميكانيكية المتاحة فى الزراعة المصرية هى فى خدمة نسبة صغيرة من المنتجين الزراعيين ، بينما الغالبية ما زالت تستعمل أدوات الانتاج البسيطة .

أيضا فان أحد جوانب المشاكل التكنيكية التى عرقلت التنمية الزراعية هو استمرار تخلف مستوى المعرفة لدى الغالبية من المنتجين الزراعيين . ان أساليب وطرق الانتاج السائدة فى الزراعة المصرية ما زالت فى غالبيتها الأساليب والطرق القديمة المتوارثة والتى تسبب فقدا كبيرا فى الموارد وتبديدا فى المدخلات الزراعية . والملاحظة الجديرة بالاهتمام ، أنه رغم الزيادة الكبيرة فى المعاهد العلمية الزراعية وزيادة عدد خريجها بمستوياتهم المختلفة والذين يعملون فى القطاع الزراعى ، ورغم انتشار مراكز البحث العلمى وزيادة عدد العاملين بها ، فان ذلك لم ينعكس فى رفع درجة التطور التكنولوجى فى مجال الزراعة أو فى رفع مستوى المعرفة العلمية لدى المنتجين الزراعيين . ان ذلك يمكن ارجاعه الى مجموعة من الأسباب . أولها وأهمها هو استمرار انتشار الأمية فى الريف . فطبقا لتعداد السكان فى عام ١٩٧٦ بلغت نسبة الأمية بين العاملين فى قطاع الزراعة ٨٠٪ ، أما نسبة المؤهلين بمختلف نوعياتهم وتخصصاتهم فقد بلغت ٥٪ فقط . [1] ثانيا ان العلميين المؤهلين الذين يعملون فى قطاع الزراعة غالبيتهم تعمل بعيدا عن الريف ، حيث أنهم مجمعون فى المواقع الاشرافية الادارية بالقاهرة وعواصم الأقاليم . أما العاملين منهم فى الريف فينحصر عملهم فى النواحى الادارية ولا يقومون بارشاد

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٧٦ تعداد السكان . النتائج التفصيلية . اجمالى الجمهورية ، سبتمبر ١٩٧٨ .

الفلاحين وتوعيتهم وتثقيفهم . ثالثا انه لاتوجد قنوات اتصال منتظمة بين مراكز البحث العلمى والحقل ، ولذا فقد بقى الواقع فى الحقل مثقلا بمشاكله ، وبقيت مراكز البحث العلمى بعيده عن مشاكل الواقع ، وفى الحالات التى وصلت فيها مراكز البحث العلمى الى نتائج فان هذه النتائج لم تجد طريقها الى التطبيق او التجريب . ان جزءا يستهان به من الاستثمارات الزراعية فى مجال التنمية الرأسية اتجه الى انشطة بحثية . الا ان الغالبية من نتائج هذه البحوث لم تصل الى مرحلة التجريب او التطبيق . ولذا فانه يمكن القول ان هذه الاستثمارات تعتبر فاقدا اقتصاديا ، طالما انها لم تسهم فعليا فى زيادة الانتاج الزراعى .

والحقيقة ان التطور التكنولوجى بقطاع الزراعة مرتهن بقدرة المزارعين المالية فى الحصول على التكنولوجيا الحديثة . الا ان القدرة المالية للمزراعين او وجود الفائض النقدى اللازم لشراء التكنولوجيا او للحصول عليها مرتهن بمقدار الدخل الذى يتحقق للمزارعين ونصيبهم من هذا الدخل ، وهذا مرتبط مره اخرى بالعلاقات المؤسسية السائدة بقطاع الزراعه ، بنظام او نمط الحيازة ، ومؤسسات التمويل والتسويق والتجارة الموجودة واشكالها وعلاقتها بالمنتجين الزراعيين . ومن هنا فاننا فى بحثنا عن المشاكل والعقبات التى اعترضت التنمية الزراعية تأتى الى المجموعة الثالثة من هذه المشاكل ، وهى المشاكل المؤسسية .

٣. المشاكل المؤسسية Institutional Problems

تنتج هذه المشاكل من خصائص المؤسسات الزراعية القائمة وطبيعة العلاقات الموجودة بينها . وكما هو معروف فان المؤسسات الزراعية الثلاث الهامه هى : نظام الحيازة ، مؤسسات التمويل ومؤسسات التسويق والتجارة . وفيما يلى سوف نحاول بحث تأثير هذه المؤسسات الثلاث على عملية التنمية الزراعية خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٧٩ .

٣.١. نظام حيازة الارض :

يتوزع نظام حيازة الارض الزراعية فى مصر بين ثلاثة اشكال من الحيازات هى :ـ

ـ حيازات الملكية وهى الحيازات المملوكه لحائزيها .

ـ حيازات بالايجار وهى الحيازات التى يستأجرها حائزوها .
ـ حيازات مشتركة وهى الحيازات التى يملك حائزوها جزء منها اما الجزء الباقى فهو بالايجار .

وكما هو معروف فان نظام تأجير الارض يؤثر تأثيرا كبيرا على الانتاج الزراعى . فمن ناحية العلاقات التى تقوم بين مالك الارض ومستأجرها فان الجزء من الدخل الذى يدفعه المستأجر كريع يؤثر على مقدار العائد الذى يتبقى للمستأجر وهل هو مجزيا للجهد الذى بذله المنتج المباشر ، وهو المستأجر ، وكافيا لتغطية احتياجات استهلاكه الضرورية هو وعائلته مع وجود فائض يكفى لادخال تحسينات وتطويرات فى الانتاج الزراعى والعناية بالارض لزيادة انتاجيتها . ايضا فان استمرارية العلاقة الايجارية لمدة طويلة تشجع المستأجر على بذل العناية بالارض وتنفيذ المشروعات الاستثمارية طويلة الاجل لعلمه انها ستعود عليه بالنفع فى زيادة الانتاج مستقبليا ايضا فان نظام الايجار يرتب حقوقا معينة للمستأجر قبل المؤسسات الاخرى ، وهى مؤسسات التمويل والتسويق والتجارة ، مثل حقه فى الحصول على القروض من عدمه اخيرا فان نمط الاستئجار واشكاله يكون معبرا عن درجة التطور التى بلغتها اسلوب الانتاج الزراعى . فان سيادة استئجار مساحات صغيرة يكون معبرا عن سيادة نمط الاستغلال العائلى الاستهلاكى فى الزراعة . اما سيادة استئجار مساحات كبيرة من الارض فانه يكون معبرا عن درجة اعلى فى التطور وظهور المستأجر الكبير او الرأسمالى الزراعى .

وفى مصر فما زال اسلوب تأجير الارض من الغير كحق انتفاع نظير دفع ريع الارض يلعب دورا هاما فى الزراعة المصرية . فمن ناحية الحجم فان الجدول (٥٠) يوضح تطور المساحات المستأجرة .

جـدول رقم (٥٠)

تطور المساحه المستأجرة من الارض الزراعية فى مصـــــر

خلال الفترة ١٩٦٣/٦٢ ـ ١٩٧٨/٧٧ (بالالف فدان)

السنـــــة	المساحه المستأجـــــره		المساحه المنزرعه على الذمـــه	
	مســـاحه	%	مساحـــه	%
١٩٦٣/٦٢	٣٠٦٥	٥١ر٠	٢٩٣٩	٤٩ر٠
١٩٦٦/٦٥	٣٨٨٨	٤٨ر٢	٣١٠١	٥١ر٨
١٩٦٧/٦٦	٢٨١٠	٤٧ر٦	٣٠٨٩	٥٢ر٤
١٩٧٢/٧١	٢٥١٢	٤٣ر٠	٣٣٢٤	٥٧ر٠
١٩٧٦/٧٥	٢٣٥٨	٤١ر٦	٣٣١٧	٥٨ر٤
١٩٧٧/٧٦	٢٢٩٥	٤٠ر٥	٣٣٧٢	٥٩ر٥
١٩٧٨/٧٧	٢٢٤١	٣٩ر٦	٣٤١٣	٦٠ر٤

المصدر :ـ

وزارة الزراعة : مركز البحوث الزراعية • معهد بحوث الاقتصاد الزراعى • الاقتصاد الزراعى • اعداد مختلفة •

يوضح الجدول السابق ،انه وان كان هناك انخفاض فى مساحة الارض المستأجرة خـــلال الفترة وبالتالى زيادة فى المساحه المنزرعة على الذمه ،الا ان المساحه المستأجرة مازالـــت كبيرة ،حيث تبلغ نسبتها حوالى ٤٠٪ من المساحه المنزرعة •

اما عن النمط الاستئجارى السائد فان غالبية المساحات المستأجرة ،عبارة عن مساحات صغيرة مؤجرة الى صغار المستأجرين • والجدول (٥١) يوضح لنا التوزيع الحيازى علـــى اشكال الحيازات الثلاث • وذلك عن عام ١٩٦١ ، وهو العام الذى تتوافر فيه بيانـــات كافية عن الحيازات الزراعية •

جـــدول رقم (٥١)

توزيع الحيازات حسب نوع وحجـــم الحيـــازة عـــام ١٩٦١

العدد بالالف

فئـــة الحيـــازة	اجمالى عـدد الحيـــازات	حيـــازات ملوكـــه	حيـــازات مستأجـــره	حيـــازات مشتركـــه
أقل من ٥ أفدنـــة	١٣٨١	٥٢٥	٤٧٠	٣٨٦
٥ ـ أقل من ١٠ افدنة	١٧٠	٥٦	٤٣	٧١
١٠ أفدنة فأكثـــر	٩١	٤٢	١١	٣٨
جملـــــة	١٦٤٢	٦٢٣	٥٢٤	٤٩٥

المصدر :ـ

التعداد الزراعى الرابع لعام ١٩٦١ .

وكما يتضح من الجدول فان ٦٢٪ من اجمالى الحائزين بالفئة اقل من ٥ افدنة ـ وهى فئة صغار المزارعين ، هم مستأجرون ، منهم ٣٢٪ حيازاتهم عن طريق الايجار فقط ، ٣٠٪ منهم حيازاتهم مشتركة اى انهم الى جانب ملكياتهم الصغيرة يستأجرون مساحات اضافية .

ان ارتفاع المساحه المستأجره من الارض الزراعية يثير مشكلة يطلق عليها البعض اســـم مشكلة الملاك الغائبين . ويقصد بذلك ملاك الاراضى الزراعية الذين يقومون بالتنازل عـــن حق الانتفاع بملكيتهم للغير ، نظير دفع ايجار نقدى او عينى . ولقد ظهرت هذه المشكلـــة عند مقارنة عدد ملاك الارض الزراعية بعدد الحائزين بها .

حيث اتضح ان عدد الحائزين للارض الزراعية يقل بكثير عن عدد الملاك . ففى عـــام ١٩٦١ وجد ان عدد ملاك الارض الزراعية يبلغ ٣٠٧٢ الف مالك ، بينما عدد الحائزيـــن يبلغ ١٦٤٢ الف حائز . ومن ذلك انتهى البعض الى ان نسبة عدد الملاك الغائبين يصـل الى ٦ر٦٣٪ . وان النسبة الغالبة من هؤلاء الملاك الغائبين (٨ر٩٦ـ ١٠٠٪) هـــم من صغار الملاك ، وان نسبة ضئيلة هم من متوسطى وكبار الملاك (١)

(١) انظر التنمية الزراعية فى مصر : ماضيها وحاضرها . مرجع سابق ص ٢٦٣ ، ٢٦٥ .

والحقيقة ان تعريف جميع ملاك الاراضى الذين يؤجرون ارضهم للغير ولا يزرعون او يحوزون ارضا على الاطلاق بأسم الملاك الغائبين ، انما هو تعريف لا يمثل الواقع والحقيقة . ان هناك قطاع كبير من الملاك الذين يؤجرون ارضهم للغير ، ويقيمون بنفس القرية موقع ارضهم ويشاركون المستأجر فى الاشراف على عملية الانتاج ويتابعون العمل فى الارض ، حيث ان قيمة الايجار الذين يحصلون عليه يتوقف على كمية الانتاج الذى تحقق هذه الفئة هم الملاك التى تؤجر ارضها بنظام الايجار العينى او مايعرف بايجار المشاركة هذه الفئة التى تشكل نسبة كبيرة من الملاك المؤجرين لا يمكن تسميتها بالملاك الغائبين ، ايضا فان هناك الملاك المؤجرون الذين يقيمون بالقرية الواقعة بها ارضهم ، ورغم انهم يؤجرون الارض بنظام الايجار النقدى ، الا انهم يراقبون المستأجرين للتأكد من انهم يعتنون بالارض ولا يتسببون فى الحاق اضرارا مادية بها ، من حيث شق مصارف بها وضروره اضافة الاسمدة البلدية وعدم تجريف الارض .. الخ . مثل هؤلاء الملاك لا يمكن تسميتهم ايضا بالملاك الغائبين . بل انهم ملاك متواجدون وعلى العكس من ذلك فان هذا التعريف ينظر الى الملاك الذين يزرعون او يحوزون ارضا من الملاك الغير غائبين ، علما بأن هناك عدد كبير من هؤلاء الملاك لا يقيم بالقرية التى توجد بها ارضهم ويوكل امر الاشراف على اراضيهم الى الوكلاء والمشرفين . ان هذه الفئة من الملاك البعيدين عن اراضيهم لا يقومون باى دور فعلى فى ادارة مزارعهم ، هم فئة الملاك الغائبين — الذى ينحصر كل دورهم فى الحصول على عائد ملكياتهم . ايضا ان العبره ليست فقط بعدد الملاك الغائبين ، ولكن ايضا بالمساحة التى يؤجرونها ، حيث ان ذلك هو الهدف من بحث هذه الظاهره . لذا فان الواجب هو بحث نسبة المساحه المؤجره وتوزيعها على فئات الملاك . ولقد حاولنا القيام بهذه العملية ، الا انه تبين عند مقارنة مساحات الملكية بجدول توزيع هيكل الملكية بمساحات الحيازة بجدول توزيع هيكل الحيازة . ان جملة المساحة المملوكة بالحيازات المملوكة او المشتركة بفئتى الحيازات المتوسطة والكبيرة (فئتى الحائزين ٥ — اقل من ١٠ افدنة ، الحائزين ١٠ افدنة فأكثر) فهيكل توزيع الحيازات لعام ١٩٦١ كانت اكبر من المساحة المملوكة لهاتين الفئتين بهيكل توزيع الملكية عام ١٩٦١ . ان ذلك يعنى ان بيانات هيكل توزيع الملكية عام ١٩٦١ غير دقيقة ، وانها فى الغالب تمثل عدد الملكيات وليس بيان بعدد الملاك ، وذلك هو التفسير الذى يوضح عدم التطابق بين بيانات توزيع

الحيازات لعام ١٩٦١ • ان مالك الارض الذى يملك قطعا من الارض فى زمامات مختلفة لايحسب كمالك واحد فى احصائيات الملكية بل كأكثر من مالك • ان ذلك يؤدى الى تشويه الصورة الحقيقية لتوزيع ملكية الارض ، حيث يؤدى الى اظهار عدد صغار الملاك بأكثر من حقيقتهم ، علاوة على انه يقلل من اظهار درجة التركز فى الملكية •

اما عن حقوق هذه الفئة الكبيرة من الحائزين الزراعيين • وهم فئة المستأجرين فقد عملت قوانين الاصلاح الزراعى المختلفة الخاصه بتنظيم العلاقة الايجارية ، على حماية هذه الحقوق من حيث تحديد القيمة الايجارية ومن حيث استقرار وضعهم فى الاراضى التى يستأجرونها (١) مما ساعد الى حد كبير على استقرار الاوضاع فى الريف وانعكس على زيادة الانتاج الزراعى (٢) الا ان هذه الاوضاع المستقرة اهتزت خلال السبعينات عند ادخال تعديلات على بعض الاجراءات التى سبق اتخاذها (٣) وفى عام ١٩٧٥ صدر القانون ٦٧ الذى فتح الطريق لرفع القيمة الايجارية وادخال تعديلات جذرية على العلاقات المنظمة بين الملاك والمستأجرين (٤) وقد استكمل هذا الاجراء بصدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٨ الخاص بتعديل ضريبة الاطيان الزراعية (٥) وبموجب هذا القانون ارتفعت القيمة الايجارية الى الضعف تقريبا •

ورغم ان قوانين الاصلاح الزراعى قد حمت المستأجرين من رفع القيمة الايجارية الا ان اعباء

---

(١) حول تطور تنظيم العلاقة الايجارية انظر: عبد الودود خليل (دكتور) : التعديلات والتغيرات فى القاعدة القانونية للاصلاح الزراعى فى جمهورية مصر العربية • معهد التخطيط القومى • مذكرة خارجية ١٠٣٣ • ١٩٧٣ •

(٢) انظر محمود عبد الفضيل (دكتور) : مرجع سابق • ص ٤٧ •

(٣) نشرت الصحافة الزراعية المتخصصة (جريدة التعاون) خلال الاعوام ٧٤ ، ٧٥ ، ١٩٧٦ نماذج عديدة عن ممارسات ملاك الاراضى ضد المستأجرين يطردهم من الارض او لاجبارهم على تحويل صورة العلاقة الايجارية من ايجار نقدى الى مشاركة •

(٤) انظر محمد السعيد محمد : اضواء على العلاقة الايجارية فى الاراضى الزراعية • مجموعة اخترنا للفلاح • العدد ٩٦ لسنة ١٩٧٨ •

(٥) الجريدة الرسمية العدد ٢٩ فى ٢٠ يوليو ١٩٧٨ •

هذه الفئة وايضا فئة صغار الملاك الذين يستغلون اراضيهم بانفسهم قد زادت مع زيادة الضرائب الزراعية على الاراضى ، وذلك عن طريق فرض ضرائب اضافية تزيد قيمتها عن قيمة الضريبة الاصلية للاطيان الزراعية ، يقوم بسدادها المنتفع باستغلال الارض ، اى المستأجرون والملاك الذين يقومون باستغلال اراضيهم بأنفسهم . ومحاولة فى تخفيف الاعباء عن فئة صغار الحائزين الذين زادت شكواهم من ثقل الاعباء المالية المطالبون بها فى صور مختلفة مما اثر على صافى دخولهم النقدية ، تقرر فى عام ١٩٧٣ الغاء ضرائب الاطيان الزراعية عن المساحات التى تبلغ ٣ أفدنة فأقل . الا ان تنفيذ هذا القانون اصطدم بالكثير من العقبات الروتينية من قبل جهاز الضرائب مما انتهى به الا انه لم ينفذ عمليا ، مما استلزم الامر اعادة التأكيد عليه والدعوة لتنفيذه عدة مرات .

والملاحظ ان العلاقة بين فئتى الملاك والمستأجرين تعرضت فى الآونة الاخيرة الى شئ من التوتر ، انعكس فى رأينا بصورة او بأخرى على الانتاج الزراعى . لقد ادى ارتفاع اسعار الارض الزراعية ، الى رغبة كثير من الملاك فى استرداد اراضيهم المؤجرة . اما بغرض استغلالها بأنفسهم ، وهذه هى الفئة الاقل ، او بغرض بيعها ، بعد زيادة الطلب على شراء الاراضى الزراعية ، وهذا يمثل الاتجاه الغالب ، حيث ان ثمن فدان الارض الغير مؤجره يزيد الضعف عن الارض المؤجره . وقد استغل الكثير من المستأجرين هذه الرغبة الشديدة لدى الملاك فى استرداد اراضيهم خاليه من المستأجرين ومارسوا عملية متاجرة او مساومة مع الملاك فهم يطالبون الملاك اما اما بالحصول على مقابل نقدى يعادل نصف او ثلث ثمن الارض المؤجره اليهم ، نظير اخلائهم الارض ، او الحصول على نصف او ثلث مساحه الارض المؤجره واخلاء بقية الارض للملاك ، لقد ادى ذلك الى زيادة تفتت الارض الزراعية فى الاونة الاخيرة .

ايضا فان المطالبة المستمرة باعادة مناقشة وضع صغار الملاك الذين يؤجرون ارضهم والمطالبة باعادة استلام هؤلاء الملاك لاراضيهم خلق نوع من الاحساس بعدم الاستقرار لدى فئة كبيرة من صغار المستأجرين الذين تمسهم هذه القضية . لقد دفعهم عدم الاستقرار هذا الى استعدادهم للمساومة فى التخلى عن الارض المؤجرة نظير مقابل مادى.

ايضا فان هناك فئة من صغار المستأجرين ، هاجرت للعمل فى البلاد العربية وتركت امر الاشراف على الارض الزراعية الى زوجاتهم او اولادهم ، الذين لايعطون العناية الكافية للانتاج الزراعى ، حيث ان العمل الزراعى اصبح بالنسبة لهم يمثل موردا ثانويا بالمقارنة الى المورد الرئيسى وهو عمل رب الاسره فى الخارج . ومثل هذه الفئه يحميها ايضا قوانين الاصلاح الزراعى التى تمنع طرد المستأجر طالما يقوم بسداد القيمة الايجارية . ومثل هذه الفئة تمارس ايضا نوعا من المساومة مع الملاك ، اما بهدف شراء الارض بنصف قيمتها او الحصول على مقابل نقدى نظير اخلاء الارض .

ان مثل هذه الممارسات ، والتى جعلت الارض الزراعية هدفا للمضاربة لابد وان تؤثر على الانتاج الزراعى ، حيث لم تعد ملكية او حيازة الارض الزراعية غايتها الانتاج وتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان وانما انحصر فى الاثراء السريع .

٢.٣. التمويل :

يعتبر التمويل من اكبر العقبات التى تعترض عملية التنمية الزراعية فى الدول النامية . يرجع ذلك لكون الغالبية من المنتجين الزراعيين هم من صغار الحائزين الذى يكفى انتاجهم الصغير لسد حاجاتهم المعيشية الاستهلاكية ولايتوافر لديهم التمويل الذاتى الضرورى اولا للحصول على مستلزمات الانتاج وثانيا لادخال التحسينات والتطويرات اللازمة لزيادة الانتاج . ومن اجل الحصول على التمويل فأنهم يلجأون الى مؤسسات التمويل . وهذه المؤسسات اما ان تكون المؤسسات التقليدية الموجودة فى القرية وهم المرابيين وملاك الاراضى والتجار ، الذين يقومون باستغلال الموقف ويقدمون القروض ذات الفوائد المرتفعة ، التى لاتساعد الفلاحين وانما تجعلهم فريسة لهذه المؤسسات الربوية . واما ان يكون مصدر الاقراض مؤسسات التمويل الحديثة وهى بنوك الاقراض . ونظرا لان بنوك الاقراض تطالب المقترضين بتقديم الضمانات الكافية للحصول على القروض ، ونظرا لان غالبية صغار الفلاحين هم من فئة المستأجرين الذين لايتوافر لديهم اى ضمان مادى . فان هذه الفئة من المنتجين الزراعين لايمكن لها التعامل مع بنوك الاقراض . علاوة على ان غالبية بنوك الاقراض التجارية لاتميل الى اقراض صغار

المزارعين لانها تنظر الى ارتفاع التكلفة وافتقاد الضمان فى التعامل مع هذه الفئة ولذا فان صغار الفلاحين ليس من سبيل امامهم للحصول على التمويل اللازم الا المؤسسات التقليدية للاقراض التى تحصل عن طريق العوائد المرتفعة على الجزء الاعظم من الفائض الزراعى الذى يحققه المنتجون الزراعيون ، بل انهم فى حالات كثيرة يحصلون على اجمالى الفائض وجزء من احتياجات الاستهلاك الضرورية ، وبذا تنعدم ايه امكانيات لتمويل التنمية .

ولقد عالجت تجربة التنمية الزراعية فى مصر هذه المشكلة منذ منتصف الخمسينات بتطبيق نظام رائد فى التمويل اطلق عليه اسم " نظام الائتمان الزراعى " ، والذى اكتمل تنفيذه مع بداية الستينات . وقد تولت الدولة عن طريق بنوك التسليف الزراعى والتعاونى ، التى اطلق عليها ابتداء من عام ١٩٧٦ اسم بنوك التنمية والائتمان الزراعى ، تقديم القروض الزراعية لكافة المزارعين بشروط ميسره . فخلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٨ ارتفع عدد المستفيدين بالقروض من ٦٥٠ الف مقترض[1] الى ٢٧٢٧ الف[2] وعن طريق هذا النظام امكن اقراض صغار الزراع وبالتالى تحريرهم من استغلال مؤسسات الاقراض التقليدية . ففى عام ١٩٦١ حصل ٤٣٠ الف من صغار الزراع على قروض قيمتها ٧ر٧ مليون جنيه ونسبتها ٥ر٢٣٪ من اجمالى القروض المنصرفة بهذا العام . وفى عام ١٩٧١ بلغ عدد صغار الزراع المستفيدين بنظام الاقراض مايزيد عن ٢ مليون بنسبة ٨٠٪ من اجمالى المستفيدين ، وبلغ نصيبهم من اجمالى القروض ٤٢ مليون جنيه نسبتها ٦٠٪ من اجمالى القروض المنصرفة[3] .

وقد تطور حجم القروض الزراعية المنصرفة خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٩ بشكل كبير ، كما يوضحه الجدول ٥٢ .

---

(١) سعد حسن متولى (دكتور) : التعاون الزراعى ودوره فى التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية . معهد التخطيط القومى . مذكرة داخلية رقم ص ١٢ .
(٢) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى . بيانات غير منشورة .
(٣) سعد حسن متولى المرجع السابق .

جـدول (٥٢)

تطور القروض الزراعية المنصرفة من بنوك التنمية والائتمان الزراعـي (بنوك التسليف الزراعى والتعاونى سابقا) خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩.

بالالف جنيـه

السنـة	القروض المنصرفـة	الرقم القياسـي
١٩٦٠	٤٢٣٠٣	١٠٠
١٩٦٥/٦٤	٦٥٣٠٠	١٥٤
١٩٧٠/٦٩	٨٠٩٠٠	١٩١
١٩٧٥	٨٢٣٠٠	١٩٤
١٩٧٩	٢١١٣٨٤	٥٠٠

وكما يتبين من الجدول فان هناك ارتفاع كبير فى قيمة القروض المنصرفة خلال الفتـرة المذكورة بلغت نسبتها ٥٠٠٪ .

والملاحظ ان نسبة الارتفاع فى قيمة القروض بلغت حوالى ٢٦٠٪ فى مرحلة السبعينـات بينما كانت ١٩١٪ خلال الستينات الا ان الزيادة فى قيمة القروض ، خصوصا فى مرحلـة السبعينات ، كانت فى جزء كبير منها ترجع الى ارتفاع قيمتها الظاهرة بنسبة اعلى بكثير مـن ارتفاع قيمتها الحقيقية وذلك بسبب التضخم . فتشير احدى الدراسات انه فى الفترة مـن ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٤/٧٣ ارتفعت قيمة القروض المنصرفة من ٣٦٫٦ مليون جنيه الـى ٨٣٫٧ مليون جنيه ، بينما بلغ الارتفاع الحقيقى فى قيمة القروض (مقوما باسعار ١٩٦٠/٥٩) من ٣٦٫٦ مليون جنيه ارتفعت الى ٦٢ مليون جنيه (١) فى عام ١٩٧٥/٧٤ ارتفعت قيمـة القروض الى ٨١٫٤ مليون جنيه ، الا انه قيمتها الحقيقية (مقوما على اساس اسعار ١٩٦٠/٥٩) بلغت ٣٩٫١ مليون جنيه (٢) قياسا على ذلك فان القيمة الحقيقية لقيمة القروض المنصرفة فى عام ١٩٧٩ تبلغ حوالى ٤٧ مليون جنيه فقط . لقد ترتب على ذلك انخفاض مساهمة القروض فى تغطيـة تكاليف الانتاج لغالبية المحاصيل الزراعية . فخلال الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٧٥ انخفضت نسبة

(١) Samir Radwan : Agrarion reform and rural poverty Egypt 1952-1975. ILO Geneva 1977. p. 67.

(٢) Ibid.

مساهمة القروض فى تغطية تكاليف الانتاج من ٤٠٪ الى ١ر٣٦٪ بالنسبة للقطن ٤ر٢٦٪ الى ٤ر١٤٪ بالنسبة للارز ٣ر٧٩٪ الى ٤٢٪ بالنسبة للقصب ٣ر٣١٪ الى ٦ر١٥٪ بالنسبة للقمح[١] ان انخفاض مساهمة القروض فى تغطية تكلفة الانتاج للمحاصيل يعنى عدم توفير التمويل اللازم لتغطية تكلفة العمليات الانتاجية الجارية ، اى انه مؤشر على اهمال عمليات انتاجية مطلوبة . بعبارة اخرى فان ذلك يمكن ان ينعكس سلبيا على الانتاج الزراعى ، خصوصا لدى صغار الزراع الذين يعانون من نقص التمويل الذاتى لديهم .

وفى البداية كان يتم صرف السلف طبقا للمعايير المحددة من قبل اجهزة البنك بالاشتراك مع وزارة الزراعة ، دون ايه قيود . الى ان بدأت تبرز مشكلة تراكم الديون والتأخر فى توريد الحصص المقرر تسليمها من محاصيل التسويق ، حيث بدأت البنوك فى عام ١٩٦٨/٦٧ تطبيق سياسة منع بعض انواع السلف عن الفلاحين الذين لم يقوموا بسداد المبالغ المطلوبة منهم[٢] وفى عام ١٩٧٣/٧٢ طبقت سياسة منع صرف اى نوع من السلف للمتأخرين فى السداد او الذين لم يقوموا بتسليم الحصص المقرره من محاصيل التسويق[٣] والحقيقة ان مثل هذه السياسة ينتظر من جراء تطبيقها عدم صرف القروض الى كل المدينين للبنك . الا ان اثارها تختلف بين مجموعة واخرى من الفلاحين . فكبار الفلاحين ذوى المقدرة المالية يمكن لهم التغلب على هذا الوضع ، اما بدفع اقساط الديون المتراكمة عليهم والاستفادة بالتالى من القروض الزراعية من البنك ، ذات الفائدة المنخفضة بالمقارنة بالفائدة السارية فى السوق . او شراء مستلزمات الانتاج الزراعى من البنك نقدا وبأسعار التكلفة الفعلية دون دعم من الدوله . اما الفئة الاخرى وهى فئة صغار الزراع فان مؤدى تنفيذ هذه السياسة حرمانهم من القروض الزراعية ، حيث ان قدرتهم على دفع اقساط الديون المتراكمة ضئيلة وليس لديهم ايضا المقدرة على شراء مستلزمات الانتاج من البنك نقدا وبأسعار تكلفتها الفعلية الغير مدعمة من الدوله .

---

(١) انظر : سعد حسن متولى (دكتور) / مرجع سابق . ص ١٤ .
(٢) التنمية الزراعية فى مصر . ماضيها وحاضرها . مرجع سابق . الجزء الثالث ص ٣٠١ .
(٣) نفس المرجع .

ونظرا لكبر هذه الاعداد فان معنى عدم حصولهم على مستلزمات الانتاج هو توقع حدوث تأثيرات سلبية على الانتاج الزراعى بشكل عام ٠

وفيما يتعلق بانواع القروض المنصرفة فحتى منتصف السبعينات كانت القروض المنصرفة الى الفلاحين فى غالبيتها من القروض القصيرة الاجل والتى تستخدم لتمويل العمليات الزراعية الجارية او التى يطلق عليها سلف الزراعات ٠ ففى عام ١٩٧٥ بلغت قيمة قروض الزراعات ٧٨ر٥ مليون جنيه ونسبتها ٩٥ر٥٪ تقريبا لاجمالى القروض المنصرفة[١] اما قروض تنمية الثروة الحيوانية وقروض شراء الالات وقروض تجهيز الحدائق والبساتين وغيرها والتى يطلق عليها حاليا اسم قروض التنمية الريفية ، فقد بلغت قيمتها ٣ر٨ مليون جنيه ونسبتها ٤ر٥٪[٢] والحقيقة ان السياسية الائتمانية فى الستينات كانت تركز على صرف السلف القصيرة الاجل الى المزارعين ، وهى التى تستخدم فى تمويل العمليات الزراعية الجارية ٠ اما تنمية الاصول الرأسمالية وتطويرها وهى التى تشكل الاساس المادى فى التنمية الزراعية فانها كانت تصرف او تقدم الى التنظيمات الجماعية المشتركة وهى التعونيات الزراعية اما فى صورة قروض او دعم من الدول وعن هذا الطريق امكن زيادة الاصول الرأسمالية بالتعاونيات الزراعية وابرزها الالات الزراعية والمنشآت والمبانى[٣] اما فى السبعينات ، وبالذات منذ منتصف السبعينات فقد زاد الاهتمام بتقديم هذه القروض اى قروض التنمية الريفية ، الى المزارعين وبذا ارتفعت قيمتها من ٣ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ الى ٤٢ر٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩[٤] وبذا ارتفعت نسبتها من ٤ر٥٪ الى ٢٠ر٣ ٪ لاجمالى القروض المنصرفة عن نفس العامين ٠ والحقيقة ان هذه القروض كانت عاملا اساسيا فى زيادة قيمة الاصول الثابتة ، او رأس المال الثابت فى الزراعة خلال النصف الاخير من السبعينات

---

(١) انظر سعد حسن متولى (دكتور) : الامن الغذائى والبنيان الزراعى المصرى ٠ مرجع سابق ص ٠ ٣٨ ٠

(٢) نفس المرجع ٠

(٣) انظر سعد حسن متولى (دكتور) : التعاون الزراعى ٠٠٠ مرجع سابق ٠ ص ١٧ ٠

(٤) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى : تقرير مقدم من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى للجمعية العمومية العادية لبنوك والائتمان الزراعى بالمحافظات عن حساباتها الختامية وميزانياتها فى ١٢/٣١/ ١٩٧٩ (تقرير غير منشور) ٠

وخصوصا فى شراء الالات الزراعية[1] وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة . فقد بلغ اجمالى القروض المنصرفة لشراء الالات الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية ٣ر١٠٠ مليون جنيه خلال الفترة ٧٦ - ١٩٧٩ ، منها ٧ر١٧ مليون جنيه لشراء الالات ، ٦ر٨٢ مليون جنيه لتنمية الثروة الحيوانية . وقد عملت الدولة على تشجيع صرف هذه القروض عن طريق خفض سعر الفائدة لهذه القروض ، بعد ان اشتكى المستفيدون منها من ارتفاع العائدة ، على أن تتحمل الدولة بالفرق بين سعر الفائدة لاقتراض البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وسعر الفائدة الذى يقرض به البنك[2] وحيث ان هذه القروض يتم صرفها من البنك مقابل ضمان عقارى ، فان الحصول على هذه السلف اقتصر على فئة محددة من المزارعين هى الفئة القادرة[3] ان ذلك يعنى ان السلف التى تقوم بتنمية الاصول الرأسمالية وتطويرها والتى تمثل الركزة فى التنمية الزراعية هى من نصيب فئة معينة من الزراع هى الفئة القادرة منهم .

خلاصة ماذكر ان هناك " اهتماما متزايدا بتوجيه السياسه الائتمانية الزراعية فى السنوات الاخيرة لتحقيق اهداف متعلقة بزيادة الثروة او الاصول الزراعية اكثر منها بزيادة الانتفاع بالموارد او الأصول الزراعية المتاحة[4]

٣.٣. التسويق :

بعد استكمال تنفيذ نظام التمويل الزراعى المعروف بأسم نظام الائتمان الزراعى بدأت الدولة فى ادخال نظام جديد لتسويق الحاصلات الزراعية مع بداية الستينات ، اطلق عليه اسم نظام التسويق التعاونى ، الذى تم تنفيذه تدريجيا بحيث امتد تطبيقه ليشمل فى نهاية

(١) انظر الجزء الخاص بالمشاكل التكنيكية فى هذا الفصل من الدراسة .
(٢) انظر جريدة الاهرام العدد ٣٣٦٢٤ بتاريخ ١ يناير ١٩٧٠ ، وقد قرر البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى خفض فائدة السلف الاستثمارية ، وضمنها سلف تربية الثروة الحيوانية وسلف شراء الالات الزراعية ، من ٥ر١١٪ الى ٨٪ مضافا اليها ١٠ مليم عن كل جنيه كمصاريف ادارية وتحصيل .
(٣) انظر : التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها . مرجع سابق . ص ٣٠٥ .
(٤) التنمية الزراعية فى مصر . مرجع سابق . ص ٣٠٧ .

الستينات غالبية المحاصيل الزراعية ذات الاهمية التصديرية او التصنيعية محليا[١] وبموجب هذا النظام يلتزم المزارعون بتسليم الدولة جزء من المحاصيل المنتجه او اجمالى المحصول مقابل سعر محدد من قبل الدوله • وكما قامت بنوك التنمية والائتمان الزراعى (بنوك الائتمان الزراعى والتعاونى سابقا) بتنفيذ نظام الائتمان الزراعى عهد اليها ايضا بمهمة تنفيذ نظام التسويق التعاونى[٢]

ودون الدخول فى المشاكل التنظيمية التى صاحبت تنفيذ هذا النظام وكان لها تأثيرا سلبيا على تطبيقه وعلى استفادة الفلاحين منه ، وقد كان لهذا النظام تأثير كبير على التنمية الزراعية وعلى تنفيذ خطط التنمية الزراعية • لقد اثر هذا النظام تأثيرا مباشرا على اريحية الفلاحين من زراعة المحاصيل التى يشملها ، وبالتالى مدى اقبالهم على زراعة مثل هذه المحاصيل ، او عدم التقيد بزراعتها ، نظرا لانخفاض دخولهم او اريحيتهم منها والانتقال الى زراعة محاصيل اخرى مرتفعة الدخل والاريحية ، رغم العقوبات القانونية ، او عدم التقيد بتوريد او تسليم الكميات المعروض تسليمها من انتاجهم ، وتعرضهم من جراء ذلك ايضا للعقوبات القانونية والحرمان من الاستفادة بالقروض الزراعية • والجدول ٥٣ يوضح تطور اريحية الفدان من محصول القطن والارز • وهما من اهم المحاصيل الغذائية والتصديرية والتصنيعية التى خضعت لهذا النظام •

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن نظام التسويق التعاونى انظر : محمود عبد الفضل (دكتور) : مرجع سابق • ايضا التنمية الزراعية فى مصر • مرجع سابق •

(٢) من الاخطاء الشائعة ان التعاونيات الزراعية هى التى قامت بتنفيذ نظام التسويق التعاونى•

جـــــدول (٥٣)

تطور اربحية الفدان من محصولى القطن والارز خلال الفترة ١٩٦١ـ ١٩٧٨

القيمة بالجنيـــــه

المحصول	البيـــــــــان	متوسط سنوى للفترة ٦١ ـ ٦٥	متوسط سنوى للفترة ٦٦ ـ ٧٠	متوسط سنوى للفتـــرة ٧١ ـ ٧٥	متوسط سنوى للفترة ٧٦ ـ ٧٨
القطـــن	انتاجية الفدان بالقنطار	٤٫٨٣	٤٫٩٤	٥٫٤٧	٥٫٥٩
	ثمن القنطار	١٥٫٥٢٠	١٧٫٣٥٠	٢١٫٣٣٢	٣٣٫٧٨٠
	جملة قيمة انتاج الفدان	٧٧٫٥١٢	٨٩٫٢٦١	١٢٠٫٤٤٦	١٩٨٫٤٠٢
	جملة تكلفة الفدان	٥٥٫٦٣٧	٧٢٫٢٠٤	٨٣٫٢٩٠	١٣٥٫٦٥٠
	صافى العائد للفدان	٢١٫٨٧٥	١٧٫٠٥٧	٣٧٫١٥٦	٦٢٫٧٥٢
الارز	انتاجية الفدان بالطن	٢٫٣٦	٢٫٢٧	٢٫٢٣	٢٫٢٠
	ثمن الطن	١٧٫٨٤٢	٢٢٫٠٩٧	٣١٫٢٤٢	٥٧٫١٢٦
	جملة قيمة انتاج الفدان	٤٣٫٠٥٠	٦٥٫٧٦٨	٧٥٫٥١١	١٣٣٫٥٣٠
	جملة التكلفة الفدان	٣٣٫٦٧٢	٤٧٫٥٨٨	٥٥٫٠٧٤	٩٣٫١٢٥
	صافى العائد للفدان	٩٫٣٧٨	١٨٫١٤٠	٢٠٫٤٣٧	٤٠٫٤٠٥

ملاحظات :ـ

الثمن هو السعر المزرعى .

جملة قيمة انتاج الفدان يشمل قيمة المنتجات الثانوية .

جملة التكلفة للفدان يشمل الايجار .

المصدر :ـ

جمعت واحتسبت من :ـ

١ ـ وزارة التخطيط . جهاز تخطيط الاسعار . سلسلة التقارير السلعية ـ القطن .
٢ ـ وزارة التخطيط . جهاز تخطيط الاسعار . سلسلة التقارير السلعية ـ الارز .
٣ ـ وزارة الزراعة . مركز البحوث الزراعية . معهد بحوث الاقتصاد الزراعى . الاقتصاد الزراعى اعداد مختلفة .

وكما يتضح من الجدول فان صافى عائد الفدان من القطن فى الفترة ٦٦ ـ ١٩٧٠ انخفض عما كان عليه فى الفترة السابقة ٦١ ـ ١٩٦٥ ، وكان ذلك سببا فى تحول الفلاحين عن زراعة القطن والاتجاه الى زراعة المحاصيل الاخرى الاكثر ربحية ، مثل محصول الارز ، وذلك عندما ارتفعت اربحية فدان الارز عن اربحية فدان القطن ، علما بأن الارز يشغل الارض ثلث سنه فقط . يلاحظ ايضا من الجدول ان صافى عائد الفدان من كل من محصولى القطن والارز خلال السبعينات قد ارتفع خصوصا فى الفترة ٧٦ ـ ١٩٧٨ ، والذى يرجع الى ارتفاع اثمان الشراء . لقد زادت اسعار الشراء للقنطار من القطن بنسبة ٢٣٪ ، ٥٨٪ خلال الفترتين ٧١ ـ ١٩٧٥ ، ٧٦ ـ ١٩٧٨ على التوالى ، كما زادت اسعار الشراء للطن من الارز بنسبة ٤١٪ ، ٨٢٥٪ على التوالى خلال الفترتين المذكورتين . ورغم ذلك لم يقبل المزارعون على زراعة هذين المحصولين . ولذا فقد استمر انخفاض المساحات المنزرعة منهما ونقص المساحات المنزرعة عما هو مقرر فى الخطة . لقد اتجه الفلاحون الى زراعة المحاصيل الاكثر اربحية ، مثل البرسيم المستديم ومحاصيل الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية ، حيث ان اسعار هذه المحاصيل يخضع تحديدها لقانون العرض والطلب ، ونظرا لان الطلب عليها فى تزايد مستمر فان اسعارها فى ارتفاع دائم . ففى عام ١٩٧٩ بلغ عائد الفدان المنزرع برسيم مستديم ثمانية اردب شامية حوالى ٢٢١ جنيه ، فى حين ان فدان القطن الذى يسبقه برسيم تحريش بلغ عائده ١٩٤ جنيه ، والارز الذى يسبقه قمح ٢٠٩ جنيه (١). اما الفدان المنزرع بالخضر فان قيمة انتاجه فى عام ١٩٧٨ بلغت حوالى ٨٥٠ جنيه (٢) ، فلو افترضنا ان تكلفة الفدان تصل الى النصف ، فان عائد الفدان يصل الى ٤٠٠ جنيه تقريبا . لذا فقد زادت المساحات المنزرعة بهذه المحاصيل زيادة كبيرة . فخلال الفترة محل الدراسة زادت مساحات الخضر والفاكهة والبرسيم المستديم بنسبة ١٢٤٪ ، ١٥٩٪ ، ٥٤٪ على التوالى (٣) الا ان مايجب الاشارة اليه ان الانتقال لزراعة هذه المحاصيل التى تحتاج

---

(١) التنمية الزراعية فى مصر . ماضيها وحاضرها . مرجع سابق . ص ١٦٠ .

(٢) وزارة الزراعة ـ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى . الاقتصاد الزراعى ١٩٧٩ . جدول (٢٢) ص ١٠٢ .

(٣) انظر جدول ٥ بالدراسة .

الى قدرة مالية وفنية عالية ، ليس متاحا لكل المزارعين ، وانما للفئة التى لديها هذه القدرات والامكانيات .

اما عن النسبة التى يحصل عليها المزارعون من الثمن الذى تصدر به الدوله هذين المحصولين فان الجدول ٥٤ يوضح تطور هذه النسبة خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٨ .

جـــدول (٥٤)

تطور النسبة التى يحصل عليها المزارعون من اثمان تصدير محصولى القطن والارز خلال الفتـــرة ١٩٦١ — ١٩٧٨

(بالجنيـــه)

المحصول	البيـــــان	متوسط سنوى للفترة ٦١ — ٦٥	متوسط سنوى للفترة ٦٦ — ٧٠	متوسط سنوى للفترة ٧١ — ٧٥	متوسط سنوى للفترة ٧٦ — ٧٨
القطن	سعر شراء القنطار من المنتج	١٥٫٥٢٠	١٧٫٣٥٠	٢١٫٣٣٤	٣٣٫٧٨٠
	سعر تصدير القنطار	١٩٫٠٢٠	٢٢٫٨٢٠	٤٠٫٢٢٠	٥٣٫١٦٦
	نسبه سعر الشراء الى سعر التصديـــر	٨١	٧٦	٥٣	٦٣
الارز	سعر شراء ١٫٥٨ طن ارز من المنتج	—	٤٤٫١٧٢	٤٨٫٩٨٠	٨٦٫٩٠٠
	سعر تصدير طن ارز ابيض	—	٦٨٫٤٢٠	١٤٣٫٦٠٠	١٢٤٫٣٣٠
	نسبه سعر الشراء الى سعر التصدير	—	٦٥	٣٤	٧٠

المصدر :—

جمعت واحتسبت من :

١ — وزارة التخطيط . جهاز تخطيط الاسعار . سلسلة التقارير السلعيه . القطن

٢ — وزارة التخطيط . جهاز تخطيط الاسعار . سلسلة التقارير السلعية . الارز

٣ — وزارة الزراعة . مركز البحوث الزراعية . معهد بحوث الاقتصاد الزراعى . الاقتصاد الزراعى اعداد مختلفة .

ملحوظة :—

ان سعر التصدير لم يخصم منه ايه تكاليف للتسويق الداخلى او التصنيع او تكلفـــه التصدير .

وكما يتضح من الجدول فان نصيب المنتجون من الاسعار التى تصدر بها الدولـــه كان فى انخفاض مستمر خلال الفترة ٦١ ــ ١٩٧٥ ، وكان ذلك اكثر وضوحا خلال الفتـــرة ٧١ ــ ١٩٧٥ ، حيث بلغت هذه النسبه ٥٣٪ فى القطن ، ٣٤٪ فى الارز ، اما فـــى الفترة الاخيرة (٧٦ ــ ١٩٧٨) فقد زاد نصيب الزراع من الاسعار التى تصدر به الدوله ، خصوصا لمحصول الارز . ونظرا لأن اسعار التصدير المذكورة لم يخصم منها اى تكلفـــة للتسويق الداخلى او التصنيع او تكلفة التصدير ، فمن المنتظر ان يزيد نصيب المنتجـــون عن ذلك بكثير بالنسبة لصافى سعر التصدير . وعلى ذلك فانه يمكن القول ان هامـــش الربح الذى تحصل عليه الدوله من تصدير الحاصلات الزراعية قد انخفض بشكل كبير فـــى الاونة الاخيرة ، وان المنتجين اصبحوا يحصلون على الجزء الاكبر من اسعار تصدير الحاصلات الزراعية .

٤. المشاكل التنظيميـــة Organizational Problems

تتعلق هذه المجموعة بالمشاكل التى تعرقل الاستخدام الامثل للموارد الزراعيـــة المتاحة وتعيق المدخلات الزراعية المتوافرة عن اعطاء اقصى تأثير وفاعلية فى زيادة الانتـــاج والانتاجية . ان هذه المجموعة من المشاكل تتعلق بالتنظيمات الزراعية القائمة ، اى بالوحدات الانتاجية الزراعية وهو مايطلق عليه محليا اسم الحيازات الزراعية .

وكما هو معروف فان النموذج السائد من التنظيمات الزراعية فى الزراعة المصرية ، هـــى المزرعة الضئيلة الحجم ، التى يعمل بها الحائز هو وافراد اسرته مستخدما فى ذلك أدوات ووسائل الانتاج البسيطه ، والتى تستهدف العملية الانتاجية تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للحائز وعائلته ، مع وجود فائض بسيط يوجه جبريا او اختياريا للتسويق .

ففى عام ١٩٦١ بلغ عدد الحيازات الزراعية ١٦٤٢ ألف حيازة ، اجمالى مساحتهـــا ٦٢٢٣ ألف فدان . اى أن متوسط مساحه الحيازه كان يبلغ ٣٫٧٩ فدان . الا أن ٢٥٪ من اجمالى عدد الحيازات ٤٣٤٠ الف حيازه . هو من المساحات القزميـــة التى بلغ متوســـط

مساحه الحيازة بها ٤٩ر٠ فدان ٠ ان ٨٤٪ من اجمالى عدد الحيازات ٠ ١٣٨١ ألف حيازة ـ لاتصل مساحه الحيازة بها ٥ افدنة ٥وكان يبلغ متوسط مساحه الحيازة بها ٧٠ر١ فدان ٠ اما باقى الحيازات وعددها ٢٦١ الف حيازة ٥ فهى مزارع متوسطه وكبيره المساحه ٠ والجدول (٥٥) يوضح التوزيع الحيازى بالزراعة المصرية فى عام ١٩٦١٠

جدول (٥٥)

التوزيع الحيازى بالزراعة المصرية عام ١٩٦١

فئه الحيازه	الحيازات		المساحه		متوسط مساحه الحيازة بالفدان
	عدد بالالف	%	مساحه بالالفدان	%	
أقل من ٥ أفدنة	١٣٨١	٨٤	٢٣٥٤	٣٨	٧٠ر١
٥ـ اقل من ١٠ أفدنه	١٧٠	١٠	١١٠١	١٨	٤٧ر٦
١٠ أفدنة فأكثر	٩١	٦	٢٧٦٨	٤٤	٤٥ر٣٠
جملة	١٦٤٢	١٠٠	٦٢٢٣	١٠٠	٧٩ر٣

المصدر:ـ

التعداد الزراعى الرابع ١٩٦١٠

وفى السبعينات تطور الهيكل الحيازى بالزراعة المصرية كما يوضحه الجدول (٥٦)٠[1]

(١) نظرا للاختلاف فى تقسيم فئات الحيازة بين تعداد ١٩٦١ وبيانات ٧٤/١٩٧٥ ٥ ٧٦/١٩٧٧ فاننا لم نستطع ان نضع البيانات فى جدول مقارنة واحد ٠

جـــدول (٥٦)

تطور التوزيع الحيازى بالزراعـــة المصرية عام ٧٤/ ٧٥، ٧٦/ ١٩٧٧

فئـــه الحيـــازه	٧٤ / ٧٥				متوسط مساحه الحيازة فدان	٧٦ / ١٩٧٧				متوسط مساحه الحيازة فدان
	حيـــازات		مســـاحـــه			حيـــازات		مساحـــه		
	بالالف	%	لف فدان	%		بالالف	%	الف فدان	%	
فدان فأقـــل	١١٢٤	٣٩ر٤	٧٣٩	١٢ر٤	٠ر٦٦	١٣٠٩	٤٨ر٠	١٠١٩	١٨ر٤	٠ر٧٨
أكثر من فدان حتى ٣ فدان	١١٦٠	٤٠ر٧	٢٠٢٣	٣٣ر٨	١ر٧٤	٩١٨	٣٣ر٧	١٤٩٦	٢٧ر٠	١ر٦٣
" ٣فدان حتى ٥ فدان	٣٥٥	١٢ر٤	١١٨٦	١٩ر٨	٣ر٣٤	٢٩٨	١٠ر٩	١٠٢٣	١٨ر٤	٣ر٣٤
" ٥فدان حتى ١٠فدان	١٤٨	٥ر٢	٩٤٤	١٥ر٨	٦ر٣٨	١٣٠	٤ر٨	٨٠٥	١٤ر٥	٦ر١٩
" ١٠ فدان	٦٥	٢ر٣	١٠٩٢	١٨ر٣	١٦ر٨	٧٢	٢ر٧	١٢٠٢	٢١ر٧	١٦ر٤٧
جملـــــــة	٢٨٥٢	١٠٠ر٠	٩٥٨٤	١٠٠ر٠	٢ر١٠	٢٧٢٧	١٠٠ر٠	٥٥٤٥	١٠٠ر٠	٢ر٠٣

المصدر :ـ

(١) وزارة الزراعة : مركز البحوث الزراعية • معهد بحوث الاقتصاد الزراعى • الاقتصاد الزارعى ١٩٧٩•

(٢) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ـ بيانات غير منشورة •

ملحوظـة :ـ

ان التوزيع الحيازى لعام ١٩٧٧/٧٦ يمثل عدد المتعاملين مع البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ولاحتمال ان هناك عدد من المزارعين لم يتعامل مع البنك فان عدد الحيازات والمساحه قد لايمثل العدد والمساحه الموجودتان بالفعل •

ومن مقارنة الجدولين ٥٥ ، ٥٦ يتضح ان عدد الحيازات الزراعية قد زاد خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٧ من ١٦٤٢ الف حيازة الى ٢٧٢٧ الف حيازة ، اى بزيادة مقدارها ١٠٨٥ الف حيازة ونسبتها ٦٦٪ . يتضح ايضا ان متوسط مساحه الحيازة قد انخفض من ٣ر٧٩ فدان الى ٢ر٠٣ فدان ، اى بمساحه ١ر٧٦ فدان وبنسبة ١٦٪ . اما الملاحظة الجديرة بالاهتمام فهى ان مجموعة الحيازات الصغيرة ، وهى فئة الحيازات ٥ أفدنة فأقل (طبقا لبيانات ٧٤/١٩٧٥ ، ٧٦/١٩٧٧) او اقل من ٥ أفدنة (طبقا لبيانات ١٩٦١) ، قد زادت زيادة كبيرة . لقد ارتفع عددها من ١٣٨١ الف حيازة عام ١٩٦١ الى ٢٥٢٥ الف حيازة عام ٧٦/١٩٧٧ ، وارتفعت نسبتها من ٨٤٪ الى حوالى ٩٣٪ لاجمالى عدد الحيازات لقد انخفض متوسط مساحه الحيازة بهذه الفئة من ٧٠ر١ فدان عام ١٩٦١ الى ٤٠ر١ فدان عام ٧٦/١٩٧٧ . وفى داخل هذه المجموعة فاننا نجد أن الحيازات القزمية ، وهى الحيازات فدان فأقل او أقل من فدان قد ارتفع عددها من ٤٣٤ ألف حيازة فى عام ١٩٦١ الى ١٣٠٩ عام ٧٦/١٩٧٧ ، وارتفعت نسبتها لاجمالى عدد الحيازات من ٢٥٪ الى ٤٨٪ .

اما الحيازات المتوسطه والكبيره فقد انخفض عددها من ٢٦١ الف حيازة فى عام ١٩٦١ الى ٢٠٢ الف حيازة عام ١٩٧٧ ، كما انخفضت نسبتها الى اجمالى عدد الحيازات من ١٦٪ الى ٥ر٧٪ . اما عن اجمالى مساحتها فقد انخفضت ايضا من ٣٨٦٩ الف فدان الى ٢٠٠٧ الف فدان خلال نفس الفترة ، كما انخفضت نسبتها الى اجمالى المساحه المنزرعة من ٦٢٪ الى ٢ر٣٦٪ . وبالتالى انخفض متوسط مساحه الحيازة لكل من الحيازات المتوسطه والكبيرة .

ان هذه الارقام وان كانت تعطى مؤشرا عن زيادة درجة التفتت فى الزراعة المصرية ، الا ان التعرف على تناثر القطع التى تتكون منها الحيازات الزراعية يعطى بعدا اكبر لحجم هذه المشكلة فى مصر وماتمثله من عقبة تنظيمية امام تطوير الزراعة المصرية . ان الغالبية من الحيازات الزراعية لاتوجد بها الارض كقطعة واحدة وانما هى مكونة من عدد متناثر من القطع الزراعية متباعدة عن بعضها فى نفس القرية او فى قرية اخرى وقد تتناثر فى اكثر من

مركز . وفى عام ١٩٦١ كانت الحيازات الزراعية مكونة من عدد من القطع يبلغ عددها ٤ر٤ مليون[١] اى ان متوسط مساحه القطعه كان يبلغ ٤ر١ فدان . لقد زاد عدد القطع فبلغ ٦ مليون قطعة اجمالى مساحتها ٦ر٥ مليون فدان[٢] بعبارة اخرى ان متوسط مساحه القطعه قد انخفض الى ٩٣ر٠ فدان . ان مشكلة التفتت تتجسد اكثر اذا ماتخيلنا ان كل قطعه من هذه الستة مليون قطعه محاطه بجسور وبتون ولابد وان يصل اليها قناة (مسقى) للرى وطريق صغير او "مدق" وفى بعض الحالات يوجد لها مصرف حقلى .

ولمعالجة مشكلة التفتت الحيازى نفذت فى مصر بعض البرامج والسياسات المختلفة ، مثل تجميع الاستغلال الزراعى ومحاولة استخدام التعاونيات الزراعية للاستفادة من اقتصاديات السعه كما استخدم ايضا التشريع للحد من مشكلة التفتت . لقد كانت ايجابية نظام تجميع الاستغلال الزراعى هو معالجة بعض المشاكل الناتجة عن التفتت ، ولكنه لم يحل او يقضى على المشكلة اما التنظيمات التعاونية فان طبيعة النموذج التعاونى الذى طبق فى مصر والمشكلات العديدة ، التنظيمية والمالية والادارية التى عانتها هذه التنظيمات ، حدت بشكل كبير من الفائدة المرجوة من استخدام هذه التنظيمات فى معالجة المشكلة . اضافة الى ذلك فانه فى الاونة الاخيرة قل اعتماد السياسة الزراعية على هذه الادوات التنظيمية بحيث يمكن القول ان دورها انعدم فى معالجة المشكلة .

اما استخدام التشريع فى معالجة مشكلة التفتت ، فان التشريعات التى تنص على عدم تفتيت الارض الزراعية ، لم تصل على الاطلاق الى مجال التطبيق[٣] بل ان الحيازات الزراعية الموزعة عن طريق الاصلاح الزراعى ، جرى توزيعها ايضا بين الورثة بعد وفاة المنتفع الاصلى ولم يحترم النص التشريعى المانع لذلك . بل ان هيئة الاصلاح الزراعى

---

(١) التعداد الزراعى الرابع ١٩٩١ .

(٢) وزارة التخطيط : مشروع الخطة الخمسية ٧٨ ــ ١٩٨٢ . المجلد الرابع الاستراتيجية العامه للزراعة والرى والامن الغذائى ١٩٧٧ . ص ٣٨ .

(٣) نصت المادة ٢٣ من قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على عدم تجزئة الاراضى الزراعية الى اقل من خمسة افدنة . سواء كان ذلك نتيجة للبيع او المقايضة او الميراث او الهبة او غير ذلك عن طريق كسب الملكية .

سعت الى هذا الاجراء .

ان مشكلة تفتت الارض الزراعية فى مصر ، والتى تعتبر من اكبر المشكلات التى تعيق تطور الزراعة المصرية ، والتى هى نابعة من اسلوب حيازة واستغلال الارض الزراعية فى مصر ، ينجم عنها الكثير من التأثيرات السلبية فى تنظيم واستغلال الموارد والمدخلات الزراعية والظواهر المعرقلة للتنمية الزراعية . هذه التأثيرات السلبية والظواهر المعرقلة للتنمية الزراعية يمكن اجمالها فيما يلى :ـ

١ ـ تبديد فى الموارد الارضية(١) :

كما سبق ذكره فان الارض الزراعية مفتته الى ٦ مليون قطعه صغيره وان كل قطعه من هذه القطع محاطه بجسور وبتون ، ولها قناة رى صغيرة وطريق ضيق (مدق) وقد يكون لها مصرف حقلى . ان هذه المجموعة من الخدمات تقتطع جزء من مساحه القطعة يقدر بين ١٠ ـ ٢٥ ٪ .

معنى ذلك انه كلما زاد عدد القطع زادت المساحه المقتطعة فى صورة جسور وبتون وطرق وقنوات رى وخلافه . فاذا اخذنا متوسط قدره ١٥ ٪ فانه يمكن القول ان هناك مساحه قدرها ٨٣٧ الف فدان تقريبا من الارض الزراعية ضائعة فى صورة فواصل وحدود وقنوات رى ... الخ . ذلك فى ظل محدودية الارض الزراعية والاقتطاع المستمر لمساحات من الاراضى الزراعية تقدر ٢٠ الف فدان سنويا للتوسعات العمرانية . معنى ذلك أن تفتت الارض الزراعية يزيد من مشكلة محدودية الارض المستغلة فى الانتاج الزراعى .

٢ ـ تدهور خصوبة التربه(٢) :ـ

ان زيادة عدد القطع المفتته لها الارض الزراعية يعمل ايضا على تدهور خصوبة التربه . حيث ان كل قطعه من هذه القطع لابد من توصيل مياه الرى اليها

(١) انظر المشاكل الطبيعية فى بداية هذا الفصل .
(٢) انظر المشاكل الطبيعية فى بداية هذا الفصل .

عن طريق قناه رى حقلية • معنى ذلك ان زيادة عدد القطع يعنى بالقطع زيادة فى اطوال قنوات الرى • وحيث ان جزء من مياه الرى يتسرب الى اسفل التربه عند نقله بواسطه قنوات الرى ، فان زيادة اطوال قنوات الرى يؤدى ايضا الى زيادة كميات المياه المتسربه من قنوات الرى الى باطن التربه • فاذا علمنا ان الكثير من الحيازات او القطع المكونة منها الحيازات لايوجد لها مصارف حقلية فان ذلك يعنى زيادة تراكم المياه فى اسفل التربه والارتفاع المستمر لمستوى الماء الارضى وبالتالى تدهور خصوبة التربه وانخفاض كفائتها الانتاجية •

٣ ـ تبديد الموارد المائية[1]

ان زيادة اطوال قنوات الرى الحقلية الناجم عن زيادة تفتت الارض الزراعية يؤدى الى زيادة الفقد فى مياه الرى عن طريقين • الاول وهى زيادة كميات المياه المتسربه الى باطن التربه • والثانى هو زيادة الفقد عن طريق البخر اثناء نقل مياه الرى لمسافات طويلة خلال قنوات الرى • ان الزراعة المصرية لم تتعرض حتى الان بشكل حاد لمشكلة محدودية الموارد المائية • الا انه فى المستقبل القريب فانها سوف تكون من المشاكل المؤثره على الانتاج الزراعى ، ما لم يبدأ منذ الآن فى تنفيذ سياسات وبرامج ترشيد استخدام مياه الرى والقضاء على كل العوامل المسببه لتبديد هذا العنصر الهام من عناصر الانتاج الزراعى •

٤ ـ الاستخدام الغير اقتصادى للمدخلات الزراعية المتاحة :ـ

سبق ان اوضحنا عند تحليلنا لتطور المدخلات الزراعية ان حجم المدخلات الزراعية ، فى صوره قوه ميكانيكية واسمدة كيماوية وقروض ، قد زاد زيادة كبيرة خلال السبعينات[2] ، عما كان فى الستينات الا ان هذه الزيادة فى المدخلات لم تنعكس بصورة متكافئة فى زيادة الانتاج الزراعى •

---

(١) انظر المشاكل الطبيعية فى بداية هذا الفصل •
(٢) انظر الفصل الثانى من هذه الدراسة •

ان تفتت الارض الزراعية يعتبر احد الاسباب الرئيسية فى ان المدخلات الزراعية التى اعطيت للزراعة المصرية فى السبعينات لم تعطى التأثير الامثل فى زيادة الانتاج الزراعى . لقد زاد عدد الجرارات الزراعية فى الزراعة المصرية فى النصف الثانى من السبعينات زيادة كبيرة الا ان الملاحظ ان هذه الجرارات لم تعمل بطاقتها الكاملة . فكما سبق واوضحنا تبلغ درجة تشغيل الجرارات ٦٠٪ من طاقتها السنوية(١) ان ذلك يرجع لمجموعة من العوامل . منها ان تشغيل الجرارات الزراعية فى ظل هذا التفتت الشديد للارض الزراعية ، وانتقالها عبر العديد من الفواصل والحواجز يؤدى بالقطع الى التقليل من كفاءة تشغيلها الاقتصادى ايضا فان غالبية الجرارات الزراعية هى فى ملكية الافراد وبالذات فئتى كبار ومتوسطى الفلاحين والكثير من هؤلاء يميل الى قصر استخدام هذه الالات فى الحيازات الخاصة بهم . الا أن مساحه هذه الحيازات تقل عن طاقة هذه الالات ، اى ان هناك طاقة انتاجية متاحة ولكنها لاتستخدم رغم الحاجه اليها ، وهو مايعنى اقتصاديا تبديد فى الطاقة الانتاجية المتاحة ، حيث لايجرى تعبئة وتنظيم استخدام هذه الطاقة الانتاجية المتوافرة . اضافة لذلك أن الجرارات الزراعية مازال استخدامها قاصرا على عمليات زراعية محدودة ، هى الحرث والتزحيف ، اما استخدامها فى عمليات التخطيط او العزيق او وضع البذور او التسميد او رش المبيدات فما زالت غير مطروقة فى الزراعة المصرية . ان التفتت الحيازى القائم فى الزراعة المصرية يقف عقبة رئيسية امام استخدام الجرارات الزراعية فى هذه المجالات ، وبالتالى يعرقل استخدام هذه الطاقة الانتاجية فى زيادة الانتاج الزراعى . لقد ادى ذلك الى استمرار استخدام طرق واساليب الانتاج اليدوية القديمة فى وضع البذره والتسميد ورش المبيدات ، وماتمثله هذه الطرق من تأثيرات سلبية على الانتاج الزراعى وتبديد فى المدخلات الزراعية(٢)

---

(١) انظر عرضنا للمشاكل التكنيكية فى هذا الفصل .

(٢) تفيد الدراسات ان استخدام آلات وضع البذره ، التى تقوم بوضع عدد معين من البذور على اعماق محدودة ومتساوية وعلى مسافات محدودة ومتساوية ، علاوة على ماتوفرة من كميات التقاوى فانها تعمل على زيادة الانتاج ـ بالمقارنة بالطرق اليدوية فى وضع البذره . ايضا تفيد الدراسات ان استخدام آلات نثر السماد ـ بوضعها السماد على مسافات معينة بجوار النباتات وعلى اعماق محدده ، علاوة على عدم تبديد كميات السماد المستخدمة ، فانها اكثر فاعلية فى زيادة الانتاج مقارنة بالطرق اليدوية فى نثر السماد .

٥ • الاستغلال الغير أمثل للموارد الارضية :

تشير بيانات التركيب المحصولى لعام ١٩٧٨ ان ٢٦٪ من المساحه المحصولية للارض الزراعية استخدمت فى زراعة علف للحيوانات ، وانها بذلك احتلت المرتبة الثانية بعد محاصيل الحبوب(١)

ان استخدام هذه المساحه الكبيرة فى انتاج علف للحيوانات ، لايرجع لكون هذه الاعلاف تستخدم فى الانتاج الحيوانى والحصول على منتجات اللبن واللحم ، ولكنها ترجع الى وجود اعداد كبيره من حيوانات العمل ما زالت تستخدم فى الزراعة المصريه • ان الجزء الاكبر من الطاقة المستغلة فى الزراعة مصدرها حيوانى • ان استمرار الاعتماد على الحيوان كمصدر للطاقة انما يترتبط بوجود المزرعه الصغيره ، وهو النموذج السائد بالزراعة المصرية • ان هذا النموذج يتوافق وحجمه مع هذا النوع من اساليب وادوات الانتاج البدائية البسيطة • هذا من ناحية • ومن ناحية اخرى فان هذه المزارع وانتاجيتها المنخفضة وانخفاض العائد الذى تحققه لاصحابها لاتسمح بوجود الفائض النقدى الذى يمكن اصحابها من الحصول على ادوات الانتاج الحديثة المتطوره • نتيجة ذلك هو استمرار استخدام الحيوان كقوة عمل وليس للانتاج الحيوانى • ان فى ذلك تبديد او بعبارة اخرى سوء استغلال للموارد الارضية المتاحة والمحدودة المساحه • ان استخدام هذه المساحه الواسعه لانتاج الاعلاف لحيوانات العمل يحد من التوسع فى زراعة محاصيل الحبوب ، مما يضطرنا الى استيراد كميات متزايدة من الحبوب لسد النقص الشديد فى الانتاج المحلى عن تغطية احتياجات الاستهلاك • ان هذه المساحه المستخدمة حاليا فى زراعة الاعلاف لحيوانات العمل يمكن ان تستغل فى زراعة الاعلاف لحيوانات التربية • الا ان ذلك يتطلب احلال الالات الزراعية محل حيوان العمل • وللاسباب السابق ذكرها فان التركيب الحيازى القائم وغلبه المزرعة الصغيرة والقزمية يشكل العقبة الرئيسية امام هذا التحول الضرورى •

٦ • صعوبة تنمية الثروة الحيوانية :

سبق ان اوضحنا عند تحليلنا لتطور الانتاج الحيوانى خلال الفترة ١٩٦٠ـ ١٩٧٨

---

(١) التنمية الزراعية فى مصر • ماضيها وحاضرها • مرجع سابق • ص ١٥٢ •

ان معدلات النمو لمنتجات اللحم واللبن كانت منخفضة بشكل واضح[1] فى الوقت الذى تشير فيه الاحصائيات الى زيادة اعداد الماشيه والحيوانات خلال الفترة[2] لقد ارتفعت حمولة الفدان الارضى من الماشية والحيوانات من ١٫٢٨ رأس فى عام ١٩٦٠ الى ١٫٣٥ رأس فى عام ١٩٧٧ . وكما هو معروف فان ضعف الانتاج الحيوانى فى مصر يرجع الى ان الحيوان الزراعى يستخدم اولا كقوة عمل ، مما يؤثر بشكل اساس على انتاجه من للبن واللحم . وكما سبق وتوضح فان الاعتماد على الحيوان كقوة جر فى فى الزراعة المصرية انما هو مرتبط بالنمط الحيازى القائم وسيادة المزرعة الصغيرة الضئيلة المساحه . ان اى خطه لتطوير الثروة الحيوانية بهدف زيادة الانتاج الحيوانى تعتمد على احلال اصناف وسلالات من الحيوانات عالية الانتاج وتخصيص هذه الحيوانات للانتاج وليس للعمل ـ معنى ذلك ضرورة احلال الالات الزراعية محل حيوانات العمل عن طريق التوسع فى الميكنة الزراعية . وهنا نعود ونكرر ان البناء الحيازى القائم بشكل العقبة الرئيسية امام هذا التحول الضرورى .

٧ . ضعف القدرة على تكوين التراكمات المالية (تعبئة الفائض الاقتصادى) :

تبين عند مناقشتنا لتطور الهيكل الحيازى فى مصر ان المزرعة الضئيلة المساحة والقزمية[3] هى النموذج السائد فى الزراعة المصرية ، حيث تصل نسبتها الى حوالى ٨٠٪ من اجمالى عدد الحيازات . ان هذه المزارع تشغل مساحه نسبتها ٤٥٪ من اجمالى المساحه المتزرعة . مثل هذه المزارع بحكم مساحتها الصغيرة وانخفاض الفن الانتاجى بها ، يكفى انتاجها المنخفض فى الغالب لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية لحائزيها وافراد عائلاتهم . بل انه فى حاله المزارع القزمية (فدان فأقل) لايكفى انتاج هذه المزارع لتغطية هذه الاحتياجات الضرورية . معنى ذلك ان هذا العدد الكبير من المزارع والذى يشغل نصف المساحه المنزرعة تقريبا عاجز عن تحقيق

---

(١) انظر الجزء الخاص بتطور الانتاج الحيوانى فى الفصل الثانى من الدراسه .

(٢) قارن التنمية الزراعية فى مصر . ماضيها وحاضرها . مرجع سابق . ص ١٦٨ ، ص ١٥٦ .

(٣) نعنى بذلك الحيازات الزراعية التى لاتتجاوز مساحتها ٣ افدنة ـ وهى المزرعة التى تحاول الدولة ان تخفف من اعباء اصحابها وحائزيها فأعفتهم من ضرائب الاطيان الزراعية .

فائض اقتصادى ، اى انها لاتسهم فى عملية التنمية الاقتصادية . معنى ذلك بعبارة اخرى ان الهيكل الحيازى القائم يعيق الاستخدام الاقتصادى الامثل للموارد المتاحة ويعرقل زيادة الفائض الاقتصادى الزراعى الذى يعتبر الاساسى فى عملية التنمية الاقتصادية . ان البيانات المتاحة عن توزيع الدخل الزراعى على فئات الحائزين تؤكد ذلك . فطبقا لبيانات وزارة التخطيط يصل متوسط دخل الحائز لمساحه ٣ افدنة فاقل فى عام ١٩٧٦ ، ١٥٠ جنيها (١) وعند مقارنة هذه الدخل بمتوسط الحد الادنى من احتياجات الفرد المعيشة والتى تقدر بمبلغ ٤٨ جنيه فى السنه ، اى ان الاسره تحتاج الى ٢٤٠ جنيها (٢) يتضح ان مثل هذا الدخل لايغطى سوى ٦٠٪ تقريبا من هذه الاحتياجات .

مما سبق يتضح ان البناء الحيازى القائم فى الزراعة المصرية والتنظيمات الزراعية المكونة له كانت العقبة الرئيسية امام التنمية الزراعية . انها ليست عقبة تكنيكية فقط ولكنها عقبة اقتصادية ايضا .

من تحليلنا للمشاكل والعقبات التى اعترضت التنمية الزراعية خلال مرحلتى الستينات والسبعينات تبين بشكل واضح مدى التداخل بين مجموعات المشاكل السابقة ، والتأثير المتبادل لكل مجموعة من هذه المشاكل على غيرها . ان ذلك يوضح ان تطوير الزراعة المصرية لايمكن ان يتحقق الا من خلال المعالجه الشاملة لمجموعة المشاكل السابقة المتعددة . يبرز ايضا من التحليل الدور الذى تلعبه كل من المشكلات المؤسسية والتنظيمية فى عملية التنمية الزراعية ، حيث انها العوامل المحدده فى توزيع الثروة مطلقة فى عناصر الانتاج والمدخلات الزراعية وبالتالى نصيب المنتجين الزراعيين من عائد هذه الثروة وقدرتهم بالتالى على احداث التنمية الزراعية ورفع مستوى معيشتهم ، وهما هدفا عملية التنمية الاقتصادية الزراعية . ان العلاقات المؤسسية والتنظيمة هى الاطار الاقتصادى ـ الاجتماعى الذى يحدد مدى التطور التكنولوجى وامكانياته فى الزراعة . ان تطور هذه العلاقات يؤدى الى التطور التكنولوجى بقطاع الزراعة والعكس صحيح .

---

(١) وزارة التخطيط : الخطة الخمسية ١٩٧٨ ـ استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٧ .

(٢) انظر الجزء الخاص بالفائض الزراعى وتعبئته فى الفصل الثانى من هذه الدراسة .

خاتمة

وضح لنا من العرض السابق لتقييم التنميه الزراعيه خلال الفتره ١٩٥٩/٦٠ - ١٩٧٩ أن قطاع الزراعه قد عجز عن تحقيق الواجبات الاقتصاديه المنوطه به. لقد عجزت الزراعه أولا عن توفير احتياجات المجتمع المتناميه من المواد الغذائيه مما أدى الى اتساع الفجوه الغذائيه وبالتالى الى تفاقم مشكلة الأمن الغذائى فى مصر. كما تخلفت الزراعه ثانيا عن تنمية الصادرات الزراعيه فى الوقت الذى تزايدت فيه باستمرار قيمة الواردات الزراعيه ، أدى منذ منتصف السبعينات الى ظهور عجز فى الميزان التجارى الزراعى. أى أن قطاع الزراعه لم يعد يساهم فى توفير النقد الأجنبى اللازم لعملية التنميه الاقتصاديه ، وأدى الى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات. ثالثا أن الزراعه لم تعد تسهم فى تمويل عملية التنميه الاقتصاديه. وعلى العكس فقد تحول قطاع الزراعه الى قطاعا اقتصاديا معانا يتلقى دعما ماليا من خزينة الدوله. مؤدى ذلك كله أن قطاع الزراعه بدلا من أن يكون عامل دفع للتنميه الاقتصاديه أصبح عائقا لعملية التنميه.

ان هذا التطور السلبى الخطير فى وضع قطاع الزراعه وان كان يرجع جزئيا الى مجموعه من العوامل الخارجيه الا أن هناك مجموعه من المشاكل والعقبات الكامنه فى قطاع الزراعه نفسه هى المسئوله عن ذلك الوضع. لقد أوضحت الدراسه أن المشاكل والعقبات التى عرقلت التنميه الزراعيه خلال الستينات والسبعينات مازالت عديده. لقد تبين أيضا أن هذه المشاكل والعقبات متداخله ببعضها وبينهما علاقات تأثير متبادل. معنى ذلك بعباره أخرى أن معالجة واحده من هذه المشكلات يتطلب ضرورة التخلص من مشكلة أخرى تكمن بها أسباب المشكله الأولى. توضح أيضا مدى تأثير المشكلات المؤسسيه والتنظيميه فى عرقله التنميه الزراعيه. ان هاتين المجموعتين من المشاكل والتى يمكن أن يطلق عليها اسم المشاكل الهيكليه لقطاع الزراعه أو مشاكل البنيه الزراعيه socio-economic formation ذات تأثير كبير فى عرقلة التنميه الزراعيه.

ان هذه المشاكل والعقبات وان كانت تلعب دورا سلبيا ، وهو دورها المعوق للتنميه ، الا أنها تتضمن أيضا مؤشرا ايجابيا. ان هذا المؤشر الايجابى يشير الى أن قطاع الزراعه ،

على عكس مايراه البعض ، مازالت به طاقات انمائيه كبيره وأنه يمكن أن يكون عامل دفع للتنميه الاقتصاديه . ان ذلك ممكن تحقيقه بل ويجب تحقيقه عن طريق القضاء على كل المعوقات التى تعرقل التنميه الزراعيه والعمل على تطوير الزراعه المصريه وتحديثها .

وهنا فان المدخل والأساس فى عملية التطوير المطلوبه هو فى تطوير العلاقات الهيكلية ، أى فى تطوير العلاقات والأشكال المؤسسيه والتنظيميه بقطاع الزراعه . ان التطور التكنولوجى والذى يمثل الدعامة الرئيسيه التى تقوم عليها عملية تطوير وتحديث الزراعه يصبح ممكنا وميسورا من خلال ايجاد اشكال وعلاقات مؤسسيه وتنظيميه حديثه ومتطوره . ان الأخيرة ، أى العلاقات المؤسسيه والتنظيميه ، تمثل الاطار الذى يحكم امكانيات ومدى التطور التكنولوجى المطلوب اجرائه فى قطاع الزراعه .

ان مشاكل وعقبات التنميه الزراعيه فى مصر لاتتطلب معالجات جزئيه أو مسكنات وقتيه وانما المطلوب هو القضاء على هذه المشاكل والعقبات على أساس وضع سياسات طويلة الأجل ، تتضمن الخطط والبرامج والمشروعات التى تحمل الحلول المناسبه اقتصاديا واجتماعيا لهذه المشاكل والتى تهدف الى تطوير الزراعه المصريه . ان المطلوب بعباره أخرى هو استراتيجية واضحه للتنميه الزراعيه .

ان معالم هذه الاستراتيجيه ومضمونها هو ماسوف يكون موضوع دراسه لاحقه .